



مجموعہ عربی





المشقة في الفقه

مجموعه عربی





٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فليبدأ الله
 سبحانه وتعالى باتمام كتاب الاشباه والنظائر الفقهية على موجب
 الحقيقة المشتمل على سبعة انواع اردت ان فهرسه في اوله ليسهل
 النظر فيه **الاول** في القواعد الاولى لاثواب الا بالنية وفيها بيان
 ما يكون النية فيه شرطاً وما لا يكون وفيها بيان دخولها في العبادات
 والمعاملات والمحرمات والمباحات والمناسبي والشرك **الثاني** الامور
 بمقاصدها وفيها بيان ان الشئ الواحد ينصف باكل واحكامه باقتضا
 ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع **الاول**
 بيان حقيقتها **الثاني** فيها شريعت لاجل **الثالث** في تعيين المنوي
 وعدمه **الرابع** في بيان التعرض لصفة المنوي من الغرضية والتاخر
 والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاغراض **السادس**
 في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها



الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن
 وفي البقاء وحكمها مع كل ركن **التاسع** في حكمها **العاشر** في شرطها
 وفيه بيان ما ينافيها وقاعدة في اليقين وفي تخصيص العلم بالنية
 وبيان ان المشبهة على النية اولاً وبيان ان اليقين على النية
 مخالف والمستخلف وبيان الايمان على الالفاظ دون الاعراض
ومنها فروع في الطلاق فيها وبيان دخول النية وبيان ان
 هذه القاعدة بخبري في علم العربية ايضاً وبيان ما يتعلق بالكلام
 نحو وقفها وبيان سماع اية السجدة ممن لم يقصد غايتها ان هذه
 بخبري في العروض ايضاً **القاعدة الثالثة** اليقين لا يزول بالشك
 وفيها قواعد **الاولى** المسئلة ما كان على ما كان وبيان ما تفرع
 عليها من الطهارة والعبادة والطلاق وازكار المرأة وصول النفقة
 اليها واخلاف الزوجين من التمكن في الوطى والسكوة والرد والكر
 في القعدة وبعد ما واخلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة
 الجمل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة واجزاء
 عما اوردها عليها **الثالثة** ممن شك بل فعل او لا فالاصل عدمه
 ويدخل فيها من يتيقن الفعل وشك في القليل والكثير وبيان انه ما ثبت
 يتيقن لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلوة
 بل صلاً ما ولا والشك في تعيين المفسر وض المتروك وبيان
 ما اذا اجزئه عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام والقوم

وبيان الشك في اركان الحج فيها وفي الطلاق وعدده وفي الخلع
من ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم
والنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او بعتاق
الرابعة **المسائل** **العدم** وفيها بيان الاختلاف في وصول العتقين
وفي رج الشريك والمضارب في ان المال تصرف او مضاربة وفي عدم
العيب وفي الشبهة التي روت في الرواية في بيان الشك في وصول
اللبس الاجوف الرضيع بعد ما دخلت ثديها في فمه وفي اخرا التبيد
على عقيد القاعدة وبيان ما نسخ منها **الخمس** **الاصول** **الاضافة**
الحادث الاقرب او قاتل وفيها بيان وجوب النجاسة في الثوب
والفارة في البئر وبيان ما اذا اقرضت عين العبد في ملك
البائع وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابنتها
في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار ببعضهم القوة
او المرض وفيما لو اختلفوا في اسلامها بعد مودة الزوج وقبله
وفي اختلاف بين القاضي المعنول وغيره وبيان ما خرج
عن هذه القاعدة **السادسة** **الاصول** في الاشياء الابادة او الخطر
او التوقف وبيان ثمة الاختلاف **السابعة** **الاصول** **الابتنان**
التجرم وفيها مسائل التحريم في الفروج وبيان الطلاق المبهم
والعق المبهم والمنسئ وبيان ما خرج عنها وفيها بيان
وعلق الجوارى السراري اللاتي يخلين الان من التروم و

والسند وان اصحابنا اختلفوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قاعدة
المسئلة الكلام تحقيقه وبيان ما فرغ عليها وبيان ما يشتمل
الصحيح والفساد وما يخص الصحيح وبيان ما اورد عليها مع جوابه
وفيها فائده فيها فوائد **الاولى** يستثنى من قولهم اليقين لا يزول
بالشك مسائل **الثانية** مسائل الشك والوهم والظن وغالب الظن
والبرهاني **الثالثة** في بيان حد الاستصحاب وجبته وما فرغ
عليها **القاعدة الرابعة** **المشفقة** **تجلب** **النسبة** وبيان اسباب التخفيف
سبعة السفر والمرض والاكراه والنسيان والجبل والعسر والعموم
والنقص وفيه بيان وتسع فيه اوجبه من العبادات وغيره على ما
الامنة وما وتسع فيه الائمة **الرابعة** وختما في القاعدة بقوا به
مهمة **الاولى** **المشاق** على قسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض
الزوج ومرضها **الثانية** ان تحقيق الشئ النوع **الثالث** ان المشقة
وتحجها فاعتبر ان عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا ضاق
الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما جمع به بينهما **القاعدة**
الخامسة **الضرر** **يزال** وبيان ما استثنى عليه من ابواب الفقه
وتعلق بها قواعد **الاولى** **الضرر** **يبيح** **المخلوق** **الثانية** ما باج
الفقر وروية تغدر بقدرها وبقراب منها جاز لغدر بطلان زواله
الثالثة **الضرر** لا يزال بالفساد وبيان انما يفيد لما قبلها
وفيها بيان ما يجمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبيان

ما فرع عليها وفيها بيان ما اذا تعارضت من ران او غلبة
 وبيان احكام من ابتلا ببلتين وبيان قولهم في المفسد
 او الى من جلب المصلح وما يتفق عليه القاعدة **التساوي**
 العادة محكمة وبيان فرع عليها من احد الا ايجري والا كثر
 ويحضر والتعاضد والعمل المفسدة وكون الشيء ملكيا وموزونا
 وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان ونسب الالهة للقاضي
 وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن مسيح وبيان الايمان
 والنذور والوصايا والاقا في عليها وبيان ما ثبت به العادة
 وبيان انها تغبر اذا اطردت او غلبت لا ان نذرت وفيها بيان
 حكم البطالة في المدارس وفيها بيان مساحمة الامام في كل شهر
 اسبوعا للاستراحة او لزيادة ايله وفيها بيان تعارض العرف
 والشع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم
 الايمان بنية على العرف وبيان ان العادة المطردة منزل
 منزلة الشرط وما يتفق عليه من استيفاء الاجرة بلا شرط
 اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجرة وفيه بيان الا العادة
 اذا شرط ضمانها بل يصح اولا وبيان جواز البناء وانه يجب
 السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان ان العرف الذي
 يحمل عليه الالفاظ انما هو المغارن لا المتأخر وانه لا يقبر
 في النعيق والله عاوي والافاري وفيه بيان الواقف اذا شرط

لحكم المسلمين فكان في زمنه مشافعا ثم صار قسبا بل يكون اولا
 وبيان ما اذا شرط النظر للقاضي بل يكون القاضي بده او الموقوف
 عليه وفيه بيان ان المعية العرفية العام لا الخاص وبذا
 القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد كلية يخرج عليها ما لا
 من الصور بحسب رتبة الاولي الاجتهاد لا يتقضي لمصلحة وفيها بيان
 ان القاضي اذا رد شهادته فليس بغير قبولها الا في اربعة
 وائمة لو حكم بشيء ثم يغيره صنادقه وبيان ما خرج عنها وبيان
 ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حكم امضاء
 وبيان قولهم وحكم بموجبه وبيان قول المؤلفين سنوقفا
 شرائط الشريعة وحكاية شمس الائمة المحلواني مع قاضي غلبته
 وبيان عدم الفرق بين الحكم بالفتنة والحكم بالموجب وبين ما
 اذا حكم بقول ضعيف في مذنبه او برؤية مرجوع عنها او خالف
 مذهبه عامدا او مائسا وبيان القضاء على خلاف شرط
 الواقف كالتقضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامر
 انما ينفذ اذا واقف الشع والارد والقاعدة الثانية اذا اجمع
 المحلل والمكرام غلب كرام والمحلل وبيان ما نفع عليها من ثبوتها
 محرمة باجتنابها وما اذا كان احدهما مأكولا والاخر غير مأكول
 وما اذا شارك الكلب المع لم يذره او كلب المسلم كلب الجحش
 وما اذا وضع الجحش بيده على يد المسلم الذابح واما اذا اغتر

المسلم عن مدقوسه فاعانه مجوسى ووطى الجارية المشتركة
واما اذا كان بعض الشجرة او الصيد فى الحقل وبعضها فى الحرم
وما لو اختلف المذكات بالميتة وما اذا اختلفت ذك الميتة
بالزيت وما اذا اختلفت زوجه بغير ما وفيه بيان ما اذا اسلم
وكنته خمس وما اذا ارى صيدا فوقه ماء او سطح ثم الى الارض
وبيان اذ اخرج عنهما من المسائل العشرة وفي اخرها ثمة
فيها اذا جمع بين حلال وحرام فى عقد او نية وبيان وقوله
في ابواب النكاح والمهر والبيع والابارة والكفارة والاراء
والهبة والهبة والوصية والاقرار والشهادة والفضا
والعبادة والطلاق والعنف وعارية الترس والوقف
وفي اخرها تبينه على ما اذا اجتمع في العبادات اجانب محضون
ثم فصل في قاعدة اذا تعارض الملغ والمقتضى فانه يقدم الملغ
اللاتى مسائل **القاعدة الثالثة** هل يكره الاثبات ما يقرب **القاعدة**
الرابعة التابع تابع فيه يخل منه قواعد **الاولى** انه لا يفسد
حكيم وفيها بيان حمل الجارية والشبه والطريق وخرج
عنها مسائل **الثانية** التابع لسقوط المبتوع وبقية
منها قولهم يسقط الفرج بسقوط المسألة الثالثة التابع لا يفسد
على المبتوع فيمنعه غير ما وفيها بيان ما يقتضيه من الاحتياط
القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة

وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وقف الشيء وفيه خبر ما
تبينه على تصرف القاضي في اموال اليتامى والارواق وفيها بيان
اصناف الوصايا بغير شرط الواقف وتقريره في المراتب في الارواق
القاعدة السادسة كحدوده زابا شبيها وفيها بيان ان النقص
كالحكم والاذن خمس مسائل وبيان مخالفة التفسير لما **القاعدة السابعة**
الحكم لا يبدل تحت اليد **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع امران من جنس
واحد ولم يختلف مقصود بهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان
ما تفرع عليهما من اضيء الحدين وما يوجب اجراء المحرم وبيان ما
يجزئ عن نية المسجد وكفى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان
لقد دسجوا السهو في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر
الحج وما اذا اذنى في مرارا او شرب مرارا او قذف مرارا او جاعة وما
اذا وطى في رمضان مرارا او قذف جناية المحرم والوطى الشبهة
وما اذا اذنى امره فقلها او حسنة كذلك وما اذا تعدت جناية
على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة التاسعة**
احمال الكلام اولى من ايهاله متى امكن والا ايهل وفيها بيان كحقيقة
اذا تعدت او بهجت شرعا او عرفا وما اذا تعدت كحقيقة
والمجاز وفيها بيان ما اذا جمع بين امراته وغيره في الطلاق وفيها
مسائل الواقف والقول ينقض القسم وما ذكره السبكي والخصار
وفي تبينه التأسيس خبر من التاكيد وبيان ما تفرع عليه من انه

لو كثر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجز او معلقا **القاعدة العاشرة**
 اخرج بالفتاوان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها
القاعدة الحادية عشر السؤال معاذة الجواب وبيان كل مخرج
 وعلى **القاعدة الثانية عشر** لا يناسب الى ساكت قول وبيان ما يقع
 عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر** ما حرم اخذه حرم
 اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه الا في مستلزمات
القاعدة الرابعة عشر من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب لمجره ما به وبيان
 ما يقع عليها وما خرج عنها وما اخره بالطينة في العبرة **القاعدة**
السادسة عشر الولاية انما هي اقوى من الولاية العامة وفيها بيان
 مراتب الولاية **القاعدة السابعة عشر** لا عبرة بالنظر البين خلافا
القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يخرج كذكر كل بيان ما خرج
 عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع المباشرة والمتشبه
 اصف الحكم المباشرة وبيان ما خرج عنها والى منها ما رت
 الفواعل منها وعشرين **الفن الثاني** في الفواعل من الطهارة
 الى العرائض على ترتيب الكثرة **الثالث** في الجمع والفرق من الاشياء
 والظواهر وفي اوله بيان احكام بكثرة دورها ويقع بالفقيه
 جهلها الى احكام النسي واهل المكروه واحكام الصبيان
 والعبيد والسكارى والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربع
 الاقتصار والاستناد والتبين والانقلاب وحكم النفوذ وما

وما يقين وما لا يقين وما يجزى فيه احدهما مكان الاخر وما لا
 وبيان الساقط بل يعود وان التائب يملك ما لا يملك الاصيل
 وما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم
 الزبوف كالجيا وفي بعض المسائل دون بعض واحكام النام
 والمجون والمعصية وما يقرب في المعنى دون اللفظ وعكسه
 واحكام الانثى وخشيتي واهل الدين والحرام وغبوبة الحنفية
 وما فارق في الدبر القبل واحكام العقود والشيوخ والملوك والدين
 ومن المثل واجرة المثل والمثل والشوط والغلق والسفر
 والمسجد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاستسقاء والافراق في
 بعض المسائل وفي السيرة خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد
 شتى **فائدة** اذا اتى بالواجب وتراد عليه بل منع الكل
 واجبا ام لا **فائدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين وفرض
 كفاية ومنه وما هو مكره وما **فائدة** عن الامام البخاري في تنبيه
 لطالب العلم وما لا ينبغي **فائدة** في اعتقاد الانبياء في مذمومة ومندوبة
 غيره **فائدة** المصنف والمضاف بعين مسائل ولا يعلم في اخرى **فائدة** العلوم
 ثلثة **فائدة** ثلاث من الدماء **فائدة** ليس في الجوان من بدخل
 الجنية الاحسن **فائدة** المؤمن يقطع خمسة **فائدة** في الدعاء يرفع
 الطاعون **فائدة** في الخائس اذا هم واحد منها بل يعود او لا
فائدة الفسق بل يمنع اهل بيته الشهادة والقضاء والامارة وغيره

وكله **اولا فائدة** ثبت في القلوة على المبتدع موضوع على وكان يكره
اولا فائدة في الفرق بين علم القضاء وقعه القضاء **فائدة** في شرط
 والامارة المتفق عليها والمختلف فيها **فائدة** كل انسان غير الانبياء
 لا يعلم ما اراد الله له وبه الا القضاء **فائدة** اذا ولى السلطان
 مدينا بل حصل توليته **اولا فائدة** ثبت لا يستجد دعاؤهم
فائدة كل شئ سبيل عن العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** بل
 يجوز وضع خزانة المسجد لاجل حفظ المصنفه والسياسة ولا
فائدة ما عسى قول العلماء الاشبه **فائدة** اذا بطل الشئ بطل
 ما ضمنه الا في مسائل **فائدة** المبني على الفاسد فاسد الا في مسئلة
فائدة اذا استمع الحان ما يقدم منها **الدرار** في الغار **الحاشي**
 في مجمل **السادس** في الاشباه والنظائر **السادس** في الحكماء وفيه
 الامام الاعظم للامام الثاني رضي الله تعالى عنهما وارضاهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم وفضل على سيدنا محمد وال وصحبه وسلم
وبعد فان الفقه اشرف العلوم **قدرا** • واعظها **احسن**
 • وانما عائدة • وانما فائدة • واعظها مرتبة • وانما
 منقبة • بلا العيون **نورا** • والقلوب **نورا** •
 والعهد **نورا** • وبغية الامور **نورا** • وانما ما • هذا

لان ما بالعام والخاص من الاستقرار على سبيل النظام
 والاستمرار على ديرة الاجتماع والالتزام انما هو لمصلحة
 احكام من احرام والتميز بين الجائز والفاسد وجود الاحكام
 بجور وانفسه وزبانية منفسه ويجوز راحة
 واصول ثابتة وفروع ثابتة لا يعني بكثرة الاتفاق كثره
 ولا يسل على طول الزمان عنه وانى لا يستطيع كنه صفاته
 ولو ان اعضا في جميع الحكم بالقيام الدين وقوامه وبهم
 ابتداء وانما هو البهم الموضع في الاحسنة والذنب والمرجع
 في التدريس والفتوى خصوصا ان اصحابنا لهم خصوصية سبق
 في هذه النواحي والناس لهم اتباع الناس في الفقه عمال على انفسه
 رحمه الله عليه ولقد انصف الامام الشافعي رحمه الله عليه حيث قال
 من اراد ان يتجر في الفقه فليظفر لا كتب ابى صنف رحمه الله عليه
 ابن وهبان عن حمزة وهو كما تصديق رضي الله عنه لاجره
 واجر من دون الفقه والفقه وضع احكام على اصول الى يوم القيمة
 وان المشايخ قد اتفوا ما بين مختص ومطلوع من متون وشروح
 وفتاوى واجتهاد وان المذهب والفتوى وحسبوا او تقوا
 شكر الله سبحانه لا اني لم ار لهم كتابا يلكي كتاب الشيخ تاج الدين
 بالسبكي الشافعي شتلا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت
 في شيوخ الكوفة في يفيض باب البيع الطائفة الف كتابا مختصرا

في الطوائف والاستنابات مناسبتهم ما بقواعد الدينية في فقه
الحنفية وصل إلى خمس مائة ضابط فاهمت ان اصنع كتابا على النمط
السابق شتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني
منها **الاول** معرّف القواعد التي رويها وقرعوا الاحكام
عليها وبي السؤل الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد
ولونه الفتوى واكثر فروعها فطرت به في كتب غريبة وعشرات به
في غير مظنة الا اني بحول الله تعالى وقوته لا انقل الا الصحيح المعتمد
في المذهب وان كان معرّف ما على قول ضعيف ورواية ضعيفة
نثبت على ذلك غالبا **حكي** ان الامام ابا طاهر الهادي باس جميع
قواعد مذهب ابي حنيفة رحمه الله عليه سبعة عشر قاعدة ورواه
اليها وله حكاية مع سعيه الهادي الشافعي فانه لما بلغه ذلك
سافر اليه وكان ابو طاهر حنيفة يركب كل ليلة القواعد سجدة
بعد ان يخرج الناس منه فالتفت الهادي بحبيبه وخرج الناس
واغلق ابو طاهر المسجد وسرد منها سبعة فحصلت للهروي سعة
فاحس ابو طاهر خضرة واخرج من المسجد ثم لم يكرز به فيه بعد ذلك
فخرج الهادي الى اصحابه وتلا عليهم **الثاني** الطوائف وما دخل
فيها وما خرج عنها وبيان نفع الاقسام للمدرس والمفتي والفقيه
فان بعض المؤلفين يذكر ضابطا ويتشبه منه اشياء فاذا ذكر فيه
ان ردت اشياء اخر فمن لم يطلع على المذهب طن القول وبهي فاجرة

كالمسند ولهذا وقع موقعا عند اهل الانصاف وابتجج به من هو
من اولى الالباب **الثالث** معرّف جميع والفرق **الرابع** الالفاظ
الخامس اجمال الشاوس الاشياء والظواهر **السادس** ما على عن الامام
الاظم وصاحبه والمشايج المتقدمين والمتأخرين من المكاتب
والمطابخ والمرسلات والتفريجات وارجو ان كرم الفاضل ان يذلل
اذنكم بحول الله وقوته بصيرة نزيهة للتأخيرين ومرحبا بالدارسين
ومطلبا للمحققين ومعهمة اللغض والمضنين وغنيمة المحصلين
وكشافا لكرب الملهوفين في الاثر الفقه اول فتوى طال استمر
فيه عيوني واكملت به في احوال كجده ما بين يدي وطينوني ولم
اذل من زمن الطلب الحسني بكتبه قدما وحديثا واسعى في تحصيل
ما يجر منها سعيها ضئيلا الى ان وقفت منها على حسم الفقيه وحملت
بغالب الموجود في بلدنا الفاضلة مطالعة فلا بحيث لم يقتني منها
الا الله رايسير كالمسند عند سردها مع ضم الاشتغال والمطالعة
لكتبه الاصول من ابتداء امرى كتاب البيه دوى والامام الهادي
والتقويم لابي زيد الهادي بوسي والتفقيح وشعره وشعره
وحاشية وشروح البيه دوى من الكشف الكبير والتفسير حتى
تخير المحقق بن السهام وسميته لب الاصول ثم شرع في المنار
شرا جابا بحول الله وقوته فانما على نوعه فنشر ان شاء الله
تعالى بحول وقوته فيها فهداه من هذا الشايف احب سميته بالاشياء

والتظاير شيمته له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول
وان ينفع به مؤلفه ومن نظمه فيه اذ خبره ما مول وان يرفع عنه
كيد الحاسدين وافتر المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك
بالتمني ولا باليسوف ولعل ولو اني ولا نباله الا من كشف
عن ساعد الحق وشمر واغتزل ابل وشده المبزر وفاض السج فاعلاط
العجاج بباب في الكثرار والمطالعة بكبرة واسملا ونصب نفسه
للتأليف والتحرير بيان ومقتلا ليس له بهمة الا معضلة بحسبها
ومستغربة عن علم الفاسدين فيرفعني البها ويكنها على ان ذلك
ليس من كسب العبد فانا هو فضل الله يؤت من يشاء **و**
انا اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاته الفقهية التي جمعت
عندي في اخر سنة ثمان وستين وسبعماية فمن شرح الهداية
السنائية وغاية البيان والعناية ومحراج الدراية والغاية
وفتح القدير ومن شروح الكثرة الزيلعي والعيني ومكبين
ومن شروح القدير في السراج الوهيج والجوهري والمجيب
والافطع ومن شروح الجمع شرح المصنف وابن الملك رايث
سنة ما للعيني وقفا وشرح مينة المصلي لابن امير الحاج وشرح
الوافي الكافي وشرح النقبية والوقاية واليناح الاصلاح
وشرح تلخيص الجامع الكبير للعامة الفارسي وتلخيص الجامع
للصمد الشهيدي والبدائع للكاشاني وشرح النخبة والمبسوط

شرح الكافي وكافي الحاكم الشهيدي والدرر والغفر لمنداف
والهداية وشرح الجامع الصغير لقاضي فان وشرح مختصر الطحاوي
والاختيار ومن الفتاوى النجاشية ونحوها والبرازية والفطرية
والواجبية والعدة والعدة والصغرى والوقف للحسام الشهيدي
والنبية والقنية والبيعة ومال الفتاوى والتلخيص للمجيب والتنبية
للفلاسى وفتاوى قارى الهداية والقاسمية والعمادية وبيان
الفضولين والمخرج لابي يوسف وادقاف الخفاف والاسفا
والحاوي القدسي والتممة والمحيط الرضوي والذخيرة وشرح
منظومة الشافعي وشرح منظومة ابن وهبان له ولابن الشحنة والعرفية
وخزانة الفتاوى وبعض خزائن الاحكام وبعض السراجية والفتاوى
والتجئيس وخزانة الفقه وخزانة الفضا ومنافى الكروى وطبقات
والقادر والله اعلم **الفن الاول في القواعد الكلية** الاولى لاثواب
الابالينية مسج المشايخ في مواضع الفقه اولها في الوضوء
سواء قلنا اننا شرط الصلوة كما في الصلوة والزكاة والقنوم وكج
اولا كما في الوضوء والفعل وعلى هذا اقر واحد من ائمة الاعمال
بالثبات انه من باب المقضي اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود
الاعمال به ومنها فقدر واما فافاى حكم الاعمال وهو نوعان اخر
وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوى وهو الصلوة والفساد
وقد اريد الاخرى بالاجماع للاجتماع على انه لا ثواب ولا عقاب

الابالنية فانتي الاخر ان يكون مراد اقالا لا يشترك ولا عموم
 اولاد في الفقه وروى من صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر
 والثاني اوجه لان الاول لا يستلزم انهم لانه قائل بعموم المشتك
 في لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاسم ايضا
 وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بمبني على سبب باسورة
 ولكن مطلق للصلوة وانما شرط في العباد بالاجماع او بآية
 وما امر والابعية والتد مخصين له الدين والاول وجوب العباد
 فيها بحسب التوجيه بقرينة عطف الصلوة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل وسبح مخفين وازالة النجاسة الحقيقية من الثوب والبدن والكان
 والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فذلك لانه عليه السلام
 القصد واما غسل الميت فقلوا لا يشترط للصحة الصلوة عليه واما في
 شرط الاستعاذه من عن ذمة المكلفين وتخرج عليه ان الغرض
 بغسل ثلثا في قول ابي يوسف ورواية غير محمد رجمها الله
 ان نوى عند الاخر من الماء بغسل مرتين وان لم يوفق ثلثا وعنه
 بغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العباد اكلها فمضى
 شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح به ومنها به ليل قولهم ان الاسلام
 المكروه صحيح ولا يكون مسلما بحد نية الاسلام بخلاف الكفر
 كما سنبينه في بحث التزويك واما الكفر فيمنه شرط لنية لقولهم ان كفر
 غير صحيح واما قولهم اذا تكلم بكلمة الكفر باز لا يكفر انما هو باعتبار

ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث المنزل فلا تصح صلوة مطلقا
 ولو صلوة جنازة الابها فرضا او اوجبة او سنة او نفلا
 واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بتمام ولو نوى الانتقال عنها
 الى غيره فان كانت الثانية غير الاولى وشروع بالكسبية مستقلا
 والا فلا ولا يصح الاقتداء بامام الابالنية وتصح الامامة بدون
 نيتها ولو اقتدى به في صحيح الاقتداء خلافا لكرخي واني خفض
 الكبيرة كما في النهاية الا اذا صحت في صفة نساء فان اقتداهن به بآية
 الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم كجمعة والعديد وصح ولو صحت ان
 لا يوم اقتدى به في صحيح الاقتداء وبل بحث قال في نية
 بحث قضاء لا ديانة الا اذا اشتمل على الشروع فلا صحت قضاء
 وكذا لو اتم الناس نية الحلف في صلوة الجمعة صحت وصحت قضاء
 ولا بحث اصل اذا اتم في صلوة الجبارة وسجدة التلاوة ولو
 ان لا يوم فلا فاقم الناس نوايا ان لا يومه ويوم غيره
 فاقصدت فلا نية وان لم يعلم به انتهى ولكن لا نواب
 له الامامة وسجدة التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الشكر على قول
 من برأيه وعدة المعتمد ان الخلاف في سببها لانه يجوز وكذا سجدة
 التسبيح ولا بقرينة عدم وقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة
 فمضى صحتها حتى لو عطف بعد سبوعه والمنبر فقال الحمد لله للعطس غير فمضى
 لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقولهم

بشئ لها ما يشترط لخطبة الجمعة سوى تقديم خطبة **وانما** الاذان فلا يشترط
لصحة **وانما** شرط للشواب عليه **وانما** استقبال القبلة فشرط لجمعة واحدة
لصحة النية والصحيح تسلا في كافي المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصلوة والثاني على ما اذا كان يصلي في المحراب كذا في البناء
وانما ستم العورة فلا يشترط لصحة ولم ارفه خلاف ولا يشترط لبس
صحة العبادة بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير تقديم
كما لو سئل محمد بن علي عن طهارة وسبأ في تحققة **وانما** الزكوة فلا يشترط
ادائها الا بالنية وعلى هذا ذكره القاضي الاسيبي في ان من
امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في المصفاة وتجزيه
لان للامام ولاية اخذها مقام هذه مقام دفع المادك
باقترار ضعيف والمعتد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المحيط
ومن امتنع عن ادائها الزكوة فالتا لاي اقدمته كرها ولو اخذ
لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره باجس لئلا
ينفك انتهى وخرج عما اشترط اطما لها ما اذا قصد في جميع النصب
بلا نية فان العرض يسقط عنه واقتفوا في سقوط زكوة البعض
اذا قصد في به قالوا ويشترط نية التجارة في العروض والاية
ان يكون مقارنته للتجارة فلو اشترى شيئا للقبية ما وانه
ان وجد ربحا بانه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج
من ارضه العشرة او التجارة او المشاجرة او المستغارة

لا زكوة عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال بالكالهية والقصد
والمخلع والمهر والوصية لا تصح في الصحيح وفي التامة لانه من مفسد
اسما منها للزكوة والنسب كونه محمول فان قصد به التبرع ففيها زكوة
التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل او الركوب او الاكل فلا زكوة
وانما النية في الصوم فشترط صحة لكل يوم ولو علقها بالنية صححت
لانها انما ينظر الاقوال والنية ليست منها الفرض والنية والنظر
في اصلها سواء **وانما** الحج فهي شرط لصحة ايضا فاما كان او فظا
والعرة كذلك ولا يكون الا نية والمنذور كالغرض ولو نذر حجة
الاسلام لا يلزم منه الاتية الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاء والكل
كالاداء من جهة اصل النية **وانما** الاعتكاف فهي شرط لصحة واجبا
كان او نية او فظا **وانما** الكفارات فالنية شرط لصحتها متى
او صيا ما او طعا ما **وانما** الغنما فلا بد فيها من النية لكن عند الشك
لا عند النزح ونفسه عليه لوانه اشترط بالنية الاضحية فذكرها نية
بلا اذن فان اخذها مذبوحه فبطلت اجرائه وان ضمنه لا تجزئه
كما في النسيئة الذخيرة وبذا اذ ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن
مالكها فلا ضمان عليه ويلتزم بالنية بالنية قالوا ان كان
فقيه او قد اشترط بالنية فليست فليس له بيعها وان كان غنيا
لم يتعين والصحيح انه انما يتعين مطلقا فيصير بها الغنى بعد
ايها حسيته ولكن لا ان يسم غير ما مقامها كانه البذل من

من الاصححة قالوا والهدايا كالتعجايا **واما** العتق فعندنا ليس
 بعبادة وضعا بليلحة من الكافر ولا عبادة له فان نوس
 وجه الله كان عبادة مثابا عليه وان اعتق على النية صح ولا نوس
 له اذا كان مسرعا **واما** الكفاية فلا بد لها من النية وان اعتق
 للمسلم او للشيطان صح وان لم يعم وان اعتق لاجل محن في صح وكان مبرا
 لا ثواب ولا انتم وينبغي ان يخص الاعناق للصنم باذا كان
 المعق كافرا **واما** المسلم اذا اعتق له قاصد التقدير كفر كما ينبغي ان يكون
 المحل في مكره وباء التدبير والكفاية كالتعق **واما** الجهاد فمن اعظم
 العبادات فلا بد له من خلوص النية **واما** الوصية فكالتعق ان
 قصد التقرب فالنواب والافني صحيحة فقط **واما** الوقف فليس
 بعبادة وضعا بليلحة من الكافر وان نوى القرية فالنواب
 والا فلا **واما** الشكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال
 به افضل من التخلي لمحض العبادة وهو عند الائمة السنة مؤكدة
 على الصحة فيحتاج الى النية لتخصيل الثواب وهو ان يقصد اغنا
 نفسه وتخصيلها وحصول له وفسدنا الائمة ان لا يخرج الكثرة ولم
 فيه شرط صحة قالوا يصح الشكاح مع المنزل لكن قالوا لو عتق
 بلفظ لا يعرف مفعله ففسد افتراق والعتق صححة على الشهود
 او لا مكانة البزازية وعلى هذا مائة القرب لانه فيها من النية
 بعينه توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى

من لشدة العلم فليعلموا **واما** الضيفاء **واما** القضاء بدم فقالوا اية
 من العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة احد ووجه
 والتعازير وكل ما يتقاه الحكم والولاء وكذا تحمل الشهادات
واما المباشاة فانما يختلف وصفها باعتبار ما قصدت لاجل فاذ قصد
 بها التقوى على الطاعة والنوئل السبا كانت عبادة كالاكل والنوم
 والكنسب المال والوطى **واما** المعاملات فانواع فالبيع لا يتوقف
 عليها كذا الا قالوا والاجارة لكن قالوا ان عتق بمضارع لم
 يسوف الستين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال
 كان بيعا والا لا يخلف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف
 على النية **واما** المضارع المتعذر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع
 به ولا بالنية وقد اوضحنا ذلك شرح الكثرة وقالوا لا يصح مع
 المنزل لعدم الرضا بكماله **واما** البينة فلا يتوقف على النية قالوا
 لو وبب ما زما صحت كافي البزازية ولكن لو لعن البينة ولم يقرها
 لم يصح لاجل ان النية شرطها فانما لفقد شرطها وهو الرضا
 ولذا لو اكره عليها لم يصح بخلاف الطلاق والعناق فانما يقعان
 بالتقنين ممن لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرط وكذا لو اكره عليها
 يقعان **واما** الطلاق مضارع وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه
 اليها فلو علق غافلا او ساهيا او مخملا وقع حتى قالوا ان
 الطلاق يقع بالالفاظ المصنوعة قضاء لكن لا بد ان يقصد

باللفظ قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحسنه ثبوتها بقول في كل مرة
 انت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتي طالق وانت طالق وقالت
 له اقرأ علي فقرا عليها لم يقع لعدم قصد ما باللفظ والابنية
 قولهم ان الصحيح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق
 ثانيا بالطلاق من وثاق لم يقع ديانته ووقع قضاء ودية عتقها
 بعض الكتب ان طلاق المحل يقع قضاء لا ديانته فظهر بهذا
 ان العتق لا يحتاج اليها قضاء ولا يحتاج ديانته ولا بد عليه
 قولهم انه لو طلقها بالزلا يقع قضاء وديانته لان التبرع يحصل
 به ذلك جدا وقالوا لا يصح نية الثلاث في طالق ولا
 البائن ولا يصح نية التثنية في المصدرة الطلاق الا ان تكون
 امة وتصح نية الثلاث **واما** كفاية فليقع بها الا بالنية وديانته
 سواء كان معها مذكورة الطلاق او لا المذكرة **واما** تقوم
 مقام النية في القضاء الالة لفظ محرم فانه كفاية ولا يحتاج
 اليها في نية الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 باحرام الطلاق **واما** بتفويض الطلاق وانجلى والانداء والظلمة
 فما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كفاية فلهما
واما الرجعية فكانت كالحاكم لانها استدامة لكن ما كان
 منها صريحا لا يحتاج اليها وكفايتها تحتاج اليها **واما** اليقين
 بالنية فلا يتوقف عليها فتعقد اذا حلف عامة او مائتيا

او محققا او محكما وكذا اذا فعل المحلف عليه كلف **واما** نية
 تحصيل العام في اليقين فقبوله وديانته انفا وقضاء عند الحلف
 والقنوي على قوله ان كان الحالف مظلوما كذلك فتتقوا
 الاعتبار لنية الحالف والنية المستحلف والقنوي على اعتبار نية الحالف
 ان كان مظلوما لا ان كان ظالما كما في الولو اجبته وانما صسته
واما الاقرار والوكالة فيقتضيان بدونها وكذا الابراء والاعادة
 وكذا الحذف والستر **واما** القصاص فتوقف على قصد الفاعل
 القتل لكن قالوا لما كان القصد امارا بطنيا اقيمت للمال به مقامه
 فان قتل باغريق الاسباء عادة كان عدا ووجب القصاص
 والافان قتل بالابغريق الاسباء عادة لكنه يقتل غالبا فهو
 شبه عدا لا قصاص منه عين الامام الاعظم **واما** الخطا بان يقصد
 مباحا فيصيب ادميا كما علم في باب الجنائيات **واما** قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قراءا بالعقد فجزوا للجب
 والحائض قراءة ما فيه من الادكار بقصد الذكر والادعية
 يقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا ينطلي صلوة
 واجبة منه في شريح الكثرة بانه في محله فلا يتغير بعزمته وقالوا
 ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلوة اجبته نية الذكر لا يحرم
 عليه مع انه يحرم عليه قرائته الصلوة **واما** الضمان فمثل
 يترتب في شئ بغير النية من غير فعل فاعلوا في المحرم ادريس

ثوابا ثم تركه ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد وجوبه
 وان قصد ان لا يعود اليه تعد واجزا عليه وقالوا في الموضع
 اذا لبس ثوب الوديعة ثم تركه ومن نيت ان يعود واللبس
 لم يبرأ من الثمان **واما** التزك كترك المني عنه ذكره في الامور
 في بحث ما ترك به حقيقة مع هذا الكلام على حديث انا الاعمال بالنية
 وذكره في نية الوضوء وما سلك ان ترك المني عنه لا يحتاج
 الى نية للخروج عن عمدة الشئ واما الحصول الثواب فان كان كفا
 وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله فكيف يغفر عنه خوفه
 فهو مثاب والا فلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنى وهو
 يصلي ولا ثياب العنين على ترك الزنى والاعلى على ترك النظرة
 المحرمة وعلى بناء قلوبا في الزكوة لو نوى ما للتجارة ان يكون للخدمة
 كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان
 للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للخدمة حتى يعمل لان التجارة
 على فلا يتم بغير النية والخدمة ترك للتجارة فنتج بها قالوا ونظيره
 المقيم والصائم والكافر والعلوف والنامر حيث لا يكون
 مسافرا ولا مغطرا ولا مسكرا ولا سائمة بغير النية ويكون فيها
 وصانها وكافرا بالنية لانهما ترك العمل كما ذكره الترمذي ومن هنا
 وما قد مناه في المسابقة وما سنده عن المشايخ صحيح لنا وضع
 قاعدة للفقهاء **الثانية الامور بمقتضى** ما كما علمت في التزك

وذكر قاضي خان في فتاويه ان بيع العصبه ممن تجزئه حمرا
 ان قصد التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل النجاسة حرم وكذا
 غرس الكرم على بذات الشئ وعلى هذا عصبه العصب بقصد النجاسة او
 المحرمة والبحر فوق ثلاث دابر مع القصد فان قصد محرمة حرم
 والا لا والاحد والمدة على مبت غير رؤسها فوق ثلاث دابر مع
 القصد فان قصد ترك التزنية والتطيب لاجل الميت حرم
 عليها والا فلا وكذا قوله سم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن
 جوابا لكلام يطلب صدقة وكذا اذا اخبر المصلي بالنية فقال
 الحمد لله قاصدا للسكر طلبة او بآبائه فقال لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون **فان**
 لم يطلب وكذا قوله لم يكف به اذا قرأ القرآن في مسعى من كلام
 الناس كما اذا جتمعوا فصرخا بهم جميعا وكما اذا قرأ وكاسا
 وما قامد روية كاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها
 ترجع الى قصد الاستحباب وقال قاضي خان الفقهاء اذا قال
 عند فتح الفقل اللهم اغفر لي صلي الله على محمد قالوا يكون انما وكذا
 الحارس اذا قال الحراس لا اله الا الله يعني لاجلها الاعلام
 بانه مستيقض بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلي الله على النبي
 فانه ثواب على ذلك وكذا الغارز اذا قال كبر وان شأب
 لان الحارس والفقهاء يأتون بذلك اجرا اذا جاد رطل

الى برازيل شري منه ثوابا ففتح المتاع قال سبحان الله وقل
الهم صل على محمد ان اراد به اعلام المشتري حودة ثيابه ومثاق
كره وفيها ايضا اذا قال المسلم للذني اطال الله بقاءك قالوا ان
نوي بقلبه ان يطيل بقاءه لعلة ان يستلم او يودي بهجزية عن ذل صغير
لا بأس به لان هذا عادله الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى
ثم قال رجل امسك المصحف في بيته ولا يفرد فيه قالوا ان نوي به
اخيره والبكرة لا ياتم وبرجي له النوايب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس
الفسق قالوا ان اراد به ان الغسقة يشتغلون بالفسق وانما
بالسبح فهو افضل واحسن وان سبح في الفسق ناهوا ان الناس
يشتغلون بامور الدنيا وانما سبح الله تعالى في هذه الموضع فهو
افضل من ان يسبح وده لا غير السوف وان سبح على وجه الالقاء
بوجر على ذلك وان سبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان انما
قال وان سجد للسلطان فان كان مقصده التعظيم والتخنية
دون الصلوة لا يكفر مسلم امر الملائكة بالسجود ولا دم وسجود
اخوة يوسف عليهم الصلوة والسلام ولو اكره على السجود للملك
بالقتل فان امره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر كمن اكره
على الكفر وان كان للتخية فالأفضل السجود وانتهى وقالوا الاكل
فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم
او لاكل الضيف فسخية وقالوا الكافر اذا سرس لمسلم فان رماه

مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا ولولا
الاطالة لا ورواياته وما كثره شاذية لما استثناه من القاعدة
وهي الامور بقاصد باء قالوا في باب اللقطة ان اخذ ما بينه وبين
عائل رفقها وان اخذ ما بينه وبين نفسه كان عاصبا انما وفي الثاني خاتمة
من الحظ والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد حفظ لا يكره
والايكره وان غرس في المسجد فان قصد النخل لا يكره وان قصد
منفعة الحشر لا يكره وكذا به اسم الله تعالى على الداريم ان كان
بقصد العلامة لا يكره وللتبها وان يكره ويجلس على الجوالق التي
فيها مصحف ان قصد حفظ لا يكره والايكره ثم اعلم ان ما بين القاعدة
يشملها الكلام على التنية وفيها مباحث الاول في بيان حقيقتها
الثاني في بيان ما شرعت لاجل الثالث في بيان تعبير المتكلم
وعدم تقيده الرابع في بيان النقص لصفه المتوى من الضرورة
والتقية والاداء والقضاء الخامس في بيان الاخلاص فيها
السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع
في وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل
ركن من الاركان التاسع في محلها العاشرة في شرطها **فاما الاول**
فهي في اللغة مكان في القاموس نوي شئ بنوية نية ويخفف
قصد انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب
الى الله تعالى في ايجاد الفضل انتهى ولا يرد عليه التنية الشرع

لأنه كما قد متنا لا يتعرب بها إلا إذا صار السرك كفا وهو فصل
وهو المكلف في النسي لا السرك بمعنى العدم لأنه ليس بغير
نحت العذرة للعبد كما في التخيرو عرفنا القاصي البينها وهي بالبنها
الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى امتثالاً لحكمه
ولغة ابتغاث الغلوب نحو ما تراه موافقاً لفرض من جلب
نفع أو دفع ضرر فالأول مالا **الثاني** في بيان ما شرعت
لأجله قالوا المقصود منها تيمية العباد من العادة أو تيمية بعض
العبادات عن بعض كما في الثانية وفتح العذبة كالامسار
عن المقصود قد يكون تيمية أو تداوياً أو لعدم الحاجة إليه والمجوس
المسيح قد يكون للاستئذان أو دفع المال قد يكون تيمية أو تعرض
وينوي وقد يكون قرينة ركوة أو صدقة أو التزج قد يكون للأكل
فيكون مباحاً أو مندوباً أو للاستحبة فيكون عبادة أو لعدم
إيمير فيكون حسداً أو كفاً على قول ثم التقرب إلى الله يكون بالقر
والنفل والواجب فشرعت ليمتد بها عن بعضها فتشترع على
أن مالا يكون عادة أو لا تلبس بغيره لا تشترط فيه كالأمان
بالله تعالى كما قد متنا والمعصية والخوف والرجاء والنية وقراءة
القرآن والادكار لامتثال تيمية لا تلبس بغيرها وما عدا الأيمان
لم ارده صريحاً ولكنه يخرج على الأيمان المصحح به ثم رتب أن
في شرح المنظومة قال أن مالا يكون الأعبادة لا يحتاج إلى النية

وذكر أيضاً أن النية لا يحتاج إلى النية ونفس العنى في شرح البخاري
الاجماع أن الشك والادكار والادان لا يحتاج إلى نية
الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه الأسس عندنا أن المنوي
أما أن يكون من العبادات أو لا فإن كان عبادة فإن كان فيها
ظلم فالمنوي بمعنى أنه سبعة وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة
كان ينوي الظلمه فإن قرنه باليوم كظلمه اليوم صح وأن خرج
الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فإن خرج ونسبه
لأبجدية في الصحيح ونسب من الوقت كظلمه الوقت الآن لجمعة فأنما
بدل لا فصل إلا أن يكون اعتقاده أنها من الوقت فإن
نوى الظلمه لا غير اختلف فيه والاصح يجوز قالوا علامة التعيين
للصلوة أن يكون بحيث لو سئل أي صلوة نفعل يمكنه أن يجيب
بلا تأمل وإن كان وقتاً معياراً لها بمعنى لا يسع غيره كالصوم
في يوم رمضان فإن التعيين ليس شرطاً أن كان الصيام صحيحاً
مقبولاً ففتح بمطلق النية ونية النفل واجب أنه لأن التعيين
في المتعين لغو وإن كان مريضاً ففيه روايتان والصحيح وقوعه
عن رمضان سواء نوى واجباً أو نفلاً فالأمان
فإن نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان
وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وإن كان
وقتاً مشكلاً كوقت الحج شبه المعيار باعتبار أنه لا يصح

في السنة الواحدة والظرف باعتبار ان افعال الاستغفار
 وقته فيصاب بمطلقة النية نظر الى العبارة وان نوى نفذا وقع
 عن ما ينظر الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة
 بضيقة الوقت لان السعة باقية بتعني انه لو شئ منقطع
 وان كان حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعين العبد
 قولاً وانما يتعين بعينه كما كانت في اليقين لا يتعين واحد من خصال
 الكهارة الا في ضمن نفسه في الاداء واما في القضاء فلا بد
 من تعيين صلوة او صوما او حجا واما ان كثر الغوايب فخلفوا
 في اشتمال التعيين لتبين الغرض المتخذة من جنس واحد
 والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما ما
 عنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان
 ما لم يعين انه صام عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة
 فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا
 ولو نوى اول ظهر عليه جاز وهذا هو المختص لمن لم يعرف الاوقات
 الغائبة او اشبهت عليه او راد التسهيل على نفسه وذكره المحيط
 ان نية التعيين في الصلوة لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف
 مستعد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه ولا يمكن
 مراعات الترتيب لانية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثر
 الغوايب كنعية نية الظاهر لا غير وهذا منسك وما ذكره اصحابنا

كفاضي فان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا
 في التيمم لا يجب التيمم بين الحدث والجماعة حتى لو تيمم بجانب
 يريد به الوضوء جاز خلافا للخصف لكونه يقع لهما على صفة واحدة
 فيتميمه بالنية كالصلوة المفروضة قالوا وليس يصح لان الحاجة
 اليها يقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يودي به ما شاء
 لان الشبه وطبراعى وجوده بالافيه لا ترى انه لو تيمم للعصر جاز
 لان يصل عليه **فما يبط في هذا المبحث** التعيين لتيمم الاجانس
 فنية التعيين في اجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والنصرف اذا لم
 محو كان لغوا وعرفه اخلاف اجنس باختلاف السبب والصلوة
 كلها من قبل المختلف حتى الظاهر من يومين بخلاف ايام رمضان
 فانه يجمعها شئ والشبه قفيع على ذلك انه لو كان عليه قضاء
 يوم بعينه فصام بنية يوم اخر وكان عليه قضاء يومين او اكثر
 فصام يوما من قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان
 حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهر من او ظهر
 او عصر او نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا
 اداء الكهارة لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغو
 وفي الاجناس لانه منه كما حققناه في الظاهر من شئ الكثرة
 واما في الزكاة فعلا لولا عجل سنة سواء عن باقي درهم سود فملك
 السود قبل الحول وعند نصيبه كان المعجل عن الباقي وذا

وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه يومين من رمضان
واحد الاولي ان ينوي اول يوم وجب على قضاءه من سنة
الرمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضان من غير الحائز
حتى لو نوى القضاء لا غير جاز ولو وجب عليه كفارة فطر رمضان
احدى وستين يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء
جاز وفي الحائز لو غفل الزكاة عن احد المالين فاستحق ما غفل
عنه قبل احوال لم يكن الجعل عن الباقي وكذا لو استحق بعد احوال
لان في الاستحقاق غل عن ما لم يكن ملكه فبطل الجعل انتهى وفيها
ايضا لو كان خمس من الابل احوال على معنى احوال فجل شاترين عنهما
وعن ما في بطنهما تجب خمس قبل احوال خبره عنه عما غفل وان
غفل عما غفل في السنة الثانية لا يجوز به اكله في الفسار في الواجب
كالمنذور والتر على قول الامام رحمه الله عليه والعبد على الصبيح
وركني الطواف على المنار ويؤى الوتر لا الوتر الواجب
للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة يؤى الصلوة لله والثناء
للبيت ولا يلزمه التقيين في سجود والثناء لاتي ملاوة سجدة
لها كما في القيمة واما التوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق
النية واما السنن الرواتب فاتفقوا في اشتمالها بقيمتها و
الصحيح المعتمد عدم الاشتمال واما تصح بنية النقل لمطلق النية
وتصح عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تسجد بقاء الليل فبينت

انما بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصحها بعد للبركة
وانما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانا عن السنة
فبعيد لان السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا
لو قام الى الخامسة في الظهر سابها بعد ما قعد الاخرة فانه بغير سنة
وكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل
على اشتمال التقيين لان عدم الاشتمال يكون السنة لم تنسخ الا بغير
مبتدأة ولم توجد واختلف الصحيح في السنة اوج بل ينفع تراويح بمطلق
النية او لا بد من التقيين فتصح قاصي فان الاشتمال والمقيد خلافه
كالسنن الرواتب وتصح ايضا على اشتمال التقيين للسنن الرواتب
وعدمه مسئلة اخرى بي لو صلى بعد الجمعة اربعين في موضع يوسك
في صلاة الجمعة ناويا اخر الظهر عليه او اولا او ركت وقته ولم يؤده
لم تبين صحة الجمعة على الصحيح المعتمد متوب عن سنة الجمعة حيث
لم يكن عليه ظهرايت وعلى القول الاخر لا كما في نسخ القدر في موضع
ايضا على ان الصلوة اذا بطل وصفا لا يبطل اصلها وهو قول ابى حنيفة
وابى يوسف خلافا لمحمد رحمه الله فبين ان يقال فيها انها تكون
عن السنة الا على قول محمد رحمه الله عليه وينبغي ان يمتنع الصامات
المستوبة بالصلوة المستوبة فلا يشتمل لها التقيين ولم ار من ينه
عليه **بجمل** السنن الرواتب في اليوم والليل اثنا عشر ركعة كغيرها
قبل العجوة اربع قبل الظهر وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب

وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها وأربع بعدها
والترابيع عشرة وركعة بعشرة تسبعت بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة الوتر على قولها وصلاة العيدين في أحد الروايتين
وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل وأربع وصلاة الخسوف ستين
على قول المستحب أربع قبل العصر وأربع قبل العشاء
وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد
ركعتي المغرب وستة الوضوء وخمسة المسجدين ويؤب عنها كل صلاة
إذا ما عند الدخول وقيل تؤدى بعد القعود وركعتان الأسماء
كذلك يؤب عنها كل صلاة فسه ما كانت أو غلا وصلاة الضحى
واقبلها أربع وأكثر ما ثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الأضحية
كما في شرح منية المصلين ونماها مع الكلام على صلاة الرغائب
وليل تباراة مذكورة فيه لابن أمير حاج وأجلى
المحط فيها لا يشترط التقين لا يضر ركعتين مكان الصلاة
وزمانها وعدد الركعات والتسبيحات بشرط ولو نوى الظهر
ثلاثا وحسب صحته وتغوية التقين وكذا إذا عيّن الإمام
من يصلي به فإن غيره ومنه ما إذا عيّن الأداة فإن أن الوضوء
حسب أو القضاء فإن أنه باق وعلى هذا الشبهة إذا ذكر
مالا يحتاج إليه فاختار فيه لا يفتنه
لو سلمهم
القاضي عن لون الداية فذكر وأنهم شهدوا عند الدعوى وذكروا

لونا آخر تقبل والناسقن فيما لا يحتاج إليه لا يفتنه انتهى
وأما فيما يشترط فيه التقين كما كمل من الصوم إلى الصلوة
وعكسه ومن صلوة الظهر إلى العصر فانه يضر ومن ذلك
ما إذا نوى الأقداء بزيده فاذا أبوه وهو الأفضل ان لا يعين
الامام عند كثرة الجماعة كبداية ظهر كونه غير المعين فلا يجوز فبني
ان ينوى القائم في الحراب كما ما من كان ولو لم يجز ما لا يريده
أو عمرو وجاز أقداده ولو نوى الأقداء بالامام القائم وهو
يرى أنه ربه وهو عمر وصح أقداده لان العبرة لما نوى
للامام أي وهو نوى الأقداء بالامام وفي التارخانية مسلي
الظهر ونوى ان يدا ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من يوم الاربعاء
جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومنه الصوم
لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عيّن غيره لا يجوز ولو نوى قضاء
ما عيّن من الصوم وهو بطله يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان
يرى شخصه فنوى الأقداء به المام الذي هو ربه فاذا أبوه
خلف عمرو جاز لانه عرفه بالاشارة فلف التسمية وكذا
لو كان احده الصوف لا يرى شخصه فنوى الأقداء بالامام
القائم في الحراب الذي هو ربه فاذا أبوه عمرو جاز ايضا ومثل
ما ذكرناه من المحط في تعيين الميت فعند الكثرة ينوى الميت
الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي عدة الفتاوى

لو قال اقدت بهذا الشاب فاذا ابو شيخ لم يصح وتقال
اقتيت بهذا الشيخ فاذا هو شاب لم يصح لان الشاب يدعى شيئا
لعلمه بخلاف علمه انتهى والاشارة هنا لا تعني لانها لم تكن اشارة
الى الامام اتماهي الى شاب والشيخ فاقول على هذا لو نوى الصلاة
على الميت المذكور فبان انه اني او علم لم يصح ولم ار علم ماذا عين
عد والموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل وبنيت ان لا يفتي
الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينوي الصلوة عليه
وهو الزائد ليس لنا من ينوي خلا ما بودى الا على قول
محمد رحمه الله عليه في جمعة فانه اذا ادرك الامام في التشهد
او في سجود السهو نواها جمعة بصلتها على اعنقه والمذنب ان
بصلتها جمعة فلا اشتاء واما اذا لم يكن المني من العباد
المقصود وانا هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتميم قالوا
في الوضوء لا ينوب لانه ليس بعبادة واعترض الشافعي الزبلي
على الكثرة لا قوله ونية بناء على قوله والضمير لا الوضوء وكذا اعترضوا
على القدرتي في قوله ينوي الطهارة والمذنب الاصح انه ينوي
مالا يصح الا بالطهارة من العباد او رفع الحدث وعند البعض
نية الطهارة تكفي وانا في التيمم فقلوا انه ينوي عبادة مقصودة
لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر
قالوا لو تيمم له خول المسجدة او الاذان او الاقامة لا ينوي

ب الصلوة لانها ليست لعبادة مقصودة وانا هي اتباع لغيره
وفي التيمم فقلوا ان رواية العامة لا يجوزها في الكتاب
وهو محمول على ما اذا كان محدثا وانا اذا كان جنبا فتم لها جازله
ان يصلي كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح الكنت
المني من الغرض والنافذ والاداء والقضاء اما الصلوة
فقال في البناء انه ينوي الغرض بنية الغرض فقال مغبرا
الى المجبى لانه من نية الصلوة ونية الغرض ونية التيمم حتى
لو نوى الغرض بغير نية الغرض والواجبات كالغرض كما في
التاخر فانه واما التاخر فانه والنية الرابطة فقلنا انها تصح
بمطلق النية وبنية مبان وتفرع على اشتراط نية الغرض
انه لو لم يعرف الغرض لم يكن الا انه بصلتها في او اقامتها
لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا تميز ولم ينوي
الغرض فيها فان نوى الغرض في الكل جاز ولو ظن الكل فرضا
جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلى جامع الامام جاز ان نوى
صلاة الامام كذا في فتح القدير ونية الغنية المصلون سنة
من علم الغرض منها والسنن وعلم معنى الغرض انه ما سمي به
الثواب بغير العقاب بنكره والسنن ما سمي الثواب
بفعلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظاهر فانه واعنت نية
الظاهر عن نية الغرض من من يعلم ذلك وينوي الغرض فرضا

ولكن ما يعلم ما فيه من الغرض والسنن تجريد ينوي الغرض
ولا يعلم معناه لا يجزئه علم ان فيها مصلحة النفس في الغرض ونوافل
فيصل كما يصل في النفس ولا يميز الغرض من النوافل لا يجزئه لان
تعيين النية شرط وقبل تجزئه ما سئل به الجواب ونوى نية
الامام اعتقد ان الكل فرض جائز ملاء لا يعلم
ان الله على عباده مصلوهم ومنه ولكنه كان يصليها لا وقامها
لم تجزئه انتهى في الصوم فقد علمت انه يصح بنية مبينة وبمطلوب
النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء نية الغرضية حتى قالوا
لو نوى ليل الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول شعبان
اجبه اه واما الزكاة فاشترط لها نية الغرضية لان الغرضية
مستترة ولم ار حكم نية الزكاة المعجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من
الغرض لانه لا يقبل بعد اصل الوجوب لان سببه هو الغياب
القائم وقد وجد بخلاف محال فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف
تجمل الصلوة على وقتها فانه غير عاجز لكون وقتها سببا للوجوب
وشرط الصحة الاداء وانما حج فقه من انه يصح لمطلق النية ولكن صلو
بما يقضيه نوى في نفس الامر الغرضية قالوا لانه لا يحمل المشاق
الكثيرة الا لاجل الغرض فاستنبط منه المحقق من الهام انه لو كان
الواقع انه لم ينو الغرض لم يجزه لان صرفة الى الغرض محالة عليه
علما بانها هرو وجوه من هذا فلا بد فيه من نية الغرض لانه لو نوى النفل

فيه وعبر حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الغرض
في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان
يحتاج الى نية النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل
واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط
النية فيهما واما التيمم فلا يشترط له نية الغرضية لانه من الوسائل
وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط وكلفها لا يشترط
لها نية الغرضية لقولهم انما برأى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة
لا يشترط لها نية الغرضية وان شرط لها النية لانه لا يتنفل بها
ويستغنى ان يكون صلوته بخاتمة كركب لانه لا يكون الا فرضا
كما صرحوا به ولذا لا تقاد نفلا ولم ار حكم صلوته الغرضية نية الغرضية
ويستغنى ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقها لكن يستغنى ان ينو
صلوة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم ار
ابضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر
عدم الاشتراط والصلوة المعادة لا ركاب مكروه او ترك
واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم بسقوط الفرض
بالاداء في فعل هذا ينوي كونهما جارية لنقص الفرض على انما نفل تخفيفا
واما على القول بان الفرض من سقط بها فلا يخفى في اشتراط نية
الغرضية واما نية الاداء والقضاء ففي التاتارخانية اذا عين الصلوة
التي يؤد بها صح نوى الاداء او القضاء وقال فخر الاسلام وغيره

في الاصول في كسب الاداء والقضاء اذا احدهما يستعمل مكان
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبما ان ما لا يوصف
 بهما لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كاتزكوة وصلاة
 الفطر والعشر والحج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء
 كصلوة الجمعة فلا التسلسل لاني اذا فاتت مع الامام يصلي
 الظهر واقاما يوصف بهما كصلوة الخمس فعلا لا يشترط ايضا
 قال في فتح القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين
 صروجه السبزه وكذا عكسه وفي البناء لو نوى فرض الوقت
 بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في حصر وجه فنوى فرض
 الوقت جاز وفي الجملة هو بها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف
 فيه وفي النامد غايته كل وقت شك في حصر وجه فنوى ظهر
 الوقت مثلا فاذا هو قد نسخ المنع الجواز واختلفوا في ان الوقت
 يجوز بنية القضاء والمنع الجواز اذا كان في قلبه ان فرض الوقت
 وكذا بنية الاداء هو المنع وروى في كشف الاسرار شرح اصول
 فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حتى يكتفي من نوى
 اذا الظهر اليوم بعد حصر وجه الوقت على ظن ان الوقت باق كنية
 الاسيرة الذي اثبت رمضان فخر في شهر او صامه بنية الاداء فوقع
 صومه بعد رمضان وعكس كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسيرة الذي صام رمضان بنية القضاء

على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار ان اتى بأصل النية ولكنه
 اخطأ في الظن واخطأ في منتهى معفو انتهى ^{هـ} فينبغي ان لا يشترط
 فيه بنية التمسك من الاداء والقضاء في بيان الاضطرار
 الربط على بان المنع يحتاج الى نية الاضطرار فيها ولم ار من اوضح
 لكن صرح في المحل بنية بقاء الارباب في الفرائض وفي البهارة في شرح
 في الفتاوى بالاضطرار ثم قال لا ريب في العبارة للتساؤل ولا ريب
 في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لا رضاء المحنوم
 لا تعب بل يصلي لوجه الله تعالى فان ضمه لم يعف يؤخذ من حسنة
 يوم القيمة بما في فضل الكتب انه يؤخذ له ابق ثواب سبحة صلوة
 بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفو فلا يؤخذ به في الفائدة
 حينئذ انتهى وقد افاد البهارة بقوله في حق سقوط الواجب ان
 مع الرابح صحيح مسقط للواجب ولكن ذكر في كتاب الاصلية بان
 البهارة يجزئ عن سبعة ان كان الكل مرديا من القرية وان اختلف
 جهاتنا من محنته وفران ومتعة فالواحد كان احدهم مرديا
 لمحال او كان نصرا انما لم يجز عن واحد منهم وعقلوا بان البعض
 اذا لم يقع قرية خرج الكل عن ان يكون قرية لان الارق لا يجزئ
 فعلى هذا لو ذهبنا الى نية الله تعالى وغيره لا يجزئ بالاولى وينبغي
 ان يجزئ ومسح في البهارة من الفاظ التكفير ان الذبح للعباد
 من حج او غزوا مبر او غيره بحبل المذبح متبنا واختلفوا في كفر الذبح

قال شيخ السكندر دى وقيل الواحد الدر في الحديدى والتشقى
 والحكم على انه يكفر والفضل والسميع الزاهد على انه لا يكون انتهى
 وفي الثمانمائة لو انفتح فالصالحه تعالى ثم دخل قلب الربا
 فهو على ما فتح والربا انه لو فلا عن الناس لا يصلح لو كان مع الناس
 يصلح فاما لو صلى مع الناس حبسها ولو صلى وحده ولا يحسن فيه
 ثواب اصل الصلوة دون الاصل ولا يدخل الربا في الصوم وفي
 السابغ قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا فلا اجر له وعليه الوزر
 وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا حبر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل
 وفي الوالجه واذا اراد ان يصلح او يقرأ القرآن فبحاف
 ان يدخل عليه الربا فلا ينبغي ان يترك لانه امر موسوم انتهى وضوحا
 في كتاب التفسير بان السوفى لا سم له لانه عند المجاوزة لم يقصد
 الا التجارة لا اعزاز الدين وارباب العدو فان قابل الشقة
 لانه طلب بالمعاقرة قصد القتال والتجارة تبع فلا تصرفه كالكاف
 اذا تجر في طريق الحج لا ينقص حبره ذكره الرزبلى وظاهره
 ان الحجاج اذا خرج حبره افلا اجر له وسره حبانة لو طاف
 طالبا عزيمة لا يجزيه ولو وقف بعرفة طالبا عزيمة اجزاه فالفرق
 ظاهر ولو قال لو فتح المصلح على غير امامه طلبت صلوة لعقد
 التعلين فمرع في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال
 لا انسان صل الظهر ولك دينار فضلي بهذه التوبة انه يجزيه صلوة

ولا يستحق الدنيا انتهى ولم ار مشرا لصاحبنا ومنعنى على قواعدنا
 ان يكون كذلك اما الاحسن فاما قد منا ان التوبة لا بد من الغفران
 في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدنيا فلان اداء
 الغفران لا بد من تحت عقد الاجارة لا ترى الى قولهم لو استاجر
 الاب ابنه للخدمة لا احبر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه
 واجبة بل افنى المتقدمات بان العبادات لا تقبل الاجارة عليها
 كالامانة والاذا ان وعسىم القرآن والفقه ولكن المعتمد ما افنى
 به المتأخرون من يجوز وما قد من ان اذا نوى الاعتاق لرجل
 كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحجبة ويشملها ما اذا نكر
 بين عبادة وغسيرة فمثل يقع العبادة واذا صحت بل يناب
 بعده او لا ثواب لاصلا واما الخشوع فيها بظاهره وظاهر
 مستحب وفي القنية شيوخ في الفروض وشغل الفكر في التجارة
 او السند حتى انهم صلوة لا تستحب اعادته وفي بعض الكتب
 لا يعيد وفي بعضها لم ينقص حبره اذا لم يكن من تقصيره انتهى
 في بيان الجمع بين عبادتين وحاشا ان ما ان يكون
 في الوسائل او في المقاصد وان كان في الوسائل فان الكل
 صحيح قالوا لو انشئ بحجب يوم الجمعة للجمعة ورفع الحجة ارتفعت فبان
 وحصل له ثواب فضل محبة وان كان في المقاصد فاما ان ينوب
 فممنين او تغلين او منصرفا ونفلا اما الاول فلا يجوز اما ان

في الصلوة او في غيره ما كان في الصلوة لا يصح حمله
منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلا في فرض كالظهر والعصر
لم يصح اتعاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء
وقال محمد رحمه الله عليه يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار
وكفارة اليمين يحل لا يتها شاء وقال محمد رحمه الله عليه يكون تطوعا
ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار حبل لا يتها شاء ولو نوى الزكوة
وكفارة اليمين فهو عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلاة جازة
فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما
اقوى النصف اليه فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا
في القوة فان كان في الصوم فلا يخير ككفارة الظهار وكفارة اليمين
وكذا الزكوة وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين
فالزكوة اقوى واما في الصوم فيقدم الاقوى ايضا ولذلك اشدنا
المكتوبة على صلاة جازة ولذلك قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبين
فهي للمنى دخل وقتها ولو فانتين فهي للاولى منها ولو نوى فانتة
ووقية فهي للغاية الا ان يكون في احدهما الوقت ولو نوى
الظهر والعصر عليه العجز من يومه فان كان في اول وقت الظهر
فهي عن العجز وان كان في اخره فهي عن الظهر انتهى يعني ما اذا كبرتها
ناويا للتحريم والركوع وما اذا طاف للعرض وللوداع وما اذا نوى
فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع قال ابو يوسف رحمه الله

يخرج عن المكتوبة وتبطل التطوع وقال محمد رحمه الله عليه لا يخرج المكتوبة
ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وعند
محمد رحمه الله عليه عن التطوع ولو نوى نافلة جازة فهي نافلة وكذا
في السراج واما اذا نوى نافتين كما اذا نوى ركعتي الفجر المكتوبة
والسنة اخذت عنهما ولو اراد كل ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى
في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم غيره اذا وافقه فان سئل
القيمة انما كانت بمنزلة السنة لمحصل المقصود واما السعة والنجح
فقال في فتح القدير من باب الاسرار لو احرم نذرا ونفلا كان
نفلا ونفلا ونفلا وكان تطوعا في الاصح ومن باب اضافة
الاسرار لا الاحرام لو احرم بجنتين معا وعلى التعاقب لزماه
عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد في المعية يلزمه اسرها
وفي التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت اسديها
باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرقص فعند ابى يوسف في وقت
محرم بلا مشروط وعند ابى حنيفة اذا اشترى في الاعمال وقيل اذا توجه سائرا
ونس في المبسوط على انه ظاهر الرواية ومثله اختلف فيما اذا جنى
قبل الشروع فعليه ما ان للجماع ودم ثالث للرفض فانه برفض
احدهما ويمضي في الاخر ويقضي التي مضى فيها وجبته وعمره
مكان التي رفضها ولو قبل صبيد افعليه قبلتان او حصه فدما
وعلى هذا اختلف اذا بطل بعين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى

وانما اذا نوى عبادة ثم نوى في انائها الانتقال عنها الى غيبة
فان كبرهنا وبها الانتقال عنها الى غير ما صار خارجا عن الاولى وان
نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى بحمد الله الاولى وكبرهنا في
في مفسدات الصلوة من شغلها على الكثرة تنفخ على اجمع بين شغل
في النية وان لم تكن من العبادات مالم لو قال لزوجة انت على حرام
ناو باطلاق والظلماء او قال لزوجة انتا على حرام ناو بافي
احد بها الطلاق وفي الاخرى الظلماء روفه كنباه في الايام من
سبح الكثرة نقلها عن المحيط
الاصول وقسمها اول العبادات
ولكن الاول حسبني ويكفي فاعلوا في الصلوة لو نوى قبل الشروع
فمن محمد رحمه الله عليه لو نوى عند الوضوء وان يصلي الظلماء والعمر
مع الامام ولم يشغل بعد النية باللبس من شغل الصلوة الا اعتدلتها شغل
الى مكان الصلوة لم تحسبه النية جازت صلوة بتلك النية وبكذا
روى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الخلاصة
وفي التجنيس اذا توضا في منزله يصلي الظلمة ثم مضى المسجد ففتح
الصلوة بتلك النية فان لم يشغل بعمل اخر كفيه ذلك النية بكذا
قال محمد رحمه الله عليه في الرقيات لان النية المتقدمة بنيتها
الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيره باو عن محمد
بن مسلم رحمه الله عليه ان كان عند الشروع بحيث لو سئل انه صلوة
يصلي بحسب على البدنية من غير تفكر فهو نية تامة ولو اقبل الى

الى النفل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرعوا عدم ما ليس
من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع شغلهم بانها صحيحة مع العلم
بانها تحفل بنيتها وبين شروع المسمى الى مقام الصلوة وهو ليس
من جنسها فلا بد من كون المراد ليس من جنسها ما يدل على الاخر من
مالوا اشتغلوا بكلام او اكل ونقول عند المسمى اليها من افعالها لا غير
قاطع للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الاصل ان يكون مقارنة
للشروع ولا يكون شارا بمتابعة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم
النية فكذلك الباقي لعدم التحسين ونقل ابن وهبان اختلاف بين الشاغل
خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز الشاغل غير النية
فقبل الى الشاء وقبل الى التقوى وقبل الى الركوع وقبل الى الرقعة والكحل
ضعيف والمعتمدة لا بد من القران حنيفة او حكا وفي الجوهرة لا عسيرة
بقول الكرخي واما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها
عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول السنين عند غسل اليدين
الى الرسغين ليشاغل ثواب السنين المتقدمة من غسل الوجه وقالوا
الفصل كل الوضوء في السنين وفي التيمم موقوف عند الوضع على الصعيد
ولم اروق نية الامانة للشوا ب وينبغي ان يكون وقت
اقتداء احد به لا قبل كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة
الماموم وان كان في اناء صلوة الامام به الشوا ب اما لصحة
الاقتداء بالامام فعلى ما فتح القدير والاصل انه ينوي الاقتداء

عند افتتاح الامام وان نوى حين وقف عالما بان لم يشترع
جاء وان نوى ذلك على طعن شرع ولم يشترع اختلف فيه قبل
لا يجوز انتهى واتانية الترتيب لصحة ورف المأمور مستعدا فوقها عند
الاغتراف واما وقتها في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكوة
الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما وجب لان الزكوة
عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقرار ان الا ان الدفع
يتفرق فاكفى بوجوده باعالة العزل بتسببه كالتقديم النية في الصوم
انتهى فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل ويل تجوز متاخرة
عن الاداء فقال في شرح المحجوب لو دفعه بلا رتبة لم نوى عبده فان كان
المال قائما في يده فغير عار والافلا انتهى واما صدقة الفطر فكان الزكوة
نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكوة
واما الصوم فلا يخلوا اما ان يكون فريضا او نفلا فان كان فريضا
فلا يخلوا اما ان يكون اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان
جاز بنية متقدمة عن غروب الشمس ومقارنة به هو الاصل وبنيانته
من الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تسببا على العتائين
وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذرا او كفارة فيجوز بنية
متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع
الفجر لان الاصل القرآن كما في فتوى قاضي خان وان كان نفلا
فكر رمضان اداء واما حج فانية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام

وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوتى الهدي فلا يكن
فيه القسه ان والتأخر لانه لا يقع افعالا الا اذا تقدم الاحرام
وهي ركن فيه او شرط على قولين بل تصح نية عبادة وهو
في عبادة انتهى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة او نافلة
الصوم تصح نية ولا تقصد صلاة انتهى في بيان عدم اشتراطها
في البقاء وكلها مع كل ركن قالوا في الصلوة لا تشترط النية في البقاء
للحج كذا في البنائية فكذلك بقية العبادات وفي القنية لا يلزم نية
العبادة في كل حصة انما يلزم في حصة ما يفعل في كل حال انتهى وفي
البنائية فتصح المكتوبة ثم قل انما تطلع قائما على نية التطوع جاز
عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي
التدلل والخشوع على المبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله
منه ونية التسبب وهي طلب الثواب بالمنفعة في فعلها وينوي ان
يفعلها مصلح له في دينه بان يكون اقرب عقدا الى ما وجب له فضلا
من الفعل والاداء لاما نية العبادة تسببا عليه من الظلم وكفران النعمة
ثم هذه النيات من ذل الصلوة الى احرامه مخصوصة عند الانتقال من ركن
الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن والنفل كالفسخ فيها
الاتي وجوه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الفرائض وتسهيل
لها انتهى ومما سئل ان المذنب المعتمد ان العبادات افعال
يكتفي بالنية في اولها لا يحتاج اليها في كل فعل باكتفاء بانسحابها

عليها الا اذا نوى بعض الافعال غيبه ما وضع له قالوا لو طاف
طالب الغريم الا بحسنه به ولو وقف كذلك بعرفات اجزء وقد مناه
والعرف ان الطواف عمدة قربة مستغلة بخلاف الوقوف وقرن
الربعين بينهما بفرق احسره وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع
ما في الاحرام فلا يحتاج الى تجريد النية والطواف تقع بعد
التحل في الاحرام من وجه فاشترط فيه اصل النية لا تعيين
اجزءه انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع
عن الفهر من ولو طاف بعد ما اقل النحر ونوى التطوع احسره
عن الصدركه في فتح العذر وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب
على اركانها واستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا يظلم
وفي القبة وان تعذر ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة
لا يسمي الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادة بدونه فسد
والا فلا وقد ساء انتهى والله اعلم محلها القلب كل
موضع وقد مناه حقيقتهما وهنا مسلمان لا يكفي التلفظ للسان
دونه وفي القبة والمجتبى ومن لا يقدر ان يحسن قلبه لينوي بنية
او يثبت كيف الكلام بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى
ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعل من الصلوة
فيها سهو معفو عنه وصلوة بجزءه وان لم يستحي بها ثوابا انتهى
ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعبر ما في

ما في القلب وخرج عن هذا الاصل البين فلو سبق لسانه الى النية
بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الحلق على شئ سبق لسانه الى غيره
هذا في البين بانه واما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لا ديانته
ومن سهره لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما قصد معنى احسره
كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين
وفي الخاتمة انت حسره وقال قصدت به من كل كنه لم يصدر في قضاء
وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من احاسر بن شيبا
فلم يعطوه فقال منكم طفقتم ثلاثا وكانت زوجة فيهم وهو
لا يعلم فانني امام محسره من وقوع الطلاق قال القرألي ذرة القلب
منه شئ انتهى تخرج على ما في قاضي قاضي خان من العشق
قال جل قال عبيد بل سنج احارو قال عبيد بل عباد واسرار
ولم يوعبه وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد لابل سنج او قال
كل عبيد لابل عباد وسر او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد
في الدنيا قال ابو يوسف لا يعق عبيد وقال محمد رحمه الله عليه
يعقوه على هذا الخلاف الطلاق ويقول ابى يوسف اخذ عصا
بن يوسف ويقول محمد رحمه الله عليه خذ شاة او الفئوى على قول
ابى يوسف رحمه الله عليه لو قال عبيد في هذه السكة وعبيد في السكة
او قال كل عبيد في المسجد جامع حرفوه على هذا الخلاف ولو قال
كل عبيد في هذه الدار سهر وعبيد فيها يعق عبيده في قولهم

في قول القائل ما جازى
منه شئ انتهى
بوقوع الطلاق على
اللسان والقلب
بوقوع الطلاق على
اللسان والقلب
بوقوع الطلاق على
اللسان والقلب

ولو قال ولد آدم كلمه السر لا يقع عبده في قولهم انتهى فمقتضا
 ان الواعظ ان كان في ذار طلق زوجة وان كان في الجامع
 او الشكر فغلي في الخلاف والاولى تحريما على سائر اليمين لو حلف
 لا يكلم زيدا فسلم على جماعة فهو بينهم قالوا انت وان نوابهم دونهم
 لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسئلة
 اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم او لا ويقصر على هذا
 فزوع لو قال لها با طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق وقالوا
 لا يقع كجائسه وهو اسمها كما في الحانية و فرق المجبى في الشفيع
 بين الطلاق فلا يقع وبين العنق يقع خلاف المشهور ولو تجر الطلاق
 وقال اودت بالعنق على كل كذا لم يقبل قضاء وتدين ولو قال كل
 امرأة لي طالق وقال اودت غير فلا تدين لم يقبل كذا وفي الكثرة قالت
 تزوجت على فعال كل امرأة لي طالق طلقت المختلفة وفي سائر الجامع
 القاضي فان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا وفي
 المبسوط وقول ابى يوسف اصح عندي وفيه لم يك امرأة غيره
 المرأة فعال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين
 الكثرة مذكور في الولو اجمية وفي الكثرة كل ملوك الى سعة عن عبده
 القن وانما اولاده ومدبروه وفي شجرة للزبيعي ولو قال اودت
 به الرجال دون النساء دين وكذا لو نوى غيبة المدبر ولو قال
 نويت السود دون البيض او عكسه لا يدين لان الاول تخفيض

فان كان الواعظ لا يدين
 كونه اسما على
 والواحد في قوله في
 والواحد في قوله في
 كونه اسما على

لان عدم العلم في
 الواعظ مع ان يدين
 ومع العلم بكونه يدين
 الاول في سائر النسخ
 بهذا الشأن في الاول

في قوله في قوله في
 في قوله في قوله في
 في قوله في قوله في
 في قوله في قوله في

العام والثاني تخفيض الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا عمل فيه في التخفيض
 ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثرة ان لبست او اكلت
 او شربت ونوى معين لم يدين في اصلا ولو زاد نوبا او طعاما او شربا
 دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا باكل طعاما وجميع ميا العالم
 في لا يشرب شربة ايا يدين في قضاء انتهى في الكشف الكبير في ديانة
 لا قضاء وقبل قضاء ايضا وفي الكثرة ولو قال لموطاة انت طالق ثلاثا
 للثبوت وقع عند كل طهر طرفة وان نوى يقع الثلاث الساعة او عند
 كل شهر واحدة صحت انتهى وفي شجرة انت طالق للثبوت ونوى
 ثلاثا مرة او متفرقة على الاطلاق رصح خلافا لصاحب الهداية في نية
 الجرا او في الحانية ولو جمع بين مكوثه ورجل فعال احدا طالق لا يقع
 الطلاق على امرأته في قول ابى حنيفة رحمه الله عليه وعن ابى يوسف
 رحمه الله عليه لا يقع ولو جمع بين مكوثه واجنيته وقال احدا كما
 طلقت امرأة ولو قال احدا طالق ولم يوشيا لا تطلق امرأة
 وعنها انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليس يحمل للطلاق كالسبية
 والجحر وقال احدا طالق طلقت امرأة في قول ابى حنيفة و ابى يوسف
 وقال محمد رحمه الله عليهم لا تطلق ولو جمع بين امرأته اجمية والميثة
 وقال احدا طالق لا تطلق اجمية انتهى ولا يخفى انه اذا نوى عدم
 فيما قلنا ما لو وقع فيه انة يدين وفيها لو قال لها يا مطلقته
 ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق

فان كان الواعظ لا يدين
 كونه اسما على
 والواحد في قوله في
 والواحد في قوله في
 كونه اسما على

لان عدم العلم في
 الواعظ مع ان يدين
 ومع العلم بكونه يدين
 الاول في سائر النسخ
 بهذا الشأن في الاول

己

وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امراته وان لم يكن امراته
بطل لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابت وان قال نوبت
زينب طلفت زينب انتهى فوقع الطلاق على زينب بحجة السنة
حديث النفس لا يؤخذ به عالم يحكم ويعمل به كما في حديث مسلم
رضي الله عنه وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد
المعصية على خمس مراتب الساجس وهو ما يلقى فيها ثم جبرانه فيها وهو
انما لم يسم حديث النفس وهو التردد بل يفعل او لا يفعل ثم التزم وهو
ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة العزم والجزم به فالساجس
لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة
له ولا صنع وانما لم يسم الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الساجس
اول وروده ولكنه هو وما بعد من حديث النفس مرفوعان بالحديث
الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الاولى وبه
الثلاث لو كانت في الحساب لم يكتب له بها سنة لعدم القصد
واما التهم فغير بين في الحديث الصحيح ان التهم الحسنة يكتب حسنة
والتهم بالسنة لا يكتب سنة وينتظر فان تركها لم يكتب حسنة
وان فعلها كتب سنة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل
وعدة وهو معنى قوله واحدة وان التهم مرفوعة واما العزم فالمحققون
على انه يؤخذ به ومنهم من جعل من التهم المرفوعة ومن التهمة الزية كتاب
الكراهية بهم بمعصية لا بانهم ان لم يصيتم عنه مد عليه ان عزم بانهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا تترك هذا الفضل ولا تكسبه
بشيء فقل و الله لا ارفق به مني
وان تركها فقد كبت

و قد قيل
من تركها فقد كبت

من حكمة من العلم الرفيع كما ذكر
تعالى

فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل لا تبطلها ولو قطع السفر بالاقامة
صار مقيما وبطل سفره بحبس شهر انظر ترك السفر حتى لو نوى الاقامة سارا
لم يصح وصلا حجة الموضع للاقامة فلو نواها في حبه او جرة لم يصح
واختار الموضع والمدة والاستقلال بالترابي فلا تصح نية التتابع
كذا في معراج الدربة واذا نوى المسافر الاقامة في انشاء صلوة
في الوقت تحل فيه الا الرابع سواء نواها في اولها او في وسطها
او في آخرها وسواء كان مفردا او مقننا باو مدركا او مسبوقا
اما الاخير لا يتم نيتها بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بغيره اما
كذا في الخلصة ولو نوى بالبخارة المحذرة كان للمحذرة بالنية
ولو كان عكسه لم يؤثر كما ذكره الربيعي واما نية النجاسة في الوضوء
فلم ارها بسبب تركه في الفناوي الظهريه من جناب الاسلام
ان الموضع اذا تعدى ثم ازال التعدي ومن نية ان يعود اليه
لا يزول التعدي انتهى ويعرب من نية القطع نية القلب
وهي تغل الصلوة الى اخره في قدمنا انه لا يكون الا بالشرع
وبالتحريم لا بحجة والنية ولا بد ان تكون الثانية غير الاولى
كان يشتر في العصبه بعد افساح الظهيرة ففسخ الظهيرة بعد ركعة
الظهر وشبهه ان تلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى
مطلقا وقد ذكرنا تفاريبا في مفصلات الصلوة من شرح الكفر
ومن المنا في التردد وعدم الجهر في اصلها وفي التلفظ

وانما اذا كان احد الموضعين تابعا للآخر
بان كان في نفس واحد من الموضعين
فانما يفسد بالنية
فيكون افسادها
كعدمها
وانما اذا كان
سواء نوى الاقامة او لا
فانما يفسد بالنية
بان كان في نفس واحد من الموضعين
فانما يفسد بالنية
فيكون افسادها
كعدمها

وعن محمد رحمه الله عليه فبينما اشترى خادما للخدمة وهو يئوى
ان احاسب رجا بانه لا كوة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك
اذا كان من شعبان فليس يصائم وان كان من رمضان كان صائما
لم تصح نيته ولو رد في الوصف بان ينوي ان كان من شعبان
فتقل والا فمضى رمضان صححت نيته كما بيناه في الصوم وينبغي ان
انه لو كان عليه فانه فشك انه فضاها او لا فقضاها ثم بين انما كانت
عليه لا تجزئ للشك وعدم الجهر بتعيينها ولو شك في دخول
وقت العبادة فاني بها فان انه فعلها في الوقت لم تجزئ اخذ
من قولهم كما في فتح القدير لو صلى الفرض وعند ان الوقت
لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزؤه انتهى وفي حصة الاكل ادرك
الصوم في الصلوة ولا يدرى انها المكتوبة او الترويحية بكثرة ونوى
المكتوبة على طعن انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها معنى العشاء فاذا وج
في العشاء صح وان كان في الترويحية تقع فلا انتهى عقيب
النية بالمشقة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلوة لم تبطل وان كان يتعلق بالاقوال كالطلاق والعاق
تبطل النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في نية الاسم ام المقصد منها
شرط كالنية وقبل بركتها تخصيص العام بالنية مقبولة
وبانه لا قضاء وعند اخصاف نصح قضاء ايضا فلو قال كل امرأة

انزوجهما في طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم تصح في طاهر
المذهب خلافا للخشاف وكذا من غضب وراهم انسان فلما خلف
انضم عاما نوى فاصا وما قاله الخشاف مخلص لمن خلفه طالم والقنن
على ظاهر المذهب فتى وقع في بئر الظلمة واخذ يقول الخشاف فلا بأس
كذا انه لو لوجهية ولو قال كل مملوك امك فموتة وقال غيبته بالرجال
دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السوء دون البيض
او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقول نويت النساء دون الرجال
والعرق بيناه في الشرح من البين بالطلاق والعاق واما تعميم
الخاص بالنية فلم اره الا ان البين على نية الخالف
ان كان مطلقا وعلى نية المستخلف ان كان ظاهرا كما في الخلاصة
الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو غلط
من انسان فحلف انه لا يشترى شيئا بفلس فاشترى له بائة
وربهم لم يحث ولو حلف لا يبيع بعشرة فباعه باع عشرة او سبعة
لم يحث منع ان عشرة من الزيادة لكن لا حث بلا لفظ ولو حلف
لا يشترى بعشرة فاشترى باع عشرة حث وتامة في تلخيص الجامع
وشهره للفارسي لو كان اسما طالق او حرة فنادا
ان قصد الطلاق او العتق وقعا او النكاح او اطلق فالمعتمد
عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيفاء وقع الكل
او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال

ولو قال انت طالق واحدة في شين فان نوى مع شين فثلاث
دخل بها او لا والا فان نوى وشين فثلاث ان كان دخل
بها والا فواحدة كما اذا نوى الظن او اطلق ولو نوى الضرب
والحساب فذلك وكذا في الاقراء ولو قال انت على مثل امي
او كاني رجع الى قصده لينكشف حكمه فان قال اردت الكرامة
فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت
الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طلاق
باين وان لم يكن له نية قلب شي عند بها وقال محمد رحمه الله عليه
هو ظهار وان عني به التحريم لا غير فغنى ابى يوسف رحمه الله عليه
اباء وعند محمد رحمه الله عليه ظهار ولو قال انت على جسمي ام كاني
ونوى ظهارا وطلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابى يوسف
اباء وعلى قول محمد رحمه الله عليه ظهار لو قرأ الحنيفة
فان قصد النكاح حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاحشة
في صلوة على مجازة ان قصد النكاح والدعاء لم يكبره وان قصد
النكاح كره عطس فحلف فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد
الحمد للعطس لم تصح ذبح فعطس وقال الحمد لله فذلك ذكر المصنف
ايه او ذكر او قصد به جوابا لمسكلم فسدت والا فلا في البناء
في النية قال في تيمم الغنية مرض يمتد عليه فالنية على المرض
دون الميتم انتهى وفي الزكوة قالوا المقبرة الموكلة فلو نوى

قدفع الوكيل بلائيه اسبغته كما ذكرناه في الشرح وفي الحجج عن الغير
 الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النية فيها لان الافعال
 انما صدرت من المأمور فالمعبر بنية اشتملت قاعدة المأمور
 بما قصد به على عدة قواعد كما بينت لك وقد اتينا على عيون مسائلها
 والافعال كلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى بحري قاعدة الا
 بمقاصد ما في علم العرب بنية ايضا فاول ما اعتبره واذك في الكلام
 فقال سيبويه وجمهورنا بنية اطر العقد فيه فلا يسمى كلاما ما يظن
 به النائم والسناي وما تكلم به الحيوان الملعنة وخالف بعضهم فلم يسميه
 وسمى كل ذلك كلاما واخاره ابو حيان وفرع على ذلك من النغمة
 ما اذا اختلف لا يكلمه بكلمة نانا بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات
 المبسوط شرط ان يوقظ عليه مشايخنا لانه اذا لم يتبعه كان كما اذا نانا
 من عسيدة وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف
 الصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولم اره الا ان حكم ما اذا اكلمه من غير عليه
 او مجونا او سكران ولو سمع اية السجدة من حيوان صوته
 بعد وجوبها على النائم لعدم اليقظة القاري بخلاف ما اذا سمعها
 من جنب او عافض والسمع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها
 على النائم وكذا تجب لبها من سكران ومن ذلك المناوذة
 المذكورة ان قصد بناء واحد بعينه يعترف ووجب بناءه على الغنم
 والالم يعترف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول من صفة

ان قصد به الحجج الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف واللام والا
 فلا وفروع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر
 عند ابله كلام موزون مقصود به ذلك انما يقع موزونا اتفاقا
 لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك حسن ما وقع
 في كلام الله تعالى كقوله تعالى لن نألو البقرة حتى تنفقوا مما تحبون
 اورسول كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل انت الا اصبح
 وميت وفي سبيل الله ما لقيت البقيين
 لا يزول بالشك وويلها ما رواه مسلم عن ابى بصير مرفوعا
 اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شئ ام لا
 فلا يخرج من السجدة حتى يسمع صوته او يكبر رجا وفي فتح القدير
 من باب الاكسار ما يوصفها فنسوق عبارته تمامها قوله لظهير النجاسة
 واجب بقية بالامكان واما اذا لم يتمكن من الازالة لغيره فمفوض
 المحل المصاب مع العلم بخمس التوب قبل الواجب غسل طرف منه فان
 غسل بجزءه او بأكمله طهر وذكر الوجه بين ان لا اثر للتحري وهو
 ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة التوب فوق الشك في قيام
 النجاسة لا محال كون المنقول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك
 كذا اوردوه الاسبيجاني في شرحهما مع الكبير قال سمعت الامام
 تاج الدين احمد بن عبد العزيم يقول ويعقب علامسيدة البيرة
 الكبيرى اذا فتنى حفا وفهم ذنى لا يوفى لا يجوز قتلهم لقيام

المانع يبين فلو قتل البعض أو نسخ كل قتل الباقي للشك
 لا قيام المحرم كذا بناه في الكلام بعد ما ذكره حجة داع عن التغيب
 فلو سئل في صفة صلوته ثم ظهرت الجحاسة في طرف آخر يجب إعادته فأنه
 انتهى وفي الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يرى مكانها يغسل
 الثوب كله انتهى وهو الاستنباط وذلك التغيب مشكوك عنده فان
 غسل طرف بوب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة قبل
 وحاشا له شك في الإزالة بعد يقين النجاسة والشك لا يرفع
 الميقن قبله وحق أن ثبوت الشك في كون الطرف المفعول
 والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم بوجوب البنية الشك
 في طهر الباقي وإبادة دم الباقي ومنه ورة صيرة ورة مشكوكا
 فيه ارتفاع اليقين عن نجاسته ومعصومية وإذا صار مشكوكا في نجاسته
 بارت صلوته معه إلا أن هذا ان صح لم يبق حكمهم المجمع عليها انتهى
 فولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه لا يتصور أن يثبت
 شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به
 ذلك اليقين فمن هذا الحق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم
 اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول
 وأن ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم
 ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح
 بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق

على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
 فنقل الباقي وحكم بطهارة الباقي في مشكل والله اعلم ونظيره قولهم
 الغيبة من المطهرات يعني لو تجس بعض البتة ثم قسم طهره لرفع
 الشك في كل جزء بل هو المنجس أولا يدرج في هذه القاعدة
 قواعد فولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان ويتغير عليها مسائل
 منها من يقين الطهارة وشك في أحدث فهو متطهر ومن يقين
 أحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في الظهيرة ونسبة
 لكن ذكر عن محمد رحمه الله عليه أنه إذا دخل بيت أهله جلس للاستراحة
 وشك بل خرج منه شئ أو لا كان محدثا وان جلس للصلاة وهو ماء
 ثم شك بل توضأ أو لا كان متوضئا عملا بالغالب فيها ونجاسته
 الأكمل استيقن بالنجيم وشك في أحدث فهو على نجاسة وكذا لو استيقن
 بأحدث وشك في النجيم أخذ باليقين كما في الوضوء ولو يقين الطهارة
 وأحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرازية يعلم أنه لم يغسل
 عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل جلد اليسرى لأنه آخر العمل رأى البزعة بعد الوضوء
 سائلا من ذكره بعيد وان كان يمسح ضكيرة أو لا يعلم أنه بول أو لا
 يلمس البزعة ويخرج وفريه وإزاره بالماء فطحا للوضوء وإذا
 عمده عن الوضوء لو علم أنه بول لا تنقض الجمل انتهى ومن فروع
 ذلك لو كان لزبد على عمر والف مثلاً فيبر من عمره على الأقدام والأبرار
 فيبر من يده على أنه عليه السلام يقبل حتى يثبوا أمتها عادية بعد الأقدام

والا برادسك في وجود المنجس فالاصل بقاء الطهارة ولذا قال
 الامام محمد حوض تلاء منه الصغار والعبيد بالابدية الدنية والنجس
 الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسة وكذا افتوا بطهارة
 طين الطرقات وفي الملتقط فارة في كوز لا يدرى انها متى كانت
 في حجرة لا يقضى بغسلها وحجرة بالشك في خزانة الاكل الى ثوبه
 فذرا وقد متى فيه ولا يدرى متى اصاب بعيد با من اخر حدث احدته
 والمنى من الحسرة رقة انتهى يعني احتياطا وعملا بالظاهر اكل الحسرة القليل
 وشك في طهارة العجوة صح صومه لان الاصل بقاء الطهارة والليل وكذا في
 الوقوف والافضل ان لا ياكل مع الشك وعن ابي حنيفة عليه
 السلام متى بالاكل مع الشك اذا كان بجبسه ملة او كانت القليلة
 مقمرة او متغيرة او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه
 طهارة لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شئ لا قضاء عليه ظاهر
 الروايات ولو ظهر انه اكل بعده قضي ولا كفارة ولو شك في العروب
 لم ياكل لان الاصل بقاء الشمار فان لم يتبين شئ قضي ذوق الكفارة
 روايتان وقام في الشرح من الصوم ادعت المداة عدم وصول
 النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاؤها في ذمتها كالمديون اذا امكنه ادعى دفع الدين وانكر الدين
 ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطئ فالقول لمنكره
 لان الاصل عدمه ولو اختلفا في الشكوت والرد فالقول لها

لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول لها لان ملك
 الانشاء فملك الاخبار اختلفت المتبايعان في الطوع فالقول لمن يرضى
 لان الاصل وان يرضى فبينة مدعى الاكراه او على عليه البينة كما في البراءة
 ولو ادعى المشتري ان القلم لم يمينه او ذبيحة مجوسية وانكر البائع لم يدر
 الا ان مقتضى قوله القبول المدعى البطلان كونه منكرا اصل البيع
 ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حيوتها محسنة
 فالمشتري ممنك بالتحريم الى ان يتحقق زواله ادعت المظنة
 امتداد الظاهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل
 بقاؤها اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت
 ثم تبين ان لا حمل ولا رجوع عليها كما في فتح القدير الاصل
 براءة الذمة ولذا لم يقبل شغلها شاة واحدة واذا كان القول قول
 المدعى عليه لموافقة الاصل والبينة على المدعى له عواء ما خالف
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتكف والمضروب فالقول قول الغام
 لان الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقر بشئ او حتى قبل تفسيره بما له
 قيمة فالقول للمضرم مع بيمته ولا يرد عليه ما لو اقر بدارهم فانهم
 قالوا ايلزمه ثلثه دارهم لا متناقل الجميع مع ان فيه اختلافا فاقبل
 اقراره ان يفتى ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور
 انه ثلثة وعليه بني الاقرب من شك بل فعل شيئا او لا

فالاصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة اخرى من يقين الفعل وشك
 في القليل والكثير فحل على القليل لانه المتيقن الا ان يشتغل التهمة بالمال
 فلا يبرأ الا باليقين وهذه الاستثناء راجع الى قاعدة قالته بي ثابت
 ييقن لا يرتفع الا باليقين والمراوية غالب الظن ولذا قال في المنقط
 ولو يقين من الضلوة شئ واحدا يقضي صلوة عمر ومنه ادرك لا يثبت
 ذلك الا اذا كان اكثر ظنة فسادا بسبب الظن او ترك شرط
 في يقين ما غلب على ظنه وما زاد عليه بكرة لورود الشئ عنه انتهى شك
 في ضلوة بل صلاها باعادة في الوقت شك في ركوع وسجود وهو
 فيها اعادة وان كان بعد ما فلا وان شك انه لم صلى فان كان
 اول مرة استأنف وان كثر تحري والافضل بالاقول وهذا اذا شك
 فيها قبل الفراغ فان كان بعد فلا شئ عليه الا اذا ذكر بعد الفراغ
 انه ترك فرضا او شك في يقينه قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد
 ثم يقوم فبصل ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للشهوكة في فتح القدر
 ولو اضره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعاً وسك في ضلوة كذا
 فانه بعيد ان يطال ان الشك لا صدق شك في الضلوة ولو وقع الاكل
 بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا بعيد والا اعادة
 بقوله كذا في الصلاة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه
 في العصر ثم شك في الثالثة انه في المغرب ثم شك في الرابعة انه
 في الظهر والشك ليس بشئ ولو تذكر صلى العشاء ترك سجدة ولا يدرك

بل تركها من الظهر والعصر الذي هو فيها شئ فان لم يقع تحريم
 على شئ ثم العصر وسجدة واحدة ثم يقعد الظهر ضابطا ثم يقعد
 العصر فان بعد فلا شئ عليه وفي المجتبى ومن شك انه كثر لا اقتلح
 اولاً او بل احدث اولاً او بل اصابت اليأسه فانه اولاً او مسح
 راسه استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك انها كبرة
 الاقتلح او القنوت لم يصبر شارعا وتامه في الشك من احس
 سجود السهو ولو شك في اركان الحج ذكر الخصال في الحج تحري في الضلوة
 وقال عامة مشايخنا يودى ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه
 لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الضلوة فكان التحريم في باب
 احوط كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهر
 الرواية وفي البرزخية شك في القيام في العجز عنها الاولى والثانية
 رقصه وقعدته الشبه ثم صلى ركعتين بغير تحم وسورة ثم اتم وسجدة
 للسهو فان شك في سجدة منها عن الاولى ام الثانية بمضي فيها
 وان في السجدة الثانية لان انما ملزم على كل حال وادارفع
 راسه من السجدة الثانية فعد ثم قام وصلى ركعة ثم اتم بسجدة
 السهو وان شك في سجدة انه صلى الفجر ركعتين او ثلاثا ان كان
 في السجدة الثانية فعدت صلواته وان في السجدة الاولى لم يكن
 اصلاحا عند محمد بن الحسن عليه السلام انما المأبينة بالرفع عنده فنهتفع
 السجدة بالرفع ارتفاعها باحد فبقوم ويقعد وسجد للسهو

الى ان قال نوع منه تذكر انه ترك ركعا قولها فسدت صلوة
وان فعلنا بكل على ترك الركوع منسجما بغيره ثم يقولون ويصلي
ركعة بسجدة من صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك الركعة في ركعة
ولم يعلم انه صلوة اعادة الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين
فكذلك وان تذكر الشك في الرابع فذوات الرابع كلها انتهى
شك بل يطلق ام لا لم يقع شك انه يطلق واحدة او اكثر انتهى
على الاقل كما ذكره الاسبيعي في الا ان يستيقظ بالاكثرة او يكون اكثر
نظرا على خلافه وان قال الزوج غرمت على انه ثلاث يتهكها وان افتر
عدول عنه وله ذلك المجلس بانها واحدة وصدمهم اخذ بقولهم
ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني في حلف بطلانها ولا يدرك
اكثر ام اقل يجزى وان استويا عمل بمنه ذلك عليه كذا في البرزخ
سكت في الخارج انتهى او مذني وكان في النوم فان تذكر الاقدام
وجب الفصل اتفاقا والالم يجب عند ابى يوسف عملا بالاقل وهو
المذني ووجب عندهما احتياط كقولهما بالنقض بالمباشرة
الفاشية وكقول الامام في الفارة المينة اذا وجدت في بيته
ولم يدري متى وقعت وهما فروع لم ارها الا في الاول لو كان
عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم استباح الفقة المتيقن
وفي البرزخية من القضاء اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرني
صومه ولا يحلف منه از عن الوقوع في احرام وان صممه ان لا يحلف

ان كان اكثر رآه ان المدعي محق لا يحلف وانه مبطل سابع الحلف
انتهى الثاني في الاول وبقره غنم سائمة وشك في ان عليه كلها او
بعضها وينبغي ان يلزمه زكوة الكل لثالث شك فيما عليه من الصيام
الرابع شك فيما عليها من العدة بل هي عدة طلاق او وفات
ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو ترك
صلوة وشك انها اية صلوة يلزمه صلوة يوم وليلة عملا
بالاحتياط الخامس شك في المنة وبل هو في صلوة او صيام او عتق
او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال
على نذر فعله كفارة يمين لان الشك في المنة وكفارة يمين
الشك بل حلف بائنه او بالطلاق او العتق ثم رابت المنة
في البرزخية قبيل الايمان حلف ونسي انه بائنه او بالطلاق او بالعناق
فحلف باطل انتهى وفي التسمية اذا كان يعرف انه حلف مطلقا بالشرط
ويعرف الشرط وهو انه دخل الدار وكحه الا انه لا يدري اكان الله
او بالطلاق فله وجب الشرط ما ذا يجب عليه قال جيل على اليمين بالله
نعال انه كان مخالف لما قيل له قال اعلم ان على ايمان كسيرة غيرني
لا اعرف عدو ما ذا يضع قال جيل على الاقل حكما واما الاقضية
فلا منازعة لانتهى الاصل لعدم وجبها فروع اخذ من القامدة
القول قولنا في الوطني لان الاصل لعدم كمن قالوا في العينين
لو ادعى الوطني واكثرت وقلن بكبر خيرة وان قلن ثبت قال قول

لكونه مسكرا استحقاق الغزوة عليه والاصل السلامة من العنة والقنبنة
افترا وقال افترا قنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فاقول
قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى القول قول الشريك
والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم اربح الاكذ
لان الاصل عدم التراب وفي الجمع من الافتراء وجعلنا القول للعبارة
اذا اتى بالغبين وقال بها اصل ويرجى لارب المال انتهى لان الاصل
وان كان عدم الزوج لكن عارضة اصل الاخر وهو القول قول القاض
في مقدمه عاقبة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرصتها
فاذع القول الوصول اليها واكثرت فالقول لها كانه ابن اذا اكر
وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرصتها
واذع الاب لانفاق فالقول له مع البين كما في النائية والفانية
خرجت عن القاعدة فلبنا على وكذا في قدر راس المال لان الاصل
عدم التراب وكذا في انه ما منها عن شرا كذا لان الاصل عدم الشئ
ولو ادعت المالك انها فرعن والاشهر انها مضاربة فالقول
بها قول الاخذ لانها على جواز ^{انقضاء} المصنف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكسرة اذ قال اخذت منك الفاد وبيعة وبكك
وقال اخذتها غصبا فهو ضامن ولو قالت اعطينها وبيعة وقال غصبها
لا انتهى وفي البينة دفع الاخر غنيا ثم اخذها فقال الدافع فرض
وقال الاخر بنية فالقول للدافع انتهى لان مدعى البينة مدعى الابرار

عن القنبنة مع كون العين متفوتة لو ادعت امرأة علمه ثمة بها
في قسم الرضيع ولا بد من ادخال اللبن في حلقه ام لا لا يحسم
الشك لان في المانع شك كذا في الوالوجية وسيا في تمامه في قاعدة
ان الاصل في الابضاع احرم لو اختلفا في قبض المبيع وبين
الموبرة فالقول المنكر وهي في اجارة التمدن لو ثبت
عليه دين باقراره وبينه فاذع الاداء والابرار فالقول للدين
لان الاصل عدمه لو اختلفا في قديم العيب فأكذ البائع
فالقول له واختلف في تعبير فقبيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل
لزوم العقد لو اختلفا في اشتراطها فقبيل القول لمن نفاه
علما بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد عكس
القولين في الشخ والمعتد الاول لو قال غصبت منك الفاد
ورجيت فيها عشرة الاف فقال المقتوب منه بل كنت امرتك
بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار البينة يعني لنفسك
بالاصل وهو عدم الغصب لو اختلفا في روضة المبيع فالقول
للمشتري لان الاصل عدمهما ولو اختلف في تغيير المبيع بعد روية
المشتري فلبائع لان الاصل عدم التغيير ليس الاصل
العدم مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وانما في الصفات
العارضة وانما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ونفي
على ذلك لو اشترى كاه على انه خباز او كاتب واكثر وجوده

الوصف به فالقول لان الاصل عند ما لكونها من العشاء العاصية
ولو اشتمل على اثنائها بكونها كقيام البكارة وادعاء البائع بقول
البائع لان الاصل وجودها لكونها صفة أصلية كذا في فتح القدير
من خيار الشرط وعلى هذا فتش لو قال كل مملوك فباري فهو حرة
فاذعاه عبده وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية لي بكرة
فهي حرة فاذعت جارية اثنائها بكونها كقيام البكارة وادعاء البائع بقول
تفسر به في شرطها على الكثرة في تطبيق الطلاق عند شرح قوله
وان اختلف في وجود الشرط الاصل اضافة الحادث الى اثر
اوقاته ما قدمناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد مسه في
ولا يرى معنى اصابتها بعبء ما من حصة حدث احدثه والمضى من اخره
وبئر الغسل في الثانية عند اني صنفه وحجته رحمها الله وان لم تذكر
اقتلها ما في البديع بعد من انما ما اتم وقيل في البول يعتبر من اخر
ما بال وفي الدم انما ما عرف ولو فحق جنة فوجد فيها فارة ميتة
ولم يعلم معنى دخلت فيها فان لم يكن فيها ثقب يعيد العتيدة
مذ يوم وضع القيل فيها وان كان فيها ثقب يعيد ما من ثمة
ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بنجاسة البيرة اذا وجد
فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير ان عادة شئ لان وقتها
عادت فيفاف الاقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم
فاستحسن في اعادة صلوة ثمة ايام ان كانت مستغفرا او منفسحة

والا مذ يوم وبله علما بالسبب الظاهر دون الموهوم اجينا طاكما لمخرج
اذ لم يزل صاحب فراش حتى مات يقال به على الصحيح لو كان
في يده رجل مشتمى عليه فقال بل انتم فعاتت عبته وهو في تلك
البائع وقال المشتمى فعاته وهو في ملكي فالقول للمشتمى فياخذ
ارثه لو ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار قارا فترث
وقال الورثة ابانها في الصحة فترث كان القول قولها وخرج
عن هذا الاصل سنن الكثرة من مسائل شتى من القضاء وان مات
ذمي فماتت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته
فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وية قال
زف رحمه الله عليه وانما خبر جواعن هذه القاعدة فيها لا بل يمكن
الحال وهو ان السبب بحرمان ثابت في الحال فثبت فيها معنى وقفاة
على الاصل ما في التهمة وغيره لو اقر لوارث ثم مات فقال المخرجه
اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيتنة
بيتنة المفسر له وان لم تقم بيتة واراد استحقاقهم فذلك انتهى
وقفاة على هذا الاصل فلو لم مات مسلم وتحت نصر في ثمة فماتت
مسلمة بعد موته فماتت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد
فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى وقفاة عن هذا الاصل
لو قال القاضي بعد عزله اذنت منك الفاء ونفسها الى زيد فثبت
بها عليك فقال الرجل اخذته خلفا بعد العسر لاني فليج ان القول للفا

مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب وفاة
وهو وقت الغزل وبه قال البعض واختاره الحسن بن محمد لكن المعتمد
الاول لان القاضي اسنده الى حالة منافية للفتان وكذا اذا عرسم
المأخوذ من ان فعل قبل تغلب القضاء وخرج عنه ايضا ما لو قال العبد
بعينه بعد العتق قطعت يدك وانا عبيد وقال المعتمد بل قطعنا
وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال العبد لمولى العبد قد عتقت
قد اقدت منك غرة كل شهر فترسم وراهم وانت عبيد فقال المعتمد قد تمنا
بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال عبت
وسلمت قبل الغزل وقال المتوكل بعد الغزل كان القول للمتوكل ان كان
البيع مستمرا وان كان قائما فالقول قول المتوكل وكذا في مسئلة
الغزة لا يصدق في الغزة القائمة وما وافق الاصل فيها في النبا
لو اعتق امه ثم قال لها قطعت يدك وانت امي فحالت بي قطعنا
وانا امه فالقول لها وكذا في كل شئ اخذه منها عند بيعه
وابن يوسف حينما ذكره قبيل الشهادات وبما خرج به المسائل
الى نظره وبقين للفرق بينهما وانه المجمع من الاقراء ولو افرجرتي
اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بانكاف خم عده او مسلم بال
حر في ذار الحرب او يقطع به معتقه قبل العتق فكذا توبة في الاثام
انتي بعد الفتان في الكل انتهى يعني محمد وقال في بعضه وما فسح عليه
لو اشترى عبيدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عنه المشترى فانه

فانه لا يرجع بالثمن لان المرض بمنزلة فيحصل الموت بالثمن فلا يعاين
الى ان تقبل لكن يرجع بفتان العيب كما ذكره الزكي وليس
من فروعهما اذا تزوج امه ثم اشترى ابانهم ولدت ولد لا يحتمل ان يكون
فارت بعد اشهر او قبل فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لا
من جهة انه فارت انصف الى اقرب او فانه بل لانها لو ولدت
قبل اشهر امه ثم ملكها تقيير ام ولد عندنا بل الاصل في الاشياء
الابادة حتى يدل الدليل على التحريم وهو مذيب الشافعي والتجريم
حتى يدل الدليل على الابادة ونسب الشافعية الى ابي حنيفة رحمه الله
عليهما وفي البداية المختار ان لا حكم للافعال قبل الشروع والحكم عندنا
وان كان ازلنا فالمراد بهما عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فاتفق المقلون
لعدم فائدة انتهى في شرح المناظر المصنف الاشياء في الاصل في الاباء
عند بعض الحنفية رحمه الله منهم الكوفي وقال بعض اصحابنا الاصل فيها المخل
وقال اصحابنا رحمه الله الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حكم
لكن لم تقف عليه العقل انتهى وفي الهداية من فضل الحد وان الاباء
اصل انتهى فظهر اثره الخلاف في المسكوت عنه ويخرج عليها ما اكل
عليه المحبوان المشكل امره والنبات المجهول استند
واذا لم يعرف مال الشئ بل هو مباح او مملوك لو دخل به حمام
وسك بل هو مباح او مملوك مسئلة الزرافة ومذنب
الشافعي القائل بالابادة اكله الكل مسئلة الزرافة فالخيار

عندهم قل اكلمها وقال الشيخ جلال الدين الاسير على ولم يذكر احد
من المالكية والحنفية وقواعد ما يقتضي علمها والله تعالى اعلم
الاسل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار الشيخ
محمد الاسلام الاصل في الفكاك المحل وبيع للفساد ضرورة انتهى فاذا انفك
في المرأة على وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج
وكان في المحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان جلاله اربع حواشي
اعتق واحدة مسننة بعينها ثم نسبها فلم يدرى ان من اعتق لم يسعد
ان يحرمى للموطين ولا البيع ولا البيع المحكم ان تجل بينه وبينه حتى بين
المعتقة من غير ما وكذلك اذا اطلق احدى نسائه بعينها فلا تنكحها
وكذلك ان بين كل من الاوادة لم يسعد ان يفربها يعلم انها
غير المطلق فاذا انفك بذلك استخلف البتة ما اطلق به بعينها فلا تنكح
ثم على بينهما فان كان صنف وهو جليل بما فلا ينبغي له ان يفربها
فاذا بيع في المسئلة الاولى ثلث من اجواري حكم المحاكم فان اجاز
بعضه وكان من رايه وجعل الباقية بي المعتقة ثم رج البعض فاباع
سواء او بية او بية لا ينبغي له ان يطأ بالان القاضى ففى فيه
بغير علم فلا ينبغي لان يطأ شيئا بالملك مسننة الا ان يترد جوارحه
لاباس لانما زوجة لا امنه ولا يجوز في الفروج لانه يجوز في كل
ما جاز للفساد وضرورة والفروج لا تكل بالفساد ضرورة انتهى لم قال ولو اعتق
جارية من رقيقه ونسبها لم يجز للقاضى التحريم ولا يقول للورثة

اعتق ايتمن شيتم او اعتقوا انتهى اكبر فكم انما حسرة ولكنه ليس لهم
فان عمو ان الميت اعتق بده بعينها اعتقها واستخلصهم على علمهم
في الباقيات فان لم يفسد فوا من ذلك شيئا اعتق من كل من واسقط
عسرت قيمة احداهن وسعين فيما بقي انتهى ونسج عن بده الاصل
مسند في قناتى فاضحى ان جنيته ارضعها قوم كثير من اهل قبة
انهم واكثرهم ولا يدرى من ارضعها واراد واحد من اهل تلك
القبة ان تترد جها قال ابو القاسم الصغار اذا لم يظهر له علامة
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها ويدا من باب الرخصة كبدل السيد
باب النكاح فلو احتفظت الرضعة بنسبها ويجوز ان لم اره الا ان ثم
رائت في الكافي للمحكم الشهيد ما يفيد محل ونقطة ولو ان قوما كان
كل منهم جارية فاعتق احدهم جارية ولم يفسد فوا المعتقة فكل واحد
منهم ان يطأ جارية حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان اكبر راي
احدهم انه هو الذي اعتق فاحتسب الى انه لا يفرب حتى يستيقن
ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه من رجل واحد
قد علم ذلك لم يكل له ان يفرب واحدة مسننة حتى يعرف المعتقة
ولو اشتراه من الاوادة على له وطئ من فان فعل ثم اشتري
الباقية لم يكل له على بشي مسننة ولا بغيره حتى يعلم المعتقة مسننة انتهى
ثم اعلم ان بده القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق
للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم تعتبر ولذا قالوا لو ادخلت امرأة

لا بد من ضيق النفس ووجوده
 لا يقال في الصحيح الولد يكون
 واحدا وجدا وظاهرا ان
 يكون ضيق نفوسه فينبغي
 ان يقال ان لفظ
 الولد يكون مستلزما بين
 المفسرين فتكون مجازا والادب
 من البيان من فيكم
 او جعل على وجه الاستعارة
 وهو ان يكون مفسرا وا
 لا بد من زيادة رتبة

طاق الطعام من البدن كسب فيه شدة
 ونقصه جهاذا من النطق
 والنطق من كسب
 الطعام المأكول من كسب
 في الرتبة الرابعة فلا يكون
 من الصفات فلا يقع
 الفعل على
 حقيقة فلا يثبت
 لا بأثر من جهة الله

ويشني ان لا تصح جاز من قدام الامام وسك ام تقدم عليه
 ام لا شك بل سبق الامام بالتكبير لا ثم رايت في التاج
 واذا لم يعلم المأموم بل سبق امامه بالتكبير او لا فاذا كان اكبر
 انه كبر بعدة حسنة وان كان اكبر رائه انه كبر فبذلك يجوز ان يكون
 الظان حسنة لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطا انتهى
 ويشني ان يكون كذلك علم المسنة التي قبلها وهي الشك
 في التقدم والتأخر من عليه فائنة وشك في قضائهما فيست
 وفي التاخر فانية رجل لا يدرى بل في زمنة قضاء الفوائت ام لا
 بكرة له ان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرى الرجل انه نوى عليه
 شني من الفوائت او لا الا افضل ان يقرأ في سنة الظن الصبر
 والعناء في الاربع الفاتحة والسورة
 الشك لتساوي الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح
 جهة الصواب والوهيم رجحان جهة الخطا اما اكبر الراي وغالب
 الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو المعقب عند الفقهاء
 كما ذكره اللامشي في اصوله واصل ان الظن عند الفقهاء من قبل
 الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود شئ وعدمه سواء
 استويا او ترجح احدهما ولهذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال
 ر علي الف في ظني لا بزمه شني لانه للشك وغالب الظن عندهم
 ملحق باليقين وهو الذي يمتنع عليه الاكام يعرف ذلك من تصحيح

ولم يدرى ان يصح
 في الظن والعناء
 في قضاء الفوائت
 ان كان من الفوائت
 فلا بد من فهم
 خصوصاً اذا كان
 المعذورين والعدوان
 المذكورة في القضاء
 وان كان من قضاء
 الغرض فالسورة
 واما في الدعوات
 فتكون بطريق الدعاء
 ولا بد من تبيينها وان
 يقع من ان يرد
 في وجهه فيكون
 او غيرها

كلامهم في الابواب مستوحا في الظن في مواضع الوضوء ان العباد
 كالمحقق مستوحا في الطلاق بانه اذا اطلق الوقوع لم يقع
 واذا غلب على ظنه وقع في الاستصحاب وهو
 كافي في التحريم بقرينة امر محقق لم يظن عدمه فقبل حجة مطلقا ونها
 وكثير مطلقا واقتار القول الثلاثة ابو زيد وشمس الائمة وخبر
 الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق وهو المشهور عند الفقهاء
 والوجه انه ليس حجة أصلا لان الدفع استمرار عدمه الاصل لان موجبه
 الوجود ليس موجب بقاءه فالحكم بقاءه بلا دليل كذا في الخبر
 وما فرغ عليه الشقص اذ ابيع من الدار وطلب الشريك الشفعة
 فأكمل المشتري ملك الطالب فيها به فالقول له ولا شفعة
 له الابينة المفقود لا يثبت عندنا ولا يورث وقد مناه
 مبينة عليه قاعدة ان المحادث يضاف الى اقرب اوقافه
 وفي اقرار البزازية صحت وبها لا سمان عند الشهود فادرس
 ما كره الغمان فقال كانت تحت بوقوع فارة فالقول للمصائب
 لا تكاره الغمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم البجاسة
 وكذلك تلف لحم طواف فطولها بضمها فقال كانت ميتة فالتلفها
 لا يصحق وللمشهود ان يشهدوا ان لحم زكي حكم محال قال القاضي
 لا يصح فاعترض عليه بسنة كتاب الاستحسان وهي ان رجلا
 لو قتل رجلا وقال كان امة او قتل ابني قتلته فصاحا او للردة

واستصحاب في خبر

الاستصحاب هو الراجح في الداعي
 الى حال عدم العلم بالبعد فيجب
 الى حال وانما هو موجب عند الشك في
 في اثبات حكم نفي او اثبات امر الا ان

عامة دليل على بطلان الاشك
 من باب الاثبات فلا بد
 عندنا من اثبات في الامة
 واثباته

لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لا ذى الى منتهى باب العدد
 فانه يقل ويقول كان الفضل لذلك واسم الدم عظيم فلا مهمل
 بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم ايهون حتى حكم بالمال لا يكون
 وفي الدم حبس حتى يقر او يظف واكتفى بمبين واحدة ويحتمل
 فيما في الدم انتهى **المشفة تجلب النسبة الى المصل**
 فيها قوله تعالى ببريد الله بكم البر ولا يريد بكم العبد وقوله تعالى
 ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله
 تعالى اخفيفه السمعي قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع
 الشئ وتحققاته واعلم ان اسباب التحفيف في العبادات
 وغيره سبعة **السفر** وهو ان كان منه ما تخفف بالطول
 وهو ثلثة ايام وليا لهما وهو **العقد** والفطر والمسح اكثر من يوم
 وليل وسقوط الاصلية على ما في غاية البيان **مالا يخفف به**
 والمراد بطلن الخروج عن المعروض كجمع العبد بين الجماعة
 والنقل على الدابة وجواز التيمم والسجدة القرعة بين سنة الفطر
 المسانعة عند ما خفف اسفا لما بمعنى العبدية بمعنى ان الانعام
 لم ينشئ شر وعامى المبرور فسد لواحم ولم يفتقد على راس
 الركعتين ان لم ينو اقامة قبل سجدة الثالثة المرض وجنبه
 كثره التيمم عند الخوف على نفسه او على عضواه ومن زيادة المرض
 او بطيئه والقعود في صلوة الفرض والاضطجاع والاباء والخلف

ط حيث انفس المفضل على خلاف النسخ
 تحققت اى الطريق المائل الى الحق والاشارة
 ليس فيها عوجا في الشئ الى الله
 وكان الايمان ان الشك في الشئ
 ولا غفلة اى ان الشك في الشئ
 بحيث لا يخفى احد ولا يخفى احد
 في قوله تعالى ربنا ولا تخلف من
 اصبر الكاشفة على ربه
 من قبله فان الشك في الشئ
 على السلام من الشك في الشئ
 مالا يطيق الا ان ينزل
 انفسهم عند نومهم وقص
 ثيابهم عند نومهم وقص
 وتاديبهم على السلام
 فليس فيه مالا يطيق
 متى روي انه ما جرم اقتضا
 في الدين الا وقد جعل من

عن جماعة مع حصول الفضيحة والفطر في رمضان للشيخ الفاني
 مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى اطعام في كفارة
 والفطر في رمضان ومخروج من المعكف والاستنابة في الحج
 وفي رمي الجمار واباحة المخطورات الاحرام مع الفدية والتداوى
 بالنجاسة وبالحجر على احد القولين واختار فاضل خان عدمه واساقه
 القصة بها اذا خضع اتفاقا واباحة النكاح للطيب حتى للعودة والتوبة
 الاكراه **النسبة** يحمل نسبنا في لها
العبد وعموم البلوى كالصلوة مع النجاسة المغفوعة عنها
 كما دون ربيع الثوب من التحفة وقد رسم في المغلطة وكما
 المغفورة التي تغيب ثيابه وكان كلما غسها خرجت ودم البرق
 والبق في الثوب وان كثر وبول رشش على الثوب قد روي
 الا بربطه طين الشوارع وانزججاسته غسره زواله وبول سنور في غير
 او في الماء وعليه الفتوى ومنهم من اطلق في المرة والفارة وغيره
 حام وعصفور وان كثر وحشر الطيور المحرمة في رواية ومالا
 لسانه وربي النائم مطلقا على المغنى به وافواه العبيد وغيره
 السبعين وقيل انه فان الخبس ومنفعة الحيوان والعضو
 عن الرجوع والفساد اذا اصاب السراويل المبتلة او المقفلة
 على المغنى به وكان الامام اكلوا في لا يصلح في شراويله ولا تناول
 لقوله لا تنهز من خلاف ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة

للروث والعذرة فعلن بطهارة وما د بها والارتمت بحاسة
مجنز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول النخاش وحشوه
والبعر اذا وقع في الخلب ورمي قبل التفتت وتخفيف حاسة
الاروات عند بها وما يصيب الثوب من نجارات النجاسة
على الصبح وما يصيبه مما سال من الكنيف ما لم يكن اكبر منه النجاسة
وماه الطابق استحسانا ومصوره احرق العذرة في بيت فاصابه
ما الطابق ثواب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه
وبيت الوغمة اذا كان عليه طابق ونفا من منه وكذا الحمام اذا كان
ابرئ فيه النجاسة فمرفق طماننا وكونهما طقس وكذا لو كان
في الاصطبل كونه معتق فيه ماء فمستح في اسفل الكور والقول
بطهارة وان كان انفسه وما الزباد وان كان عسقي
حيوان محرم الاكل والشراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس
والفتوى على العبرة ان للطاير اتهما كان وما ترشش على العائل
من عسالة الميت مما لا يمكن الا حذر عنه وما ترشش به السوف
اذا ابتل به قدماء وموا على الكلاب والطين المسرف ورغوة
الطريق ومنه وغم الاستنجاء بالبحر مع انه ليس لمزل حتى لو نزل
المستنحي في ماء نجسه والقول بان كل ما يبع فالع بزل النجاسة
المحققة فمن المصنف للقبيل للتعلم مسح الخف في الخنزير المستفقة
نزع في كل وضوء ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم كونه وانه لا يكلم

على الماء بالاستعمال ما دام متروكا على العضو ولا نجاسة الماء
اذا لا في المتنجس ما لم ينفصل عنه وانه لا ينجس من النجاسة الملكة
والطين والطين وكلما بعصره عنه واما المشي والامتناع
عند سبق الحدث واما حتمها في ضلوة الخوف واما النافذ
على الدابة خارج المصبر بالاناء وفيه رواية عن ابي يوسف
رحم واما السجود فيها باعذر وروى ابو حنيفة رحمه في العبادة
كلها فلم يقل ان تسلم المرأة الذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة
ولا ذلك ووسع في المياه ففوتسه الى راي المبني به ولم يشترط
معارضة النية للتكبير ولم يعين من القرآن شيئا حتى العائنة عما يقول
نعالى فافهمه وما تبستر من القرآن والنعين بحيث لا يجوز غير عمر
واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعا
للخياط عنه كما ثبت به باجماع الاربعة ولم يجعل بكسرة الاقل بل يلفظ
واتما جوزا بكل ما يغنيه التعظيم واسقط من القرآن عن المصلي مخوزه
بالفارسي تبصرة على النجسين وروى رجوه واسقط فرض الطهارة
في الركوع والسجود ونسبوا اسقط لزوم التفرق على الاصناف
الثمانية في الزكوة وصحة الفطر وجوزنا فيه النية في الصوم
وعدم التعيين لعموم رمضان ولم يجعل للركنين الوقوف طولا
والزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا الستة ولم يجعل التسبحة
كلها اركان بل الاكثر ولم يوجب العمدة كل ذلك للتبصرة على المؤمنين

ووقف عزال الوكيل على علمه دفعا للحرج عنه وكذا القاضي صاحب
الطيف ومنه اباة النظر للطيب والشاهد وعند الخطبة والسيد
ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في الشتراط من المشتقة التي
لا يتحملها كثير من الناس في بنائهم واخوانهم من نظر كل قاطع فاسب
الشرط فلم يكن فيه خيار روية بخلاف البيع بعت قبل الرؤية وله خيار
لعدم المشتقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع ومن هنا وسع فيه ابو حنيفة فحوزة بلاولي ومن غير
الشرط عند الشهود ولم يعينه بالشرط والمفسدة ولم يخصه
بلفظ النكاح والنفقة بل قال ينفق بالخير على العين للحال وصح
بجنس رائي العاقلين وناشرين وسكاري يذكرون به بعد الضميمة
النساء وجوز بينهما من فيه فانفق بغيره رجل وامرأتين كل ذلك
دفعا لمشتقة الرضا ما يترتب عليه ومن هنا قيل عجب الحنفى زنى ومنه
ابا حنيفة فلم يقصر على واحدة تبسيرا على الرجل وعلى النساء
ايضا لكثرة من ولم يرد على اربع لما فيه من المشتقة على الزوجين
في القسم وغيره ومنه شرعية الطلاق لما في البقاء على الزوجة
من المشتقة عند النافرة وكذا شرعية الخلع والافداء والبرقة
في العدة قبل الثلاث ولم تسرء اياها لما فيه من المشتقة على الزوجة
ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى اربعة اشهر دفعا للمفسدة
ومنه شرعية الكفارة واليمين تبسيرا على المكلفين

وكذا التجيز في كفارة اليمين ككفارة بالكفارة بقية الكفارة لندرة
وقوعها وشرعية التجيز في نذر معلن بشرط لا يرد كونه بين كفارة
اليمين والوفاء بالنذر على ما عليه الفتوى وعليه مرجع الامام رحمه الله
قبل موته سنة ايام ومنه شرعية الكتابة ليستخلص العبد من دوام
الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشرط الفاسدة توسعة
ومنه شرعية الوصية عند الموت لندرك الانسان ما فرط منه في
في حال حياته ونسخ له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للمفسدة
الورثة ثم حتى البنية بابا بجميع عند عدم الوارث ووافقا بالغة
بقية الورثة اذا كانت لوارث وابقينا الزكاة على ملك الميت
حكما حتى تقضى حوائجها من رزقه وسفنا الامر في الوصية فحوزنا
بالمعذور ولم يطلها بالشرط الفاسدة ومنه اسقاط الانتم
عن المحدثين في المظالم للتيسير عليهم الاكتفاء بالطلاق ولو كلفوا الاخذ
باليقين لشن وعسر الوصول اليه وسع ابو حنيفة رحمه الله
في باب القضاء والشهادات تبسيرا ففتح تولية الفاسق وقال ان
فسقه لا يغيره وانما يستخذه ولم يوجب تركية الشهود وحال المسلمين
على الصلح ولم يقبل حبس المجرم في الشاهد وسع ابو يوسف
في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما فحوز للمقاضي
لمضيق الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر
ولم يشترط فيه شيئا مما شرط الامام رحمه الله وصح الوقف على النفس

الحالة من انقطاع النفس
معدون قال ابو يوسف
ان انقطاع النفس
معدون

وعلى حسب تقطع وقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى
ولا حكم القاضي وجوز استبدال العدة الحاجة اليه بلا شرط وجوز
مع الشتر طرغيبا في الوقف ونسب على المسلمين فعد بان ان هذه
القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه
فانه نوع من المشقة فاسبب التخفيف فمن ذلك عدم تكليف البتة
والمجنون ففوض امر امواله الى الوالي وتربته وضمانه الى النساء
رحم عليه ولم يكبر من على كفاية تفسير عليين وعدم تكليف النساء
بكتبة ما وجب على الرجال كالحج والجمعة والجهاد وحجبة
تحمل العقل على قول الصحيح خلافه وابادة ليس بحرر وعلى الميتة
وعدم تكليف الارقاء بكثرة ما على الاحسار كلونه على النصف من حجر
في الحدود والعدة مما سياتي في احكام العبيد وبه فوايه
مهمة تختم بها الكلام على هذه القاعدة المشاق على فاسين
مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبا كمسقة البه في الوضوء والغسل
ومسقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي
لا انكسار للحج والجهاد عنها ومشقة المأكل ودرهم الزمان
وقيل الحيات وقال البغاتي فلا اثر لها في اسقاط العبادة
في كل الاوقات واما جواز النسيح للخوف من شدة البرد للحج
فالمراد من الخوف من الاغتسال على نفسه او على عضو
من اعضائه او من حصول مرض ولهذا اشترط في البدائع لجواز



من الحجة ان لا يجزئ مكانا باقويه ولا ماء مستحيا ولا حتما والصحيح
انه لا يجوز للحرج الاضيق كما في الحانية لعدم اعتبار ذلك
مخوف في اعضاء الوضوء المشقة التي تنفك عنها العبادة
غالبا فغلب مراتب الاولي مشقة عظيمة فاحسب كمسقة الخوف على النفس
والاطراف ومنافع الاعضاء فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن
للح طريق الا من الحج وكان الغالب عدم السلامة لم يجب
الحانية مشقة تخفيف كادني وجع في اصبع وادني صداع في الرأس
وسوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه لان تحصيل المصالح
العبادات اولى من دفع مثل هذه المفرة التي لا اقر لها من بناء
وعلى من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان
عن واجب احس فانه يقع عما نوى ان كان مرضا صلبة معه
الصوم والا يقع عن رمضان بان ما لا يغير ليس بمرض للفطر في رمضان
وكلامنا في مرضه مرضه الفطر مطلق المرض وان لم يصبر
ان كان بالزوج مانع من صحت خلوة بها بخلاف مرضها
متوسطة بين ما بين كمرض في رمضان يخاف من الصوم زيادة
المرض وبطلان البر فيجوز له الفطر وكذا في المرض المبيح للنيح وغيره
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير
يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدون نه وقالوا لا يكتفي بالعقبة
في الراحلة بل لابد من شق محل ورأسه انه ومن المشكل النسيح

فانهم اشتبهوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه
او عضوه ذبا بيا او منفعة او حد و ش مرض او بطور بر ولم يتجود
بمطلق المرض مع ان المشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا
شراء الماء بزيادة فاشته على قيمة لا اليسيرة
تخفيفات الشئ النوع الاول تخفيف اسقاط كاسقط العبادات
عند وجود عذر بالثاني تخفيف تنقيص كالقصر في السفر على القول
بان الاتمام اصل واما على قولنا من ان القصر اصل والاتمام فرض
بعده فلا الا صورة الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل
بالتيتم والقيام في الصلوة بالوقوف او الاضطجاع والركوع والسجود
بالايماء والصيام بالا طعام الرابع تخفيف تقديم كاجمع عجب زقا
وتقديم الزكوة على المحول وزكوة الفطر في رمضان وقبل على الحج
بعد ملك الثياب في الاول ووجود الرأس بصفة الموتة والولاية
الخامس تخفيف تأخير كاجمع لمزدلفة وتأخير رمضان للمرض والمسافر
وتأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغل بالنفاد عريق ونحوه السادس
تخفيف ترك بعض كصلوة المسحور مع بقية النجس وشرب الخمر للغم
السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلوة للزحف
المشقة وكخرج انما يعتبر ان في موضع لا تعرفه واما مع النص بخلاف
فلا ولذا قال ابو حنيفة رحمه ومحمد بن كزيمه رضي شيش محرم وقطوع
الا الا ذخره ووز ابو يوسف رحمه رحمه للمحتاج ورد عليه با ذكرناه

وحيث لا يمكن الاطلاق الى منزلة وفاء
او اداء المشقة او وضعها في الزكاة
فانهم مطلقا المشقة في الصيام
على ما عرفت تخفيفا في اصول
القصر فاعلم على ما هي

ذكره الربيع رحمه في جنائيات وقال في باب الخامس
ان الامام يقول بتعطيل كجاسة الارواث لقوله عليه السلام
انما ركس اي كجس ولا اعتبار بعهده بالبلوى في موضع النص كما في قول
الادوي فان البلوى في اسم انتهى وفي شرح منية المصلي من المتكلمين
من زاد في تعطيل على قول اني ضيفته رحمه ولا حرج في جنائيات
كما في الاخبار وفي التعليق على قولها ولا بلوى في اصابته كما في الاخبار
ايضا والمحيط فهي زيادة حسنة ليشهد لها بعض فروع الباب والمراد
بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف العبارتين
انما هو بالسنة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق التعطيل
المشهوره وبما ان ما عمت بيته فثبت قضيته انتهى
ذكر بعضهم ان الامراء اضا في الشئ واذا الشئ ضا في جميع بينهما
بعضهم يقولون كلما كانا وزعن هذه التاكس على هذه وتطير بانين القبا
في التاكس قولهم يقتصر في الدوام مالا يقتصر في الابداء وقولهم
يقتصر في الابداء مالا يقتصر في البقاء وسببا في ان شاء الله تعالى
ذكره وعما اجماعه الغرض انزال اصلها قوله عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار اخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن ابيه
واخرجه مالك في المسند ك والبهيقي والدارقطني من حديث
ابي سعيد الخدري واخرجه ابن ماجه عن حديث ابن عباس عباد
بن الصامت رضي الله عنهم اجمعين ونسبه في المغرب بانه لا يضر

والتعطيل عند بلوى
في كتاب النص ولم يذكره
ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى
في اصابته على اختلاف العبارتين
انما هو بالسنة الى جنس المكلفين
في صدق التعطيل المشهوره
وبما ان ما عمت بيته فثبت قضيته
انتهى
ذكر بعضهم ان الامراء اضا في الشئ
واذا الشئ ضا في جميع بينهما
بعضهم يقولون كلما كانا وزعن
هذه التاكس على هذه وتطير بانين
القبا في التاكس قولهم يقتصر في
الدوام مالا يقتصر في الابداء
وقولهم يقتصر في الابداء مالا
يقتصر في البقاء وسببا في ان شاء
الله تعالى
ذكره وعما اجماعه الغرض انزال
اصلها قوله عليه السلام لا ضرر
ولا ضرار اخرجه مالك في الموطأ
عن عمرو بن يحيى عن ابيه واخرجه
مالك في المسند ك والبهيقي والدارقطني
من حديث ابي سعيد الخدري واخرجه
ابن ماجه عن حديث ابن عباس عباد
بن الصامت رضي الله عنهم اجمعين
ونسبه في المغرب بانه لا يضر

الرجل افاء ابتداء ولا حشر انتهى وذكر داصي بنا في كتاب
 الغصب والشفعة وغيرها ويبنى على هذه القاعدة كثير من ابواب
 الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع انواع النكاحات ونكح
 سائر انواع على المصطفى والشفعة فاما الشبهة برفع غير القسمة
 وللجارية دفع من رجار السنو بحجة تها على الدار ونقض واحد
 والقصاص والنكاحات وضمان المستقات والحجبة على القسمة ثم ط
 ونصب الامنة والقضاة ودفع الضامن وقال المشركين والبقاة
 وفي البهزية من كتاب الكراهية باع اغصان فصادد المشتري
 اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات بحجر ان يؤمر بان يحسبهم وقت
 الارتقاء ثم واردة او مرتين فان فعل والتأرقع الى الحكم لينفع
 من الارتقاء انتهى وبني القاعدة مع التي قبلها مسخرة او من اخل
 وتعلق بها فواعده العتورات ببيع المخلوقات ومن ثمه بازاكل
 الميتة عند المحضه واساغة التفرقة بالحكم والتلفظ بكلمة الكفر للامكراه
 وكذا الطواف المال واخذ مال المتبع من اداء الدين بغير اذنه ودفع
 الضامن ولو ادى الى قتل وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط
 عدم نقصانها قالوا بالخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يكل الكل
 للمضطر لان حرمة غلسم في نظر الشريعة من جهة المضطر انتهى ولكن
 ذكر اصلي بنا ما عساه فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره بقول لا يرضى
 له فان قتل انتم لان مقتله قتل نفسه اخف من مقتله قتل غيره وقالوا

في كتاب الكراهية
 في كتاب الكراهية
 في كتاب الكراهية
 في كتاب الكراهية

وقالوا لو دفن ما تكفين لا ينش عليه لان مقتله بمقتل من
 اشد من عدم تكفينه الذي قام الستة بالبراب مقامه ولذا قالوا لو
 بئس ما بهل عليه التراب مستحق عليه ولا يخرج
 للقتل ورة يقتل بقدره ولذا قال في الظلمة ان اليقين الكفاية
 لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض انتهى يعني لانه فاعلم بالفساد
 ومن فسد وعه المضطر لا ياكل من الميتة الا قدرته الرزق والطعام
 في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما يباح للضرورة قال في الكثرة
 ويستفاد فيها بلفظ وطعام وطلب وسلاح ودين بلا قسمة وبعد
 الخروج منها لا ينتفع وما فضل والى القنينة واقفوا بالعوض بول
 السور في الثياب دون الاواني لانه لا يضر ورة في الاواني
 بحريان العادة بتجسيمه بفرق كثير من المشايخ في التعبير بين ابار
 الفتوات فيعفى عن قتل للضرورة ورة لانه ليس لها راس عاجزة
 والابل تعبدها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف
 الكنية ولكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الفتوات والامصار وبين
 الصبيح والمنكس وبين الرطب واليابس ويعفى عن ثياب المنوحى
 اذا احصاها من الماء المستعمل على رواية الجاهلية للضرورة ولا يعفى
 عن ما يحسب ثوب غيره لعدم ما ودم الشهيد ظاهر في حق تفرغ
 في حق غيره لعدم الضرورة وبجسده يجب ان لا تستمر من الصبيح
 الا بقدر ما لا بد منه والطبيب انما يغسل من العورة بقدر الحاجة

و فرج الشافعية عليهما ان المجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة
لان فعله كما جازعته انتهى ولم اره لمشاينا يقرب من هذه القاعدة
ما جاز لعذر بطل زواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان
لفقد الماء بطل بالعذرة عليه وان كان لمريض بطل بغيره وان كان
وان كان لسرور بطل بغيره وينبغي ان يحسن على هذه القاعدة
الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مرضا ففتح بعد الاستسناد
او مسافرا فقدم ان بطل الاستسناد على القول بانها لا يجوز الاثبات
الاصل او مرضه او سفره الضمير لا يزول بالضرر وحي
مقيدة لقولهم ضمير يزول الى لا يضره من فروعها عدم وجود
العمارة على الشريك وانما يقال لمريد بالنقص وليس العين الى استيفاء
قيمة البناء او ما انفقت فالاول ان كان بغيره اذن القاضي والثاني
ان كان باذنه وهو المعتمد وكنتا في شئ اكثر من مسائل
شئت في كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل
ولا يجبر السيد على تزويج عبده وامته وان تضره او لا ياكل
المضطر طعاما مضطرا اخر ولا يستأمن بدينه يتحمل الضرر الخاص
لاجل دفع ضرر العام وهذه مقيدة لقولهم الضرر لا يزول لمبشر
وعليه فروع كثيرة جواز الرضى الى كفارتهم سواء بين المسلمين
وجوب نقص حائط مملوك مال الى طريق العامة على ماليتها دفعا
للضرر العام جواز الحجر على البائع العاقل المحرر عند الجحفة

رحم في ثلث المفاتيح المأجور والطبيب الجليل والمكارم المفلس دفعا
للضرر العام جوازه على السيفه عندها وعليه الغنوى لدفع الضرر العام
بيع مال الديون المجبوس عندها بالقضاء ودينه دفعا للضرر
من الضرر وهو المعتمد التسوية عند ارباب الطعام في سعة
بغبن فاشش بيع طعام المحكم جبره عليه عند الحاجة وامتناع
من البيع دفعا للضرر العام منع اتخاذ خانوة للطبخ بين
البنه ازين وكذا الحكم بضرر عام كذا في الكافي وغيره وتامه في شرح
منظومة ابن بيلم وبها من الدعوى فقيده القاعدة
ايضا بان لو كان اسد بها اعظم ضررا فان الاشتغال بالاختلاف لمن
وكلف الاخبار على قضاء الدين والتفقات الواجبة حبس
الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون
لو غصب ساجدة اى شئيه وادخلها في بناء فان كان قيمة البناء
اكثر من ثمنها صاحب بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم يقطع
حق المالك عنهما لو غصب ارضا فبني فيها او غرس فان
كانت قيمة الارض اكثر فقلعها وردت والا ضمن له شئها
لو ابتاعته وجابته لولاة بطل اكثر بها قيمة فيضمن صاحب
الاكثر قيمة الاقل وعلى بناء الواو دخل فضيل شئيه في داره فكبش فيها
ولم يمكن احدهما الا بهدم الجدار وكذا ادخل البقرة اسد في قدر
من النحاس فغدر احدهما به كذا ذكر اصحابنا كما ذكره الربيعي

في كتاب العقب وفضل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البيت معها
فهو مع طهرته كالحفظ فان كانت فاكولة كسرت القدر وعليه
ارش النقص او فاكولة ففي وجبها وجهان وان لم يكن معها فان كان
صاحب القدر مع طاكسرت ولا ارش والا فلا ارش وينبغي
ان يلحق بمسلة البقرة ما لو سقط دينار في حجرة غريبة ولم يخرج
الاكبسة جواز دخول بيت غيره اذا سقط مناع فيه وفات
صاحب انه لو طلبه منه لا فناء مسلة الظفر بحسن دينه
جواز شق بطن الميتة لاخراج الولد اذا كانت ترحى ميتة وقد امر
ابو حنيفة ففاحش الولد كما في الملتقط قالوا بخلاف ما اذا ابتلع
لؤلؤ ثمان فانه لا يشق بطنه لان حسرة الاولى في عظم من حرمة
المال وسوى الشا في بينهما في جواز الشق وفي تهذيب القلاستي
من الحظر والاباحة وقيمة الدرة في تركته وان لم ينكر شيئا
لا يجب شئ انني طلب صاحب الاكثر القسمة وشركه بغيره
فان صاحب الكثير كابد على احد الاقوال لان حسرة في عدم
القسمة اعظم من حسرة تركها بها ونشأ من هذه القاعدة قاعدة
رابعة وهي اذا تعارض مفسدان روعي اعظمهما من رابح كتاب
افقنا قال الزبلي في باب شرط الصلوة ثم الاصل في جنس
هذه المسائل ان من ابلى بلبتين وبها متساويان باخذ
بايهما شاء وان اقلعنا نخنا رايونهما لان مباينة الحكم لا يجوز

مفسدة ولا ينسب درة في حق الزيادة رجل عليه سبع
لو سجد سال حزنه وان لم يسجد لم يسجد فانه يصلي فاعدا يوفى
بالركوع والسجود لان ترك السجود ايهون من الصلوة مع الحديث
الا ترى ان ترك السجود جازع حال الاختيار في الطلوع على الدابة
ومع الحديث لا يجوز وكذا الشيخ لا يقدر على القراءة فاما ويقدر عليها
فاعد يصلي فاعد الاله يجوز حال الاختيار في النقل ولا يجوز ترك القراءة
بكل ولو سئل في الفضلين فاما مع الحديث وترك القراءة لم تحسب
ولو كان معه ثوبان كان كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم
بتميز عالم يبلغ احد بهما ربع الثوب لا استوائهما في المنع ولو كان
احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلها وما ولا يجوز
عكس لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او
كان احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثه اربعة وفي الاخر قدر الربع
صلى في ايهما لا استوائهما في الحكم والافضل ان يصلي في اقلها بجاهة
ولو كان ربع احد بهما طاهر والاخر اقل من الربع يصلي في الآخر
ربيع طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة
من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت فاعدا لا يكتشف منها
بشي فاما فصل فاعدا لما ذكرنا ان ترك القيام ايهون ولو كان
الثوب يغطي اقل جسدها وربع راسها فتمت تغطية الرأس لا يجوز
ولو كان يغطي اقل من الربع لا يصح لان للربع حكم الكل وما

لا يعطى له حكم الكل سنة افضل تقبلا للاختلاف انتهى ومن هنا
القبيل ما ذكره في المحل سنة لو كان اذا خرج للجماعة لا بعدة على القيام
ولو صلى في بيته صلى فانما يخرج اليها ويصلى فاعدا وهو الصحيح ونظر
في شرح منية المصلي في صحيحه صلى في بيته فانما وهو الاصل
ومن هذا النوع لو انظر وعند ميتة ومال الغير فانه ياكل الميتة
وعن بعض اصحابنا من وجب طعام الغير فانه لا يباح له الميتة
وعن ابن سامة الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخبره
الكرخي كذا في البرازية ولو اضطر من المحرم وعند ميتة وميتة
اكلها دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الضبيد بوجافا
اولى وفاقا ولو اضطر وعند ميتة وميتة وميتة بوجافا
الضبيد اولى من لحم انسان وعن محمد رحمه الضبيد بوجافا من الحنة انتهى
وذكر ما التزم من احسن كتاب الاكرام لو قال لتقبن نفسك
في النار او من اجل اولائك فقلت وكان الالف بحيث لا يجوز
ولكن فيه نوع خفة فلا يخيار ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل
وصبر حتى يقتل عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لانه انما يلبس فيهما طبع
الا بهون في زعمه وعندهما نصيبه ولا يفعل ذلك لان مباحة
الفعل سعي في اهلاك النفس فبصبر كما ميا عنه واصل ان المحرم اذا وقع
في سفينة وعلم انه لو صبر فيه ينجو ولو وقع في الماء بغيره
فغرقه ونجا رايها شاة وعندهما يصبر ثم اذا القي نفسه في النار

فاكثر في حكم المكره الغصص بخلاف ما اذا قال لتقبن نفسك
من راس الجبل اولائك فقلت بالسيف فالقي نفسه فمات
فغدا بالبحر رحمه يجب الذية وبني سنة القتل المشقة انتهى و
نظير القاعدة الرابعة قاعدة حاشية وبني والمعاد اولى من
المصالح فاذا عارض مصلحة ومصلحة فدم دفع المفسد غالبا
لان اعتناء الشارع بالمنهيا استمد من اعتناء بالما مورات
ولهذا قال عليه السلام اذا امرتكم بشئ فانوا منه ما استطعتم
واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وروى في الكشف حديثا لترك ذرة
فما نهى الله افضل من عبادة التقين ومن ثمه جاز ترك الواجب
دفع المشقة ولم يباح في الاقدام على المنهيات خصوص الكاثير
ومن ذلك ما ذكره البرازية في فتاويه ومن لم يجد سنة ترك
الاستنجاء ولو على سخطه لان الشئ راجع على الامر حتى استوجب
الشئ الا زمان ولم يقتض الامر الكراهة انتهى والمراد اذا وجب عليها
الغسل ولم يجد سنة من الرجال يؤخر الرجل اذا لم يجد سنة
من الرجال لا يؤخر والغسل في الاستنجاء اذا لم يجد سنة فيه تركه
والفرق ان النجاسة الحكمية اقوى والمراد بين النساء كالرجل
بين الرجال كذا في شرح النجاسة ومن فروع ذلك المبالغة
في المنفعة والاستئذان سنة وذكره للعائم وتخليش الشعر
سنة في الطهارة ويكره للمحرم وقد تراعى المصلحة لغلبتها على

على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع اقبال الشيطان من غير طهارة
 من الطهارة او السنة او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة
 لما فيه من الاقبال كمال الله تعالى في ان لا يباحي الا على احوال
 ومتى تغذر شي من ذلك جازت العتمة بدونه تغذيا لمصلحة
 الصلوة على هذه المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن
 جلب مصلحة ربوا عليه جاز كما كذب لاصلاح بين الناس
 وعلى الرواية لاصلاحهما وفي النوع راجع الى ارتكاب اخف
 المفسدين في الحقيقة
 من المحنة المحبسة
 تنزل منزلة الصلة ورة عامة كانت او خاصية ولهذا جرت
 الاجارة على خلاف العيوس للمحبة ولما قلنا لا يجوز اجارة بيب
 بناء على بيت لا كما جرت المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا خالف
 فنان الذكر جاز على خلاف العيوس ومن ذلك جواز التمسك
 على خلاف العيوس كونه بيع المعلوم دفعا لحاجة المعانس
 جواز الاستفلاء وهو تحويل احماس مع جهالة مكنته فيها وما يستعمل
 من ما فيها وشبهة السقاء الاقفا بصحبة بيع الوفا من كثر
 الدين على بل بخاروا بهذا المصدا وقد سمعنا مع الامانة والفتنة
 بسموية الزهر المعاروك بهذا ساه به في الملتقط وقد ذكرناه
 في شرح الكثرة من باب خيار الشرط وفي القنية والبقية
 يجوز للمحتاج الاستفراء من الترخي انتهى

العادة محكمة والمسا قول مسلي الله عليه وسلم ما راه المسلمون
 فهو عند الله حسن قال العلامة لم اجده مرفوعا في شيء من كتب
 الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف وتناول
 وانما هو من قول عبد الله بن مسعود وموقوف عليه احسبه الامام احمد
 رضي الله عنهم في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف رجع
 اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فلولوا في الاصول
 في باب ما تنكر به الحقيقة تنكر الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة
 بهذا ذكر في الاسلام فاشتهر في غطف العادة على الاستعمال فعمل
 بهما سواء كان وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضع
 الاسمي الى معناه المجازي شرا عا وعلية استعماله ومن العادة
 نقل الى معناه المجازي عرفا وتام في الكشف الكبير وذكر السند
 في نسخ المعنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور
 المكثرة المعقولة عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة
 كوضع القدم والعقبة انما هي كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع
 للنهاة والفرق والجمع والنقص للنظار والعرفية الشريعة كالصلوة
 والزكاة وجمع ركعتيها اللغوية بمعانيها الشريعة انتهى فمما فرغ
 على هذه القاعدة قد جازى الاصح انه ما بعدة الناس جازيا
 وقوع البعير الكثير في البية الاصح ان الكثير ما يستكثره الناس
 عدلما الكثير الملحق بالجار الاصح تفويضا الى راي المبني به لا التعدير

بشئ من العشر في العشرة وكوزه الحيف والنفاس قالوا
 لو زاد الدم على الكثر الحيف والنفاس تروا الى ايام عاداتها ومن كثر
 العمل المفسد للصلوة مفوض الى العرف لو كان بحيث لو راها راي
 بظن انه خارج الصلوة ومن تناول النار الساكنة وفي اجارة الظلم
 وفيما لا نضر فيه من الاموال الربوية لعينه في العرف في كونه
 كجلا او وزينا واما المخصوص على كيلة او وزنه فلا اعتبار بالعرف
 عند ابي حنيفة رحمه ومحمد رحمه خلافا لابي يوسف وقواه في فتح القدر
 من باب الزنا ولا خصوصية للزنا واما العرف غير معتبر
 في المخصوص عليه قال في الظلمة من الصلوة وكان محمد بن الفضل
 يقول السنة الى موضع نبات الشجر من العانة ليست بعورة للرجال
 الرجال في الابداء عن ذلك الموضع عند التزاوج وفي الشجر عن العادة
 الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لان التقاطع خلاف
 النفس لا يعتبه انتهى بلفظ وفي صوم يوم الثا في فلا يكبره لمن له
 عادة وكذا صوم يومين قبل والمذهب عدم كراهية صوم بيته
 النقل مطلقا قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاحد
 له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها برة الزنا
 والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا مخرج الاذن
 الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدر وكذا
 لفظ الناذر والموصى ومخالف وكذا الاقا برتبني على الانها

نذكر وسيا في مسائل الايمان وتعلق بهذه القواعد مباحث
 بما اذا ثبت العادة وفي ذلك شروع الاوّل العادة في باب
 الحيف اختلف فيها فعند ابي حنيفة رحمه ومحمد لا تثبت الا بغير بين
 وعند ابي يوسف رحمه تثبت بمرة واحدة قالوا وعليه الفتوى
 وبخلاف في الاصلية او في الجعية او فيها مستوفى في محاشية
 وغيره الثاني في تعليم الكلب الصائغ بترك اكل الصيد بان يصير النمر
 عادة له وذلك بتركه للاكل ثلاث مرات الثالثة لم اربا اذا ثبتت
 العادة بالابداء للقاضي المقتضية للقبول انما تقتضيه
 العادة اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدينار
 او دينارين وكان في بلد اختلف فيها التقوى مع الاختلاف في المايعة
 والرواج الضمير البيع الى الاغلب قال في البداية لانه هو المتعارف
 فيصرف المطلق اليه لو باع لتاجر في السوق شيئا بمنزلة ولم
 يجلول ولا تاويل وكان المتعارف فيما بينهم ان البايع يمسك
 كل ثوب قد راى معلوما الضمير اليه بلا بيان قالوا لان المعروف
 كالمسند وط ولكن اذا عاكس المشتري قوله ولم يمسك القبط للمشتري
 بل يكون للمشتري الخيار فمنهم من ائتمنه والجمهور على انه يبيع مراكمة
 بلا بيان كونه مالا بالعقد وذكره الزملي في التولية
 في استجار الكاتب قالوا اجماع عليه وانما قالوا انما يخط والامارة
 عليه بالعرف وينبغي ان يكون الكل على الاحكام للعرف ومنه

القبيل طعام العبد فانه على المشاجر خلاف علف الدابة فانه
على الموجه حتى لو شرط على المشاجر نفسه كما في البرازية بخلاف
استجبار الطير لطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف
وتفرض على ان علف الدابة على ما كسها دون المشاجر ان المشاجر
لو تركها بل علف حتى ماتت جو عالم يصمن كما في البرازية ما في
وقف القبة بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق
وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ بغيره
الدفع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن
يأخذ من غير مسجد الاذن في ذلك فذلك انتهى
البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم العاشوراء وشهر رمضان
في دروس الفقه لم اراها سريجة في كلامهم والمنزلة على جهين
فان كانت شربة وطه لم يسقط من المعلوم شئ والا فينبغي ان تلحق
بطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال
في نوم بطالة فقال في المحيط انه جائز يوم البطالة لانه يستريح
ليوم الثاني وقيل لا ياخذ انتهى وفي المنية القاضي يستريح الكفاية
من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن
وهبان وقال انه الاظهر فنحن ان يكون كذلك في المدارس
لان يوم البطالة للاستراحة في الحقيقة يكون للمطالعة والتجرب
عند ذي السنة ولكن نعارض الفقهاء في زماننا بطالة طويلا

قال في نسخة قال ابو القاسم
من اذ كان في يوم لا درس فيه ارجو
في يوم لا درس فيه ارجو
ان يكون غايته ان ياتي
القدر من الغفلان في ذلك
بما في اتصال راحة يومه

فما اذا شرب الوافق
في يوم لا درس في كل يوم
الغفلان في كل يوم
كذلك في كل يوم
المقابلة في كل يوم
كان يوم لا درس
او يوم الغفلان
في كل يوم
لا جازم

ادت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدرس قليل وبعض
المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غير محتج بان المدرس
من الشعاير سنة لا بما في محامى العتشي مع ان ما في محامى
انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرست فخرج مدرس المسجد
كما هو في مصر والعراق بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس
بحيث يعطل اصلا بخلاف المسجد فانه لا يعطل لغيره المدرس
نقل في القنية ان الامام للمسجد يساجد له في كل شهر اسبوعا للاستراحة
او لزيادة ابد وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة
لزبارة اقربائه في الرساين اسبوعا او نحوه او لمعية او لاستراحة
لاباس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى المدارس
الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم اذ الواقف فيها بل يدرس فيها
علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كتحقيق العقلاح او يقر من حيث
كالبحار والمسلم وكونها او يكلم على ما في الحديث من فقه وعرب
ولغة ومشكل واختلف كما هو عرف الناس الان قال اجمال
الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رتبته في شرط واقفا
قال وقد سال شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر شيخنا حفظا بالفضل
العراقي عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع شرط الواقفين
فانهم يختلفون في الشرط وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل
الشام ينفقون دروس الحديث كالسنة ويحكم في بعض الاوقاف

والعرف العلي وهو انه لا يتركب عادة لا يصح مقيد ذكره الزبلي
 بخلاف لا يتركب واية كما قد مرنا وقد استمر على ما مر
 وقد علمت ردة لكن لم يجب ابن الهمام عن هذا الموضع الثالثة حلف
 لا يهدم بنيان من يهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يهدم بنيان وفوق
 الزبلي بينهما ما كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول والوجه
 هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تقدير العمل بحقيقة
 اللغو الرابعة حلف لا ياكل كحاشيتا كل الكبد والكلى على ما في
 الكثرة مع انه لا يستعمل الحما عرفا ولذا قال في المحيط انه انما يحث على عادة
 اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحث لانه لا يبعد لما انتهى وهو حسن جدا
 ومن بنا واستدل علم ان العجمية عرفة قطعاً ومن بنا قال
 الزبلي في قول الكثرة والواقف على السطح داخل ان المختار ان لا يحث
 في العجم لانه لا يستعمل داخل عندهم
 العادة
 المطردة بل تنزل من نزل الشرط قال في اجارة الظهيرة والمعروف
 عرفا كالمشروط مشروطا انتهى وقال في الاجارة لو دفع ثوبا الى رجل
 لينظفه او الى صانع ليصنعه ولم ين له اجره انما اختلفا في الاجر
 وعدمه وقد جرت عادة بالعمل بالاجرة فهل تنزل من نزل
 الشرط الاجرة فيه اختلف وقال الامام الغضنفر رحمه الله
 لا اجر له وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصانع حرفا في معاملة
 له فلا اجر له والا فلا وقال محمد رحمه الله اذا كان الصانع معسرا

بمرة الحقيقة بالاجرة وقيام حاله بما كان القول قوله والآخرة
 اعتبارا للظاهر المعنا وقال الزبلي والفتوى على قول محمد رحمه الله
 انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع يفتى للعمل باجره فان الشك
 كالمشروط ومن هذا القبيل نزول الحان ودخول الحمام والله لال
 كما في البرازية ومن هذا القبيل المعنى للاستفصال كذا في المنقط ولذا
 قالوا المعروف كالمشروط فعلى المعنى به صارت عادته
 كالمشروط مشروطا وناسدنا لم ار لها الا ان يصح ما يمكن تخبرها
 على ان المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط وعرفا كالمشروط
 مشروطا لو جرت عادة المقصر من بره ازيد مما اقتضى بل حكم
 اقصر منه تنزل العادة من نزل الشرط لو بارز كافر مستمرا
 واطردت العادة بالامان للكانس بل يكون من نزل الشرط الامان
 له فحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه ومن تألف هذا المحل ورد على
 سنو ال فممن اجر مطبخ الطبخ الشكر وفيه فخر اذن للمشاجر
 في استعماله فلفت وقد جرى العرف في المطابخ فيها من على المشاجر
 فاجبت بان المعروف كالمشروط فصار كانه صريح فيها نهائيا
 والعارية اذا اشترط فيها الضمان على المستعير فمضمونة عنده
 في رواية ذكره الزبلي وفي العارية وجزم به في الجبسة ولم
 ينزل في رواية لكن نقل بعده فزع في البرازية عن الشايع ثم قال
 اما الوديقه والعين الموضوعة فلا ضمان كمال انتهى ولكن

فندم على قاعدة المشروط العادة
 كالمشروط مشروطا
 على ما في المشروط مشروطا
 على ما في المشروط مشروطا

في البرازية قال عس في هذا على انه ان ضاع فلما ضامن له فاعاره
 لم يضمن انتهى وقابض على ان المعروف كالمشروط ووجه الباب
 فيته جهازا ودفعه لهما ثم ادعى انه عارية ولا بنية فيه اختلاف
 والتحق للمستوى انه ان كان العرف ستم ان الاب يدفع ذلك
 اجماعا ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشروطا بقول
 الاب كذا في نسخ منظومة ابن وهبان وقال قاضي خان وعند
 ان الاب ان كان من كرام الناس واشرفهم لم يقبل قوله وان كان
 من واسط الناس كان القول قول انتهى وفي الكبرى للخاص
 ان القول للزوت بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر
 شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى فضاء ليقضه ولم يذكر الاب
 فانه يحل على الابارة يشهدا بالظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور
 اليه العرف فالقول المعنى ينظر الى عرف بلد وقاضي خان يظن
 الى حال الاب في العرف وما في الكبرى في نظر الى مطلق العرف من ان
 انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من السوء وعن ابى القاسم العتق رى
 الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب اكمال
 في الاسواق لا يجب الاستئصال وان كان الغالب احرام في وقت
 وكان الرجل يافد المال من حيث وجد ولا يبا على احرام
 وكمال فاستئصال عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان دخول البهروسة
 والاكاف في بيع الحمار يبنى على العرف وفيه ايضا ان حمل الجاهل

قال شيخنا المصنف في هذا الباب
 انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من السوء
 عن ابى القاسم العتق رى الاشياء
 على ظاهر ما جرت به العادة
 فان كان الغالب اكمال في الاسواق
 لا يجب الاستئصال وان كان الغالب
 احرام في وقت وكان الرجل يافد
 المال من حيث وجد ولا يبا على
 احرام وكمال فاستئصال عنه حسن
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البهروسة
 والاكاف في بيع الحمار يبنى على
 العرف وفيه ايضا ان حمل الجاهل

الاكاف الى داخل الباب مبني على التعارف وكره في الابارة وفي اجاره
 مبني على المقتضى دفع غلامه الى حاكم مدونة لتعليمه ج ولم يشترط
 الابس على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من
 الاستاذ بنظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للاستاذ بحكم باجر مشروط بنعيم ذلك العمل على المولى وان كان
 يشهد للمولى فباب مثل الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه
 انتهى وقابضه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجر واثارا
 وكره الباقون فان الابسة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية
 ونما في مبنية المقتضى وفيها لو دفع غلاما الى حاكم يشترط بالصف
 جوزوه مشايخ بخاري وابو الليث وغيره للعرف انتهى
 العرف الذي تحمل عليه اللفاظ انما هو المتعارف السابق دون المتأخر
 ولذا يقولون لا غشيرة بالعرف الطاري فلهذا اعتبر العرف في المعاملة
 ولم يعتبر في التطبيق فبقي على عموم ولا يختص العرف وفي اخر المبسوط
 اذا اراد الرجل ان يغيب فحفنة امرأة فقال كل عارية اشهر بها فني
 حرة وهو يعني كل سفينة عارية علمت نية ولا يقع عليه العشق
 قال الله تعالى ولا يجوز المنشئات في البحر كالاعلام والمراد بالسيفن
 فاذا نوى ذلك علمت نية لانها طالمة في هذا الاستحراق وفي المعلوم
 فيما يكلف عليه معتبرة وان فحفنة بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فليقبل
 كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق وهو يبنى على كل امرأة على رقبته

قال شيخنا المصنف في هذا الباب
 انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من السوء
 عن ابى القاسم العتق رى الاشياء
 على ظاهر ما جرت به العادة
 فان كان الغالب اكمال في الاسواق
 لا يجب الاستئصال وان كان الغالب
 احرام في وقت وكان الرجل يافد
 المال من حيث وجد ولا يبا على
 احرام وكمال فاستئصال عنه حسن
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البهروسة
 والاكاف في بيع الحمار يبنى على
 العرف وفيه ايضا ان حمل الجاهل

قال شيخنا المصنف في هذا الباب
 انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من السوء
 عن ابى القاسم العتق رى الاشياء
 على ظاهر ما جرت به العادة
 فان كان الغالب اكمال في الاسواق
 لا يجب الاستئصال وان كان الغالب
 احرام في وقت وكان الرجل يافد
 المال من حيث وجد ولا يبا على
 احرام وكمال فاستئصال عنه حسن
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البهروسة
 والاكاف في بيع الحمار يبنى على
 العرف وفيه ايضا ان حمل الجاهل

انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من السوء

فمثل شية لانه يؤدى حقيقه كلامه واما الاقسام ارفنوا خبرا عن وجوب
سابق ورتبا تقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو ان
بدرايسم ثم فسه باثنا زيوف او بمنه بة يصدق ان وصل
وان اقر بالف من ممن متلع او فرض لم يصديق عند الامام حم
اذا قال بى زيوف وصل او فضل وصداه ان وصل وان
اقر بالف غصبا او ودبعة ثم قال بى زيوف صدقا مطلقا وكذا
الدعوى لاشرك على العادة لان الدعوى والافسار اخبارا
تقدم فلا يقيد العرف المناسخ بخلاف العقد فانه يابسه
للحال فقيده العرف قال فى البرازية من الدعوى مضربا الى الملاشى
اذا كانت النقود فى البلد مختلفة اعد ما اروج لاصح الدعوى لم
يبين وكذا لو اقر بعشرة وناشر حمرو فى البلاد نفقو ومختلفة
فى حمرا لاصح بلا بيان بخلاف البيع فانه يصرف الى الاروج وقد اوج
سغا الكلام فى ذلك فى شرح الكنت من اول البيع ويمكن ان يجتز
عليها سئلان احدىهما سئل البطالة فى المدارس فاذا استمر غرضها
فى استمر مخصوصة حمل عليها ما وفق بعد ما وافق قبلها الثانية
اذا سطره الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذ ذاك شافيا ثم صار
الان خفيا لا قاضى غيره الا بابتة بل يكون النظر لانه احكام اوله لانه
مناسخه فلا يحمل المتقدم عليه مقتضى الفاعلة الثانى وقالوا الى الايمان
وقالوا لو طلفه والى بلده ليعلمته بخل واعر دخل البدة بطلت

۱۰۰

ط
اقول بل لا حج اعلى الموقف
كما هو مقتضى الحال من اننى
وغفلت منها لكن كونها انظر
اصلا وتقيب كونها انظر
واحد فانظر من البد
فاخرج الى النظر من البد
الموقوف والموقف
فكون النظر محال وان
كون فاني الموقف
اعرف بمسألة انما
فوقه اوده

المستقر من التعارف الذي ثبت بالاحكام لا يثبت بتعارف
 اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض وان كان ثبت
 لكن احده بعض اهل تجاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا
 الشيء لم يعبر به عامتهم بل تعارف مواضعهم فلا يثبت التعارف
 بهذا القدر قال رضي الله عنه وهو الصواب انتهى وذكر فيها من
 كتاب الكراهية قبل التخرى لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجناتهم
 التي يوزن بها الدرهم والبرسم على مخالفة سائر البلد ليس
 لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استخرجوه
 ليحل طعامه بقفسه منه فالاجارة فاسدة ويجب اجرامه لا ينجوز
 به المسمى وكذا لو دفع الى حائك غزلا على ان يسجد بالثلث ومثلها
 بلح زحمه وخارزم اقنوا يجوز اجارة الحائك للعرف وهو به افني
 ابو على المشفى ايضا والفتوى على جواب الكتاب لانه مضمون عليه
 فيلزم ابطال النسخ وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع
 الوفاء في القول السادس من انه صحيح قال كاجة الناس فزارا
 من الربا فيلزم اعتاد والتدين والاجارة وهي لا تنفع في الكرم ونجاء
 اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاستسجى رفاضه والى
 بيعها وفاء وما ضاق على الناس امر الا انفع حكمه فاحتمل
 ان المدينين عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افني كينة من المشايخ عتبار
 فاقول على اعتبار ما ينبغي ان يعفى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة

جميع ما كان من سائر
 جاز في ذلك من سائر
 اهل البلدة قد اتفقوا على بيعه
 وزن درهم من الدراهم
 وربعين درهم من الدراهم
 وكان من اهل البلدة
 من اذن القاضي اذام
 استعان ذلك

من ملوكة الحوانيت لازم وبصيرتكم في الحانوت حاله
 فلا يملك صاحب الحانوت الحانوت اجرة عنها ولا اجارة لها فسيبر
 ولو كانت وقفها وقد وقع في حوانيت يحملون بالغورية ان السطاح
 الغوري لما بناه سكتنا للتجارة بائنة وجعل لكل حانوت قد را
 اخذ منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا القول على اعتبار
 العرف انما هو قد تعارف الفقهاء بالاعتبار التام عن
 الوفايف باليعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيستغنى بجواز وانه
 لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعبر به عرف
 القاهرة في مسائل ما في نسخ القدر من دخول السلم
 في بيت البيع بالاعتبار دون غير بالان يكونهم طبقات
 لا ينفع بها الا به وقد تمت القواعد الكلية وبسبب لا يؤا
 الابلية الامور بمقاصد ما اليقين لا يزول
 بالشك المشقة تجلب التيسير الضرر يزال
 العادة محكمة والان شريع في النوع الثاني من القواعد في قواعد
 كلية تخرج عليها ما لا يخرج من القواعد كجذبة الاجتهاد لا ينقص
 بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه وخالفه
 عمر فيها ولم ينقص حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى
 من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة

ط
 ان اذام القاضي اذام
 عن الوفايف باليعطى لصاحبها
 استخرجها قال في قاعدة الامور
 بقاصد ما اذا غلب العرف بالاجتهاد
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله
 عليه السلام

وبذا من قوله في الهداية لان اجتمعا والثاني كما جئنا والاول
وقد ترجع الاول بالفعال القضا فلا ينتقض بابودونه انتهى لانه
يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغيره سبق
مع ماورد في العناية على قوله ان الاول ترجح بالفعال القضا
بانه ترجح للاصل بغيره لان الاصل في القضا راي المجتهد فكيف
يترجح بالقضا وان اجاب عنه بان الضع يترجح اصله من حيث
بقائه لا من حيث انه منه فالشك ان اذا تساوبا في القوة وكان
لاحد بها فرع فانه يترجح على الاخرى الى اخره ومن فروع ذلك
لو تغير اجتمعا في قبله عمل بالثاني حتى لو سئل اربع ركعات
لاربع جهات بالاجتمعا فلا قضا وانما اختلفوا فيما لو سئل ركعة
بالفخرى الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في
الشرح وذكر فيه اختلافا في الخلاصة منهم من قال لا يستقبلونهم
من قال يستقبلونهم لو حكم القاضي بروتها في الفاسق
ثم ناب وادعاه بالم تقبل وعلم بعضهم بان قبول شهادته بعد
التوبة يقتضي نقض الاجتمعا بالاجتمعا وادعاه كما في الخلاصة
من ردت شهادته لعلمه بانه ردت ثم ادعاه بان في تلك الحالة
لم تقبل الا في اربعة العتبي والعتبي والكافر قالوا نعم انتهى
لو كان لرجل ثوبان احد باجنب فخرى وسئل باحد بهما ثم وقع
فخرى على طهارة الاخرى لم يغير الثاني وعلى هذا مسئلة

وبانه انما اصله من حيث
قائه الذي هو الحكم والحكم
من قبل ثبات التوبة في
بأنه على ما عرفت في
موقفه اجاب بـ

كل من خلف في القضا فقتل
وليس له ان ينفذ من اليمين
ان يكون عالما بوجوب خلاف
والاجتمعا وادعاه في خلاف
ان ينفذ من اليمين القاضية
وقضى القنوي ثم بان انه خلاف
فذهب نقضه وليس فيه
نقضه وان ينفذ كذا
عند محمد وقال الثاني ليس
ان ينفذ اجتمعا بـ

في حال
الاجتمعا
في حال
الاجتمعا

في الشهادات شهدت طائفة بقتل يوم النحر مكية وحسبي يومه
بالكوفة لقنا فان قضى باحد بها قبل حضور الاخرى لم يغير الثانية
لا يقال القضا بها ومقتضى الاول انه لو فخرى ووطن طهارة احد
الانثى فاستقر وركن الاخرى ثم تغيرت لا يعمل بالثاني بل يتيم ولكن
بما مبني على جواز الفخرى في الانثى وفي شرح الحجية قبل التيمم
لو كانا اثنتان برقبها ويتم اتفاقا انتهى لو حكم احكامك بشئ
ثم تغير اجتمعا فلا ينتقض الاول ويحكم في المستقبل بما راد ثانيا
حكم القاضي في المسائل الاجتمعية لا ينتقض وهو معنى قول
اصحابنا في كتاب القضا واذا رفع حكم حاكم امضاء ان لم ينفذ
الكتاب الستة والاجماع وقد بيناه في طوط القضا ومعنى
الامضاء في شرح الكثرة وكتبنا المسائل الستة في النوع الثاني
ثم اعلم ان بعضهم سئل من يذو القاعدة اعني الاجتمعا ولا ينتقض
بالاجتمعا وسئل ان احدىهما تنقض الستة اذا ظهر فيها غيب في ش
فانها وقعت باجتمعا فكيف تنقض الستة واجواب ان نقضها لغو
شروطها في الابتداء وهو المعاد ولا فطرهما لم تكن صحيحة من الابد
فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بعون شرط فانه ينتقض قضا والثانية
اذا راي الامام شيئا ثم مات او غل فذلك في تغييره حيث كان
من امور العامة واجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رايها
الثاني وجبت اتباعها الاول كشر في زماننا وقيل

فان في جميع اركان بعض اركان
عامة او بعضها
فاختلطت اركانها
فان كان اركانها
كانت اركانها
سواء في الستة
والقضا قبل القول
وان لان التمسك لا
كان ثانيا برقبها
بجسم الاتفاق في
وعنه ان في
شأنه

فان القضا في الستة
ليس لا عدل بخبره ونقضه كل
من يذو بان فالف الكتاب
والستة والاجماع ويجب وبالقضا
في المجتهد كذا ذكرنا في الستة
لا ينفذ ونقضه من اجتمعا
في خلاف بعد القضا او يكون
المستند بعد القضا او يكون
اختلاف في نقض القضا قبل
نقضه وقيل لا ينفذ بل ينفذ
على قضاء القاضي في الستة
اي يذو وليس لا عدل كينونة
وان امضاء ليس لا عدل
فان القضا باجتمعا على القضا
مدفوف على القضا بـ

ان الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع
 وكناح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع
 النفس لو رفع الى اخر حاجت مرار ابانة ان كان في حادثة
 فامة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والافلا يكون حكما
 صحيحا مسكنا باذكرة العادي في فضوله وتعبه في جامع الفضولين
 والكروري في فتاويه البهرازية والعلامة فاسم في فتاويه
 من ان شرا طنفا والقضا في الجند ان يكون في حادثة
 ودعوى فال فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد
 العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوفضي شافعي بموجب
 مع عقار لا يكون قضاء لابانة شفعة للجار ولو كان القاضي خيا
 لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع و
 مشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لو قال الموثق
 وحكم بموجب كلما سئو فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست
 مراد ابانة لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى و
 كيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادت ولو كتب في السجل
 ثبت عندي بامثلة الحوادث الحكمية بانه كذا الباع مالم يبين
 الامور على التفصيل ثم قال وعلى انه لما استقصى قاضي غيبة
 بخاري وكان يكتب الامام اكملوا في محاسنهم لا فاور دوام
 عليه جوبته في سجلات كتب سلك الشرح بعينها بجمع فعال الحكم
 الى جوبته

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكناح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر حاجت مرار ابانة ان كان في حادثة فامة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والافلا يكون حكما صحيحا مسكنا باذكرة العادي في فضوله وتعبه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البهرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرا طنفا والقضا في الجند ان يكون في حادثة ودعوى فال فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوفضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لابانة شفعة للجار ولو كان القاضي خيا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع و مشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لو قال الموثق وحكم بموجب كلما سئو فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مراد ابانة لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادت ولو كتب في السجل ثبت عندي بامثلة الحوادث الحكمية بانه كذا الباع مالم يبين الامور على التفصيل ثم قال وعلى انه لما استقصى قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكملوا في محاسنهم لا فاور دوام عليه جوبته في سجلات كتب سلك الشرح بعينها بجمع فعال الحكم الى جوبته

لا نفسه ون الشهادت وملك القاضي على السعدى وقبل شهادته
 ابو على الشفي وكان لا يكتب عليها فاما ان انت وامثالك التوثيق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير عن السيد الامام ابى
 شجاع قال كذا سائل في ذلك كمشا بنما حتى طالبتم تفسيره
 الشهادت فلم يابوا بها حتى فحق عندي ان العتواب هو الاثبات
 انتهى وفي الجمل من كتاب المهنر والسجل الاصل في المهنر
 والسجل ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب بالجمال
 حتى قبل لا يكتب في المهنر ان يكتب صنف فلان واضرعه فلان فاد
 به الذي صنف عليه ولكن يكتب به الذي صنف على به الذي صنف
 الى ان قال وكذا لا يكتب به كقول الشاهد كل واحد منهم بعد الاثبات
 مالم يذكر عطف ودعوى للذي به الى ان قال وكتب في السجل
 حكم القاضي ونقطة الشهادت بها مالا يكتب به لا يكتب به ثبت عندي
 على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكمية الى اخره وكل فيها
 واقعة اكملوا في مع قاضي غيبة الى ان قال والمهنر في صنف
 الباب ان يكتب به في السجلات دون المهنر لان السجل لابرز
 من مصنف اخر فلا يكون في التدارك حرج انتهى
 لا فرق بين الحكم بالصحى والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط
 السابق فان وقع التنازع بين خصمين في القضية كان الحكم بها صحيحا
 وان لم يقع تنازع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكناح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر حاجت مرار ابانة ان كان في حادثة فامة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والافلا يكون حكما صحيحا مسكنا باذكرة العادي في فضوله وتعبه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البهرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرا طنفا والقضا في الجند ان يكون في حادثة ودعوى فال فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوفضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لابانة شفعة للجار ولو كان القاضي خيا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع و مشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لو قال الموثق وحكم بموجب كلما سئو فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مراد ابانة لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادت ولو كتب في السجل ثبت عندي بامثلة الحوادث الحكمية بانه كذا الباع مالم يبين الامور على التفصيل ثم قال وعلى انه لما استقصى قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكملوا في محاسنهم لا فاور دوام عليه جوبته في سجلات كتب سلك الشرح بعينها بجمع فعال الحكم الى جوبته

من الموثقين يكتبون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكناح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجب فهل يمنع النفس لو رفع الى اخر حاجت مرار ابانة ان كان في حادثة فامة ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والافلا يكون حكما صحيحا مسكنا باذكرة العادي في فضوله وتعبه في جامع الفضولين والكروري في فتاويه البهرازية والعلامة فاسم في فتاويه من ان شرا طنفا والقضا في الجند ان يكون في حادثة ودعوى فال فاست هذا الشرط كان فتوى لاحكام وزاد العلامة فاسم ان الاجماع عليه وقال لوفضي شافعي بموجب مع عقار لا يكون قضاء لابانة شفعة للجار ولو كان القاضي خيا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى انما ما ذكره من الفروع و مشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة لو قال الموثق وحكم بموجب كلما سئو فباشرة الشريعة فهل يكتب به فاست مراد ابانة لا يكتب به ولا بد من بيان ملك الحادثة والدة عوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب الشهادت ولو كتب في السجل ثبت عندي بامثلة الحوادث الحكمية بانه كذا الباع مالم يبين الامور على التفصيل ثم قال وعلى انه لما استقصى قاضي غيبة بخاري وكان يكتب الامام اكملوا في محاسنهم لا فاور دوام عليه جوبته في سجلات كتب سلك الشرح بعينها بجمع فعال الحكم الى جوبته

في الموجب الخاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي
وعقب الدعوى منه ولما كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره
والا فلا فاذا اقر بوقف عقار عند القاضي بشرط فيه شيء
وثبت ملكه لما وقف وسلم الى نفسه ثم تنازع عند قاض حسني وعلم
بعدم الوقف ولزمه وموجب لا يكون حكما بشرط فلو وقع الشك
في شيء من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مدعيه
ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم لمعالي الشك واما انما حكم بمقتضى
الوقف وما تضمنته من شيء الشك وط فليس الشك في الحكم باطلا بل باعتبار
استمرار الغلبة له او النظر والاستبدال الرابع ما يتناه في الشك
عنها اذ حكم بقول ضعيف في مذنبه او براهية مرجوع عنها وما اذا
خالف مذنبه عما اذا ما سببا الحاش مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى
شيء مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعية
مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح
في الخبر ان الاجماع انقضى على عدم العمل بمذنب مخالف للاربعية
لانضاط مذابهم واشتهار باوكثرة اتباعهم السادس القضاء
بجواز شيء ط الواقع كنز الشارع مستحب به في شرعي الجمع للمص
وابن الملك وصرح السكي في فتاويه بان ما خالف شرط الوقف
فهو مخالف للنس وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا
او ظاهرا استثنى وبديل عليه قول امي بنا كما في الهداية اذ حكم اذ كان

القضاء مخالف للاجماع كالقضاء
كل منتهى الشك على قول
ابن عثيمين لا ينفذ الا في
قد اجتمعوا على فساده وما
ويشترط على من ينفذ
عنه رواه في من ينفذ
الشك في وقوعه في جميع
الاجزاء من الشك

فيما لم ينفذ من الموقوف الضيق من غير ما
سببا في الحكم ولا فان اذاد وضوحا على بان
بيع ومقتضى الاستدلال على مقتضى كقول القائل في
وقف في انفسان بين البيع والربا ومقتضى
في كلامه في انفسان بين البيع والربا

لا دليل

لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه في بعض
نسخ القدرتي بان الى اسمه وبديل عليه ايضا ما في التفسير
والدواجيم وغيرهما من ان القاضي اذا فسره ففسرنا للوجه
بغير شرط الواقف لم يكل ولا يجل للفسادش تناول المعلوم استثنى
ومنه اعلم حرمة اعداء الدواجيم واعداء المرتبات بالاولى
وان فعل القاضي ان وافق الشيء نفذ الا رد عليه وانه اعلم
اذا استمع احوال واحكام غلب احكام ومقتضى
ما اصنع محرم وبسج الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث
اورده جماعة ما استمع احوال واحكام الاغلب احكام احوال حال
العراقى لا اصل له في ضعفه البسيط فانه ج عبد الرزاق موقوف
على ابن مسعود رضي الله عنه وذكره الترمذي شارح الكنته في كتاب
العقود مرفوعا ما اذا تعارض اديان الله
يقضي المحرم والاشه الاباة قدم المحرم وعلة الاصوليون بتفصيل
النسخ لانه لو قدم البيع لزم كذا النسخ لان الاصل في الاشياء
الاباة فاذا جعل البيع متناحرا كان المحرم متناحرا لالبابة الالبسة
ثم يصير منسوخا بالبيع ولو جعل المحرم متناحرا كان متناحرا بالبيع وهو
لم يمتنع شيئا لكونه على الوقف الاصل وفي الخبر قدم المحرم تقديرا
للنسخ واقبها وادواضها في شرح المنار في كتاب الفراض
ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن اجمع بين الاثنين بملك

مقتضى ان يكون
القاضي خلاف
لا يوافق الشك لعدم
الدليل عليه وحسب
جاء دليل في تفسيره

ما اوجب على
الاجماع في البيع
بما في البيع
على انفسان
في الكتاب بعد ان
الاصل في الاشياء
الالبسة

في الأصول لا بأس
بذكر في جملة
المقدم من
على أن في
ومنه قال
في الأصول

فمن سلك
عن الدولة والامانة
استعان طقت الامم
في باب ففتح الدولة
فمن سلك
على الامم بما يغفر

والله اعلم
وان كانت المذنبه اكثر لان اخوتها
وبينهم وبينه وبينه وبينه وبينه
الاعلى العظمى وبناته العظمى
تقدم مقامها على كل احد
الابن العظمى لانها اعلى من
المسلمين لانها اعلى من
ومعها بنات النصارى واليهود
وغیرهم باعتبار العظمى
لان العظمى لانها اعلى من
لان العظمى لانها اعلى من
فما بعد عقوباتها العظمى
كالحيات العظمى لانها اعلى من
العظمى لانها اعلى من
الاولاد والافراد لانها اعلى من
لانها اعلى من العظمى لانها اعلى من
تقدم مقامها على كل احد
الى العظمى لانها اعلى من

[illegible]

فوزی خان بیگ
 او محمد علی خان او جلال
 خان او نجیب خان
 کان او کبیر خان او
 فوزی خان او محمد علی خان

والصحيح بنحو كحرمة من غير اعتبار للعينة كما بنا في الرضا
 اذا كان غالب مال المهدى حلالا فلا بأس بقبول
 دينه واكل مال يمين اتيسرام وان كان غالب مال احرام
 لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضته قال
 اكلوا في وكان الامام ابو القاسم الحاكم باخذ جواز السلطان و
 اكله فيه ان يشترى شيئا بالملق ثم ينفقه من اتي مال شرا
 كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام رحمه الله ان المبتلى طعام الاملا
 السلطان والظلمة يجزى فان وقع في قلبه حقد قبل واكل والا
 لقوله عليه السلام استغفرت فليكن كحديث وجواب الامام رحمه الله
 فبين يردع وصفا فليكن بنور الله ويدرك بالفراسة كذا
 في البرازية من الكراهية اذا اخلط حمامة الملوكة بغية الملوكة
 فظاهر كلامهم اولا بحرام وانما كرهه قال في البرازية من اللقطة
 اخذ برنج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها بعينها ولا يشره بها بل يعلق
 كباقي غيرها الناس فان اخلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها
 ولو اخذها بطلب صاحبها كالفضالة الى اخر ما فيها قال
 في القنية من الكراهية غلب على ظنه ان اكثر مآغات اهل السوق
 لا تخلوا عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يمتنع عنه عن شرا
 ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب له انتهى وقد مناه عن الملتقط في
 المبحث الثالث في قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشرا

فانما اذا لم يعين
 فلو اخلط بالفساد
 يكون فاسدا
 ثم اذا اكله
 لم يضره
 بشره فان
 ان يخلط
 بغيره
 بغيره
 بغيره

جوز الله لال الذي بعته يجوز فيها فخذ من كل الف عشرة وشرا
 كالمستلزمين اذا كان المالك راضيا به كعادة ولا يجوز شرا
 بعض القامرين المكتسبة وجوز انهم اذا عرف انه اخذ باقرا انتهى
 وانما سئل عن كلفه المذكورة باقساما في البرازية والدولة
 مستز ما اذا اخلط اكلان بالحرام في البهية فانه يجوز الشرا والاف
 الا ان تقوم دلالة على انه من احرام كما في البرازية يدخل في بناء
 القاعف ما اذا سبغ بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك
 في ابواب الشك قالوا اجمع بين من يخل ومن لا يخل كحرمة
 وجوسية ودينه وعينه وسكوته او معتدة ومحرمة صح يخل بحرام
 اتعاقا وانما اختلف بين الامام وصاحبه في اقسام المسمى من المهر
 وعدمه وهي في المداية وليس منه ما اذا جمع بين جنس او اثنين في عقد
 فانه يبطل في الكل لان المحرم اجمع لا احد من اواسد يما ففظ وكذا لو تزوج
 امة وحرة معا في عقد يبطل فنبها المهر فاذا سمي ما يخل ويحرم
 كان تزوجها على عشرة دراهم وون من خمر فلها عشرة وبطل الحز
 اخلع فكل المهر فيها غلب اكلان حرام لما ان اشتراطه بمنزلة
 الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به اذا تزوج الولي الصغير باكثر
 من مهر المثل فاذا كان ابا او ستا صح عليه والافسد النكاح وقيل
 يبيع بمهر المثل البيع فاذا بيع فيه بين حلال وحرام صفقة
 واحدة فان كان احرام ليس بالكلية جمع بين التكنية والمينة واحتر

انما اذا لم يعين
 فلو اخلط بالفساد
 يكون فاسدا
 ثم اذا اكله
 لم يضره
 بشره فان
 ان يخلط
 بغيره
 بغيره
 بغيره

والعبد فانه يسرى البطلان الى الكمال لقوة بطران محرام وكذا
 اذا سمع بين فل وحزوان كان محرام صغيرا كان يكون مالا في محلة
 كما اذا جمع بين المدبر والفقن او بين القن والمكاتب او ام الولد
 او عبده غيره فانه لا يسرى الفساد الى القن الضعيف واختلف
 فيما اذا جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك
 لان الوقف مال نعم اذا كان سجد عامر فهو كالحرام خلاف الفاسد
 بالجملة اي الحزاب فكالمدبر ومن به القبول ما اذا اشترط ان يحرقه اكثر
 من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة بطل فيما زاد بطل في الكل لكن
 اذا سقط الزاد قبل قوله انقلب البيع صحيح ما اذا جمع بين
 مجهول ومعلوم فان كان المجهول لا يقتضي جبالته الى المنازعة لا يضر ولا
 فسد في الكل كما علم في البوع الابارة وهي كالبيع لاشترائها
 في انهما بطلان بالشرط الفاسدة وصرحوا بانها لو استأجر دار كل
 شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم ار الا ان حكم ما اذا استأجره
 سنا جالس له فوبا طول كذا وعرضه كذا في الف برادة او نقص
 بل يستحق بقدره او لا يستحق اصلا الكالة والابرا وينبغي ان لا
 الى الجائز وقالوا لو قال لها صمت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
 شهر واحد السبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى
 الى الجائز الا براء قالوا لو ابدى الى القاضي من له عادة بالابرة
 له قبل القضاء وتروبر والقاضي الزايد لا الكل كما في فسخ القيد

اي لا يصح في الثلاثة
 بطلان فيما زاد بطلان
 اي في الزايد والفقن
 معا فكل من قول بطل
 فيما زاد او بطلان
 الثلاثة وفي البيع
 بيع في الثلاثة ولكن
 لا يضر بطلان
 بطلان الكل

فلم يتعد الى الجائز وطالبه كلا مرارة راد في القدر واما اذا راد
 في المعنى كان كانت عادية ابراء ثوب كنان فابدى ثوبا
 حبر الم اره الا ان لا يصح بنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر مراد
 في قيمته لعدم ثبوت من الجائز الوصية فلو اوصى لاجبتي
 ووارثه فلا جبتي نصفها وطلت لوارث كما في الكثرة وكذا لو اوصى
 للقائل ولا جبتي الا ان قال الزبلي فيما لو اقر بعين او دين لوارث
 ولا جبتي لم يفي حق الاجبتي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر
 لوارث مع اجبتي فمكاذنا الشك في صحة في الاجبتي انتهى
 باب الشهادة فاذا جمع فيما بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز
 ففي الظاهر رجل مات واوصى لنفسه اربعة اشئ وانكر
 الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد بكاف
 قال محمد رحمه لا تقبل شهادتهما لانها شاهدة الاولاد بها فيما يخص
 اولادها فطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد
 بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهد اثنان رجل انه قدف
 اتما وطلانه لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله في وقف
 الاصل اذا وقف على فخر جيرة فشهد بك فقبر ان من جيرانه
 جازت شهادتهما قال الفقيه بواللبيث ما ذكر في الواقف قول
 ابو حنيفة رحمه وابو يوسف اما على قياس قول محمد رحمه
 فينبغي ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابى يوسف رحمه

في حق الوصية
 ملكا لوارث كالاجبتي
 في عدم الوصية
 ملكا لوارث كالاجبتي
 في عدم الوصية
 ملكا لوارث كالاجبتي

لو اوصى بدين
 فمكاذنا بالشرع
 صحيح في الاجبتي

يجوز ان تبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد
لا تقبل أصلا ويحتل ان ما ذكر في الوصف محمول على ما اذا كانوا
قليلا يخوتون انتهى في القصة اخ واخوات او عمارضا وشهد
زوجها ورجل اخر تزوجها ونما في حق الاخوات والاح فالت
الشهادة متى رد بعضها ترك كلها وفي روضة الغضا اذا شهد
لمن لا يجوز له الشهادة ولا غيره ولا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة ولا
واختلف في حق الاخر فقبل تنظر وقبل لا تبطل انتهى وكتبنا في نسخ
الكثرة ان شهادة العدة لا تقبل اذا كانت لا على الدنيا سواء
كانت على عده او على غيره بناء على انها نفس وهو لا يخفى
ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما لان احدهما
طابق الدعوى والاخر فالفها وكتبنا في الفتاوى المستثنى من ذلك
القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقين كما في
شهادات البرازية باب العبادات فلو نوى صوم
جميع الشهر بطل فباعد اليوم الاول وليس منه ما اذا عمل ركوة فثبت
فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيها والا فلا فيها وليس
منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحسم بهما معا فانا نقول بدخوله
فيهما لكن اختلفوا في وقت رفضه لانهما كما علم في باب الاضامة
الاسم الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لغيره
لانا نقول يجوز له ان يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض

قوله ان تبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض

قوله لا تقبل أصلا ويحتل ان ما ذكر في الوصف محمول على ما اذا كانوا

قوله قليل لا يخوتون انتهى في القصة اخ واخوات او عمارضا وشهد

قوله زوجها ورجل اخر تزوجها ونما في حق الاخوات والاح فالت

والنوازل ما اذا مسني على حي وميت وينبغي ان يفتح على الميت
ما اذا استنجى للبول كحجر ثم نام فاستلم فامسني فامس اب ثوبه
لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر به كما سئل عا به في الرضاع ولهذا
قال سئل لائمة السرى مسئلة السرى مشكوك لان كل من لم يدرى اولاه
والهذي لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال بكون غسل
البول البيا في بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه ان التبعية فيها هو لانه
له وهو المذي بخلاف البول ولم ادر من بنه عليه بابا الطلاق
والعتاق فلو طلق زوجته وغيره او اعتق عبده وعبد غيره او طلقها
اربعا نفقه فيها كلهم لو استعاض عنها بغيره على قدر معين فغيره
بازيد قال في الكثرة ولو عتق فدا او حبس او طلق فالحال فتمن المعيرة
المستعيرة والمرحس واستثنى الشارح ما اذا عتق له اكثر من قسمته
ففيهما باقل من ذلك بمنزلة قيمة او اكثر فانه لا يمنع كونه خلافا الى جهة
انتهى لو شرط الواقف ان لا يوصيه وقعه اكثر من سنة فزاد
الطمس عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا يفي زاد على المشروط
لانها كالباع لا تقبل تغير في الصفقة مسترح به في فتاوى قاضي الهبة
ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه وليس
من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب المحرم وبان التسفهر
فانا لا نغلب جانب المحرم ومقتضاها تغليب لا يستمع المبيع والمحرم
لان المحرمات قالوا في المسح على الخفين لو ابتداء فمستم فسا فر قبل انام

قوله ما اذا مسني على حي وميت وينبغي ان يفتح على الميت

قوله ما اذا استنجى للبول كحجر ثم نام فاستلم فامسني فامس اب ثوبه

قوله لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر به كما سئل عا به في الرضاع ولهذا

[illegible]

وكفوا وسمي عليهم وينون بالقنوة والدعاء المسلمين
 دون الكفار ويدفون في مقابر المسلمين وان كان الغريقان
 سواء او كانت الكفار اكثر لم يعزل عنهم ويعفون ويكفون
 ويدفون في مقابر المسلمين وقد رجحوا المانع على المقتضي
 في منسك سفل رجل وعلو آخر فان كلا منهما مم عن التصرف
 في ملكه حتى لا ينسك فكله مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع وكذا تصرف
 الرامين والمثوب في المربون والعين المتوجرة منع حتى الممن
 والمشاجر وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا يغتصب الا المنفعة
 بالتأخير وفي تقديم الملك بقويت عين على الاخر وتامره في العاوية
 من مسائل الجحان الثالثة لم ارها الا ان لاصحابها وارحوا
 من كرم الفتح ان يفتح بها او بشئ من مسائلها وبهي الاثبات
 في القرب قال الشافعي الاثبات في القرب مكره وفي غيره
 محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
 خصاصة قال الشيخ عز الدين لا اثبات في القربات فلا اثبات بالقطر
 ولا بسنة العورة ولا بالعصف الاول لان الغرض بالعبادة
 التعظيم والاجلال فمن اثر به فقد ترك اجلال الال وتعظيمه وقال الامام
 لو دخل الوقت وهو يابنوخا به فومب به لغيره لينوخا به
 لم يجز لا عرف في خلا فان الاثبات انما يكون فيما يتعلق بالعبادة
 لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المسند

[illegible]

في باب المجمعة لا يعام احد في مجلس لمجلس في موضوعه فان قام
 باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كرهه قال المحسبنا
 لانه اثر بالقرينة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه
 وقت الصلاة ومعه ما يكفي لطهارة وهناك من يجنبه
 للطهارة لم يكره الاثارة ولو اراد المصنط ان ياتى بغيره بالعلم
 لا يستفاد منه كان له ذلك وان خاف من جهة والفرق ان الحق
 في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاثارة والحق في حال المحضنة
 نفسه وكره اثار الطالب غيره بنوثة في القراءة لان قراءة العلم
 والمساواة اليه تربية والا يثار بالقرب مكرهه قال الجلال
 الاسيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف
 فزجة فانه يحسب شتما بعد الاحرام ويندم للجرور وان ساء له
 فهذا يغتفر على نفسه فزجة وهو اجب الصف الاول انتهى ثم
 رايت في الهبة من مينة المصنف في فقير يحتاج معه دراهم فاراد
 ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم به مصر على الشدة فالاثارة افضل
 والآلا اتفاق على نفس المصنف انتهى
 في بيعها قواعد انه لا يفرز بالحكم ومن فروعهما حمل بدخل
 في بيع الامم تبعا ولا يفرز بالبيع والهبة كالببيع الشرب
 والطريق بدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفرز ان بالبيع على
 الاظهر لا كفارة في قتل الحمل لا لعان بنفيه وخرج

ط
 على ما استدل به في الفقرة في باب الجوارح
 في باب المجمعة لا يعام احد في مجلس لمجلس في موضوعه فان قام
 باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كرهه قال المحسبنا
 لانه اثر بالقرينة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه
 وقت الصلاة ومعه ما يكفي لطهارة وهناك من يجنبه
 للطهارة لم يكره الاثارة ولو اراد المصنط ان ياتى بغيره بالعلم
 لا يستفاد منه كان له ذلك وان خاف من جهة والفرق ان الحق
 في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاثارة والحق في حال المحضنة
 نفسه وكره اثار الطالب غيره بنوثة في القراءة لان قراءة العلم
 والمساواة اليه تربية والا يثار بالقرب مكرهه قال الجلال
 الاسيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف
 فزجة فانه يحسب شتما بعد الاحرام ويندم للجرور وان ساء له
 فهذا يغتفر على نفسه فزجة وهو اجب الصف الاول انتهى ثم
 رايت في الهبة من مينة المصنف في فقير يحتاج معه دراهم فاراد
 ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم به مصر على الشدة فالاثارة افضل
 والآلا اتفاق على نفس المصنف انتهى

عنها مسائل بيع اعناق الحمل دون امه لانه ط ان نكده لا يقر
 من سنة اشهر بيع الابصاية ولو حمل دابة بيعه انفسه او
 بالوصية بالثمن المذكور بيعه الاقرار له ان بين المفسر شيئا
 صاكا وولد لافل من سنة اشهر انه يربث بشه ط ولادة جنة
 انه يورث فتقسم الفرة للورثة الجنتين اذا ضربت بطنها فالقنة
 بيع الاقرار به وان لم يبين له شيئا اذا بدات به لافل المدة
 في الادنى وفي مدة تنقو ر عند ابل الخيرة في البهائم صحته
 تدبيره بثوت نسبة فنول صاحب الهدياية في باب اللعان
 ان الاحكام لا تنب على حمل قبل ومنعه ليس على اطلاق لما علمت
 من بثوت الاحكام له قبل فالمراد بعضها كما اشار اليه في العنابة
 وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او اطلت
 او جعلت المال عالة فانه يبطل الاجل كما في الحائنة ونسبه ما مع انه
 صفة للدين والصفة ثابتة لموصوفها فلا تفرد بكلمة وما خرج
 عنها لو اسقط الجود فانه يبيع لانه حقة وما خرج لو اسقط حقه
 في حبس الزين فالواجب ذكره العادى في العضول
 الكحل لوابراه الطالب صح مع ان الزين والكحل تابعان للدين
 وهو باق وواقفا الشافعية في الزين والكحل على الاصح فالغوا
 في الاجل والجودة فارقت بان شرط القاعدة ان لا يكون
 الوصف مما يفرز بالعقد فان افرز كالزبن والكحل افرز بالحكم

في بيع اعناق الحمل دون امه لانه ط ان نكده لا يقر
 من سنة اشهر بيع الابصاية ولو حمل دابة بيعه انفسه او
 بالوصية بالثمن المذكور بيعه الاقرار له ان بين المفسر شيئا
 صاكا وولد لافل من سنة اشهر انه يربث بشه ط ولادة جنة
 انه يورث فتقسم الفرة للورثة الجنتين اذا ضربت بطنها فالقنة
 بيع الاقرار به وان لم يبين له شيئا اذا بدات به لافل المدة
 في الادنى وفي مدة تنقو ر عند ابل الخيرة في البهائم صحته
 تدبيره بثوت نسبة فنول صاحب الهدياية في باب اللعان
 ان الاحكام لا تنب على حمل قبل ومنعه ليس على اطلاق لما علمت
 من بثوت الاحكام له قبل فالمراد بعضها كما اشار اليه في العنابة
 وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او اطلت
 او جعلت المال عالة فانه يبطل الاجل كما في الحائنة ونسبه ما مع انه
 صفة للدين والصفة ثابتة لموصوفها فلا تفرد بكلمة وما خرج
 عنها لو اسقط الجود فانه يبيع لانه حقة وما خرج لو اسقط حقه
 في حبس الزين فالواجب ذكره العادى في العضول

التابع بسقوط المتبوع منها من فائده معلومة في ايام
 الجنون وقتنا بعد القضاء لا تقتضي سننها الرواتب من فائده
 كج و تحلل بافعال العمرة لا ياتي بالترمي والمبيت لانها تامة وان لم
 وقد سقط لو مات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك
 وخرج عنهما من الحق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمعلمين
 والمفتين والفقهائين من لا ولد لهم نجا ولا يسقط بموت
 الاصل ترغيبا وقد اوجعنا في شرح الكنز ومما لا يخفى عليه من
 اللسان في تكملة الافتتاح والتبينة على القول به واما بالقرارة
 فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلظظ
 الموسى على راس الاقرع فانه واجب على المختار يقرب
 من ذلك ما قبل سقط الفرج واذا سقط الاصل وفروءه قولهم في ابر
 الاصل برأى الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرج وان لم يثبت
 الاصل ومن فروءه لو قال لنبي على عسر والفر وانا فاض من به فاكتر
 عمر ولزم الكفيل اذا ادعا بانه دون الاصل كما في الخاتمة
 لو ادعى الزوج اخلع فاكملت المرأة بابت ولم يثبت المال الذي هو
 الاصل في اخلع لو قال لعبت عبي من زينة فاعتقه فاكتر
 زينة عن العبد ولم يثبت المال لو قال لعبت من غنمه فاكتر العبد
 عتق بلا عوض التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم
 في تكملة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام

وفيه نقض فان قيل في المتبوع
 والوفاة لا تقتضي سننها الرواتب
 من فائده كج و تحلل بافعال
 العمرة لا ياتي بالترمي والمبيت
 لانها تامة وان لم وقد سقط
 لو مات الفارس سقط سهم الفرس
 لا ملك وخرج عنهما من الحق في
 ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء
 والمعلمين والمفتين والفقهائين
 من لا ولد لهم نجا ولا يسقط بموت
 الاصل ترغيبا وقد اوجعنا في شرح
 الكنز ومما لا يخفى عليه من اللسان
 في تكملة الافتتاح والتبينة على
 القول به واما بالقرارة فلا على
 المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو
 التلظظ الموسى على راس الاقرع
 فانه واجب على المختار يقرب من
 ذلك ما قبل سقط الفرج واذا سقط
 الاصل وفروءه قولهم في ابر الاصل
 برأى الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت
 الفرج وان لم يثبت الاصل ومن فروءه
 لو قال لنبي على عسر والفر وانا فاض
 من به فاكتر عمر ولزم الكفيل اذا ادعا
 بانه دون الاصل كما في الخاتمة لو ادعى
 الزوج اخلع فاكملت المرأة بابت ولم
 يثبت المال الذي هو الاصل في اخلع لو
 قال لعبت عبي من زينة فاعتقه فاكتر

و فرغ عليه قاضي خان في الفنا وى ما اذا سبق امامه في الركوع
 والسجود في الرابعة يفتقر في التتابع مالا يفتقر في غيره
 وفرب منها يفتقر في الشئ منها مالا يفتقر فصار في فصل
 التاسع والثلاثين من جامع الفضولين فيما يثبت منها حكم ولا يثبت
 فصار فلهما اعتقه امد بها وهو موصوف فلو شترى المقتن نصيب
 الساكن لم يجز ولا يتمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لو ادعى المقتن
 الغنم الى الساكن ملك نصيبه غصب قنا فابق من يده
 وضمنه المالك ملك الغائب ولو اشتراه فصار لم يجز فضولي
 زوجه امرأة رضا بائع الزوج وكله بعده بان تزوجه امرأة فقال
 نفقت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه فولا ولكن زوجه اياها
 بعد ذلك انتقض النكاح الاول شترى كزبر عينا وامر المشترى
 البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع البعثة ارة وامره ان يحكم
 فيها صح اذ البائع لا يصح وكيل من المشتري في القبض فصار يصح
 منها وحكم لا بل القرارة شترى ادا لم يره فوكل وكيله بقبضه
 فقال الوكيل قد سقطت البعثة عني فبار الزوجة لم يسقط خيار النكاح
 ولو قبضه الوكيل وهو براد سقط خيار زوجه موكله عند ابي حنيفة
 رحمه خلا فاسما وقبر من يده الجنس مالا يجوز ابا زنه ابتداء ونحو
 انهاء القاضي اذا استخلف مع ان الامام لو بول الاستخلاف
 لم يجز ومع هذا لو سلم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا واجاز القاضي

فان قيل في المتبوع
 والوفاة لا تقتضي سننها الرواتب
 من فائده كج و تحلل بافعال
 العمرة لا ياتي بالترمي والمبيت
 لانها تامة وان لم وقد سقط
 لو مات الفارس سقط سهم الفرس
 لا ملك وخرج عنهما من الحق في
 ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء
 والمعلمين والمفتين والفقهائين
 من لا ولد لهم نجا ولا يسقط بموت
 الاصل ترغيبا وقد اوجعنا في شرح
 الكنز ومما لا يخفى عليه من اللسان
 في تكملة الافتتاح والتبينة على
 القول به واما بالقرارة فلا على
 المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو
 التلظظ الموسى على راس الاقرع
 فانه واجب على المختار يقرب من
 ذلك ما قبل سقط الفرج واذا سقط
 الاصل وفروءه قولهم في ابر الاصل
 برأى الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت
 الفرج وان لم يثبت الاصل ومن فروءه
 لو قال لنبي على عسر والفر وانا فاض
 من به فاكتر عمر ولزم الكفيل اذا ادعا
 بانه دون الاصل كما في الخاتمة لو ادعى
 الزوج اخلع فاكملت المرأة بابت ولم
 يثبت المال الذي هو الاصل في اخلع لو
 قال لعبت عبي من زينة فاعتقه فاكتر

[illegible]

استعفت وذكر الامام ابو يوسف رحمه في كتاب الخراج
قال بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على القلادة والحرب وبعث
عبد الله بن مسعود على العاصي وبيت المال وبعث عثمان بن حنيف
على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم شظيرة با ويطعمها العمار
وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها لانس لعثمان بن حنيف رضي الله
وقال اتى انزلت نفسي واتيكم من يده المال بمنزلة والى اليتيم فان الله
عالي قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل
بالمعروف والله ما اري ارضا يؤخذ منها شاة في كل يوم الا ان
خرابها انتهت في يدي الا يجوز له التفضل ولكن قال في المجبوط من كتاب
الزكوة والراي الى الامام من تفضل وتسوية من غير ان يميل لادلك
الى هوى ولا يخل لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعدائهم بالمعروف وان فضل
من المال شئ بعد افعال الحقوقي والى اربابهم قسم بين المسلمين
وان فضل في ذلك كان الله عليه سببا انتهى وذكر الترمذي من
اخرج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام
ان يحل لكل نوع من هذه الانواع بيتا بخته ولا يخلط بعضها
ببعض لان لكل نوع مكانا يخص به الى ان قال ويجب على الامام
ان يتق الله تعالى ويعرف الى كل استحقاقه حاجته من غير زيادة
فان فضل في ذلك كان الله عليه سببا انتهى وفي كتاب
اخراج لابي يوسف ان ابا بكر رضي الله عنه قسم المال بين الناس

فوز على الصلوات فكذلك
انتم جميعكم كمن
يا بني زيدا مضطربا
وقال يا زيدا مضطربا
جنت

مصنف نجيب كاثير في استغناء
 بوزيد محمد بن ابي و محمد بن
 فضيل بن العجاج بن
 واسمى في قديم
 علمه في
 القدر
 مسلكه على مسلكه
 علمه في قديم
 وفصل في
 القدر
 ما اوجب فقال خاتمة
 ما اوجب من القدر
 ما اوجب من القدر

بالنسبة فجاء الناس فقالوا يا خليفة رسول الله انك قسمت هذا المال
 فصبوت بين الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت
 اهل السوابق والقدم والفضل بفضلكم فقال اما ما ذكرتم من السوابق
 والقدم والفضل فما عسى فني بذلك وانا ذلك شئ ثوابه على الله
 تعالى وهذا معاشر فالاسوة خيرة من الاشعة فلما كان عمر بن الخطاب
 رضى و جاء الفتح فقتل وقال لا اجلس من فاني بعد رسول الله صلى الله
 كمن قاتل معي ففرض اهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار
 ممن شهد بدر او لم يشهد بدر اربعة الاف وفرض لمن كان اسلامه
 كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق
 انتهى وفي القصة من باب ما لكل لدرسه والمتعلم كان ابو بكر رضى
 الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال كان عمر رضى
 الله عنه يعطيهم على قدر حاجتهم والنفقة والفضل والاخذ بما فعل عمر رضى
 في زماننا حسن فتعبر الامور التي انتهى وفي البرازية السلطان
 اذا ترك العشرة لمن هو عليه بازغنيا كان او فقير لكن اذا كان
 المستر وك له فقير افلاضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان
 العشرة للفقير من بيت المال يخرج بيت مال الصدقة انتهى
 اذا كان فضل الامام مبنيا على المصلحة فما يخلق بالامور العامة لم ينفذ
 امره شرعا الا اذا وافقه فان فالف لم ينفذ ولهذا قال الامام
 ابو يوسف رحمه في كتاب الخراج من باب جباة الموات وليس للامام

سفيان رضى الله عنه وانما
 كمن قاتل معي ففرض اهل السوابق
 على السلام فافترقوا
 عليهما وفسدوا كجباة
 من شهد بدر او لم يشهد بدر
 عمر وجاهل عمر رضى
 الله عنه واهل بيته
 فان لهم فاما الامام
 وسوابق فافترقوا
 جباة الموات

ان يخرج شيئا من يد الابن ثبوت معروف انتهى وقال قاضي
 في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن القوم ان
 يخلوا ارضا من اراضي البلدة حوايت موقوفه على المسجد او امرهم
 ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك
 لا يضر بالمال والناس فخذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة ففتحت
 صلحا تقي على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى وفي صلح
 البرازية ليعطاء في الديوان و ما من عن ابنين فاصطلى على ان يكتب
 في الديوان اسم احد بماؤ باخذ العطاء والاخر لا شئ من العطاء
 ويميل له من كان العطاء له لا مملو ما فاقضيه باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء للذي حمل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بانبات
 الامام لا دخل له لرضاء الغير وحسب غير ان السلطان ان منع المستحق
 فقد علم مرتين في قضية حرمان المستحق وانبات غير المستحق مقامه
 انتهى اخره عرف الامام فبالفعل في اموال البناني والترك
 والا و قاف مقبلة بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يفسح ولهذا
 قال في شرح المحقق اجماع من كتاب الوصايا اوصى ان يشترى
 بالثلث فن ويشتق فبان بعد الابتناء ودين يحيط الثلثين فشرى
 القاضي عن الموصى كجباة بصيرة فبالعمدة واعتقاده لغو لغو ابو
 وبى الثلث بعد الدين قال الفارسي شارحه واما اعتقاده فلو لغو
 لغو تمقيد به باعتبار الولاية العامة لان ولاية القاضي مفسدة

ما ينفذ السلطان في
 من الامام من يخلق
 عليه اسم السلطان
 صحيح في كتاب الاموال

بالنظر ولم يوجد النقص فبلغوا انتهى وفي قضاء الولوبجية رجل
 اوصى الى رجل وامره ان يتصدق من ماله على نفسه اربعة كذا بانه
 دينار وكان الوصي سبيد من تلك البلدة وله بمثل البلدة غيره
 له عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي بالبرم
 بعرف ما عليه من الدراهم الى الفقير اذ قاله بن عليه باق وهو متعلق
 في ذلك وصية الميت فانه بهذا علم ان امر القاضي لا ينقص
 الا اذا واقف الشيخ وصرح في الذخيرة والولوبجية وغيره
 بان القاضي اذا ستر فرأى شامس غير شرط الواقف لم يكن للفقير
 ذلك ولم يكن للفقير شئ تناول المعلوم وبه علم حرمة احوال الواقف
 بالاولى فاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفقير لم يجز تفرقه
 لا مكان استجار فراش لا تفرق فقير غيره من الواقف لا يخل
 بالاولى وبه علم ايضا من احوال المراثيات بالاولى فاف بالاولى
 وقد سئل عن فقير القاضي المراثيات بالاولى فاف فاجبت
 بانه ان كان من وقف نفسه وطل للفقير فالتبرير صحيح لكنه ليس
 بلازم وللتناظر القصد الى غيره وقطع الاول اذا حكم القاضي بعدم
 تقير سبيد من يزم وبه اوقاف بخلاف وغيره وان لم يكن
 من وقف الفقير لم يصح ولم يخل وكذا ان كان من وقف الفقير
 وقرره لمن ملك فباثم سئل لو قرره من فاض وقف
 سكت الواقف عن مصرفه فانقصه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح

ايضا لما في التاتار خاتمة ان قابض الوقف لا يعرف للفقير
 وانما يشترى بالمستوى استغلا وصرح في البرازية وتبعه في التدرج
 والغربة لا يعرف فاض وقف لوقف اخر سواء اكتم واقفها
 او خلف انتهى وكنتنا في شرح الكسرة من كتاب القضاء ان من القضاء
 الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كماله النص
 وفي المتن القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفول لم يجز انتهى
 فقام ان فقير سبيد بالمعصية ولهذا سئلوا بان احاط اذا مال الى الطريق
 فاستند واحد على ما كسبنا ثم برأه القاضي لم يصح كما في التنديد وكذا لا
 لا يصح باجل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفضولين
 السادسة الحمد وودعه بالشبهات وهو حديث رواه الجلال
 الاسيوطي مخرجا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه اذ دعوا الحمد و
 ما استطعتم واخرجه الترمذي واحكام من حديث عائشة رضي الله
 عنها اذ رواه الحمد وعن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم المسلمين
 محاربوا فقتلوا سبيدهم فان الامام لان يخل في العقوبة من ان
 يخل في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه
 اذ رواه الحمد وود القتل عن عبد الله تعالى ما استطعتم وفي فتح
 القدير اجمع فيها الامصار على ان الحمد ووبالشبهات والحديث المروي
 في ذلك منفق عليه وتنفه الامة بالقبول والشبهة الثانية

في مخالفة النسخ المقتول
 عن فقير ما وجد الحمد

وليس ثابت واصحابنا قسموا بها الى شبهة في الفعل وتسمى
شبهة اشتباه والى شبهة في المحل فالاولى تحقق في حق من
اشتباه عليه كحل وحرمة فيظن غير الذي ليدل فلا بد من الظن والا
فلا شبهة اصل كلفة على وعلى جارية زوجة او ابنة او جنة
او جنة وان عينا وعلى المطلقة ثلاثا في العدة او بانيا على مالا
او المخلقة وام الولد اذا اعتقما وهي في العدة وعلى العبد
جارية مولاه والمرتين في حق الموهنة في رواية وسنغير الرهن
كالمرتين ففي بن المواضع لامة اذا قل طنت اثنا كحل ولو قال
علمت اثنا سرام على وجب كحل ولو ادعى احد بها الطلق والاحس
لم يقع لامة عليها حتى يقر جميعا بعلمها باحرمة والشبهة في المحل في شبة
مواضع جارية ابنة والمطلقة طلاقا بانيا بالكنايات والجارية المبعة
اذا وطئها الباع قبل تسليمها الى المشتري والمجوزة مهر اذا وطئها
الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الوطئ وعسيرة
والموهنة اذا وطئها المرتهن في كتاب الرهن وعلمت انها ليست
بالمتارة ففي هذه المواضع لا يجب التحذوان قال علمت اثنا على حرام
لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وعلى
جارية عبيد المأذون المديون ومكاتبه وعلى البائع الجارية
المبيعة بعد القبض في البيع العائنه والتي فيها انجاء للمشتري
وجارية التي هي افض من الرضاع وجارية قبل الاستبراء

لا ينفذ في حق الغير
ومع ذلك فلو كان العبد
والمكاتب قد نكحوا
وكانا مولاه فلهما
الكاتب فاشهد

والزوجة المحترمة بالزوجة وبالمطالبة لامة او بكافة لامة انتهى
فان في نسخ العذر وبما شبهة ثالثة عند ابى ح رده وهي شبهة
العقد فلا بد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بمحرمة
فلا حرج على من وطئ امرأة تزوجها بلا شهوة او بغير اذن مولاه
او مولاه وقال لا يحد في وطئ محرمه المعقود عليها اذا قال
علمت اثنا سرام والغنى على قولها كما في الخلاصة ومن شبهة
وطئ امرأة اختلف في صحة نكاحها شرب الخمر لامة او وان كان
المعتمد كبره انه يجوز التوكيل باستيفاء المحرم ودوا اختلف في التوكيل
بانها تامة وتما على اثباته بهما اثنا لا يثبت بشهادة النساء ولا بكتاب
العاصي الى العاصي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد متقدم قد فُت اذا كان بعد سماع الامام ولا ينعى اقرار
الشكرات بحد وانما العدة الا انه يعين المال ولا يستخلف فيها لامة برعا
الكحول وفيه شبهة حتى اذا انكر الفاذف ترك من غير يمين ولا ينعى
الكفالة باحد ودوا العقاص ولو بر من الفاذف برجلين او برجل
ولم يأتين على اقرار المخذوف بالزنا فلا حرج فلو بر من ثلاثه
على الزنا حد ودوا ولا قطع بسنة مال املا وان علما وقرعة وان سفل
واحد الزوجين وسيدة وعبد ومن بيت مأذون في دخوله
ولا فيما كان مسلما كما علمت لغاريه في كتاب السنة قد يسقط
القطع بدوا كون لسرو في ملكه وان لم يثبت وهو الحسن الطبري

وقالوا في شدة فاشهد
على امرئ شدة والعبد
ان التوكيل في
قال الحسن
لا يقبل
شبهة
انما ان يقول
وعلى من يحد
ففي رواية
قال ابو
الشافعي
فغيره من
الحسن
وكذا في
العقد
من الامور
فقد قيل
في كتاب
الزنا

وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك
يقبل قول المترجم في الحمد وكيفية فان قيل يجب ان لا تقبل لان
عبارة المترجم بدل من عبارة العجى واحد ولا يثبت بالابدال الا ترى
انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي حسب
بالكلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجى لكن القاضي لا يعرف
لسانه ولا يقف عليه وبهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه يقف
الى التبرئة عند العجى عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم
الاقرار كما في شرح الادب للقدسي من الناس والثنتين
القصاص كما هو ودفع بالتشبيه فلا يثبت الا بما يثبت
به الحمد ودفن عليه ان لو فوجنا فخال دجته وهو ميت فلا قصاص
ووجب الدية كما في العمدة لو جرح القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص
فانه ينقلب دية ولا قصاص يقبل من قال اقلني فقتله واختلف في وجوب
الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عبيدي واني او ابني او ابني
لكن لا شئني في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في حنة
المضنين ما اذا قال اقل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص ونماه
في البرائة ولا قصاص يقبل من لا يعلم انه محتون الدم على الباطل
اولا وفي الثانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة
ان الاول عفا عنه قال حسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان

منهم عفا عنه وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف
رحمه تقبل شهادتهما في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
وكتبنا من العفو في شرح الكنت من الدعوى عند قوله وقيل حمله
اعطى كنهلا فليبرج وكتب في الفوائد ان القصاص كما هو ود
الا في نسخ مسائل الاولي يجوز القصاص بعلمه في القصاص ككرد
كما في الخلاصة الثانية الحمد ود ولا تورث والقصاص بوريث
الثالثة لا تصح العفو في الحمد ود ولو كان قد القذف بخلاف
القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
الحمد ود سوى قد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة
من الاحسن بخلاف الحمد ود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة
لا يجوز الشفاعة في الحمد ود وتجوز في القصاص السابعة الحمد ود
سوى قد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص
لا بد فيه من الدعوى والله اعلم ^{التعريف يثبت مع شبهة}
ولذا قالوا يثبت باليمين في المال ويكرى فيه اكلف ويقضى فيه
بالكسول والكتارات يثبت معها ايضا الا كفارة العطف في رمضان
فانما سقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطا بان الصوم
مختلفة تحتها كما علم في محل القدية فنزل سقطها لم ارها الا
ومن العجب ان الشافعية شرطوا في الشهادة ان يكون
قوية قالوا فلو قتل مسلم دينا فقتل في الذي فانه يقبل به

وان كان موافقا لراي ابي حنيفة رحمه ومن شرب السند كيد
ولا يراعي خلاف ابي حنيفة رحمه
الحكم لا يدخل تحت
اليه فلا يصنع بالبغضب ولو مبتدأ فلو غضب مبتدأ فمات في بين
فجاءه ابو يحيى لم يصنع ولا يرد ما لو مات بعاقبة او نكح حرة
او نكح الى ارض سبعة او الى مكان الصواعق او الى مكان
يغلب فيه الحمى والامراض فان دية على عاقل الغاصب لانه ضمان
اختلف لاضمان غضب واكثر يصنع بالاعتلاف والعبد يصنع بهما
والمكاتب كالحرة لا يصنع بالبغضب ولو صغير او نامة في شئ الربيعي
قبيل باب العتامة وام الولد كالحرة ولم ار الا ان حكم ما اذا وطئ
حرة بسببه فاجلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب
ديتها بخلاف ما اذا كانت امه
لو طأ وعسته
حرة على اثرنا فلا مهر لها كما في النجاشية ولو كان الواطئ مبتدأ فلا
ولا مهر وهذا يقال لنا وعلى خلاف العتمة والعقر خلاف ما اذا طأ
امه لكون المهر حق السببه وخرج عن هذه القاعدة قول اصحابنا
رحمة الله تعالى عليهم اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت
احدهما او دخل بها احد هما فهو الاولى لكونه وليلا على سبق
عقد الاولى ان يقال في يده الزوج لما قد تناه ولقولهم
رحمة في باب الخلف ان القول قوله فيما يصح لهما معتلين بانها في يده
الزوج فهي وما في يدها في يده فغال في اصل القامعة احرر لا بدخل

وفي فتاوى قاضى خان دارالافتاء
في الفتاوى والفتاوى
وذكر في الفتاوى والفتاوى
ابى حنيفة رحمه الله عليه
منه من الفتاوى والفتاوى
وعند ابي يوسف ان حكم
انما دية زنى فمفسد
منه ففعل به ولا بد
عليه وان لم يعلم
عليه المهر ولا خفي
انتهى ففعل به من
لا يجب الدية ففعل به
رحمة الله عليه وان
ان حكم به الدية وان
لم يعلم بالاجابة

تحت يده الا الزوجية فانها في يدها والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب ومنه الهداية عليه ثم رأت في جامع الفضول
رحمة الله عليه من التاسع عشر ما نفعه امرأة في دار رجل تدعى امنا
امرأة وفانج يدعيها وهي قصيدة فالقول لرب الارتفاع
من رحمة الله بان اليد تثبت على حرة يحفظ الله اركانها في المتأ
اذا استمع امران من نفس واحد ولم
تختلف مقصودهما ودخل احد هما في الاخر غالبا لمن فروعا
اذا استمع مدث وفجأة فمضى كفى الغسل الواحد ولو باشر
المحرم فبادون الضرع ولزمه شاة ثم جامع فمقتضاها الاكتفاء
بوجوب الجماع ولم اره الا ان يجرى لوقوع المحرم
يديه ويطيه في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان
في مجلس فلكل عنه حرة رحمة الله عليه وعلى قولهما يجب لكل دم دم
ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس متى يجب عليه اربع
دما اذا وجد في كل مجلس قلم بد او رجل فجلنا بانها واحدة
معنى لا دماء والمقصود وهو الاتفاق فاذا اكد المجلس المعنى
واذا اختلف بعينه خايبات لكونها اعفاء منبانية وعلى هذا
الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او
سنة الا ان مشايخنا قالوا بالجماع بعد الوقوف في المرة
الاولى عليه سبعة وفي المرأة الثانية عليه سبعة كذا في المبسوط

وفي الثانية فان باء مسماة بعد اخرى في غير ذلك المجلس
 قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحج الفاسدة بلزوم
 احسنها بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة رحمه وابي يوسف ولو لو
 بالجماع الثاني في رفض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شئ
 انتهى لو دخل المسجد وصلى الغرض او التراتبية دخلت فيه التيمنة
 ولو طاف الغاد من غير من او نذر دخل فيه طواف القدوم
 بخلاف ما لو طاف للافاضة لا بدخل فيه طواف الوداع لان كلا
 منهما مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد فحرم فصل مع الجماعة
 لا ينوب عن تحية البيت لا خلاف بحسن ولو صلى فربما عقب طوافه
 ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان معنى
 الطواف وابسته فلا تسقط بفعل غير ما بخلاف تحية المسجد ولو
 اية سجدة قبل ان يقرأ ثلاث ايات كفت عن التلاوة لحصول المقصود
 وهو التعظيم ولذا لو ركع لها قوارا اجزئت قياسا وبنيت من الموانع
 التي يعمل فيها بالقياس كبيتاه في شخ النار وكذا التلاوة وكذا
 في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلوة
 لم يتعد الجابر بخلاف الجابر في الاسرام فانه يتعد ويتعد بجنايات
 اذا اختلف حينها لان القصد بسجود السهو رغم الف الشيطان
 وقد حصل بالسجدة من اخر الصلوة والمقصود في الثاني جبريتك
 احرمه فكل جبر فختلف المقصود ولو زني او شرب بغير اهرق

مرار كفي واحد سواء كان الاول موجبا لما وجب الثاني فلوزني
 بمرار ثم يتبين كفي الرجم ولو تعدد مرارا واحدا وجماعة في مجلس
 او مجلس كفي بخلاف ما اذا زني فحده ثم زني بجدة ثانيا ولو زني
 وشرب وسرق اقيم لكل لا خلاف بحسن ولو وطئ في شهر رمضان
 مرار الم يلزم بالثاني وما بعد شئ ولو في يومين فان كانا من
 رمضان تعددت والا فان كفر لا اول تعددت والا اتخذت
 ولو قتل محرما مسيدا في الحرم فعليه اداء واحد للاحرام كونه اقوا
 ولو لبس المحرم ثوبا طيبا فعليه ثمان لا خلاف بحسن ولذا قال الربيعي
 في قول الكشي او حنبل رآه بغيره اذا كان ما يباع وان كان سلبا
 فعليه ما من دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى وبتعدد وجسه
 على العارن فيما على المفرد به دم كونه محرم ما باجر ابن عذنا وقولهم
 الا ان يتجاوز المبيعات غير محرم استثناء منقطع لانه حال المجاوزة لم
 فارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب
 الامر واحد لان الثاني مصادف ملكه وان كانت شبهة استنباه
 وجب لكل وعلى مهر لان كل مصادف ملك الغيبة فلا اول كوطئ جارية
 ابنة او مكاتبه والمكسوة فاسد او من الثاني وعلى احد الشبهتين
 الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه شربة كمرار اتخذ في نصفه لها
 ونقد في نقيب شربة وكل لها ولا يتعد وفي الجارية المستخنة
 كذا في الظهيرة ومن زني بانه فقتلها لزمه كحة والعقبة لا فقتلها

ولوز في بحيرة فقتلها وجب مع الدية ولوز في بكبيرة
 فافضا با فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فليس بها كحد
 ولا شتي في الافضاء لرفاها به ولا مهر لها لوجوب الحدة
 فان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شتي في الافضاء وجب
 القصر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فليس بها كحد ووهبا
 ولا مهر لها فان لم تستمسك بولها فعليه الدية كالمطوعة ومن
 تلت الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها وان كان
 البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر فان لم يدره وان
 يستمسك البول فعليه الدية كالمطوعة ولا يجب المهر عند بها فلا فالحمد لله
 وان كانت صغيرة يجامع مثلها فني كالكبيرة الا في حق سقوط
 الارش وان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه
 ثلث الدية وكحال المهر ولا مدعية والا فالدية فقط كذا في شرح
 الزيلعي من كحد و اجنبية اذا تعددت بقطع غصون ثم قتل فامتا
 لاته اقل فيها الا اذا كان ما خطين على واحد ولم يقطعها برة وصورها
 شية عشرة لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين او خطين او
 عمدا والاخر غلط وكل من الاربوة اما على واحد او اثنين وكل
 من الثانية اما ان يكون الثاني قبل البزة او بعد وقد وضعا
 في شئ النار في كبت الاداء والقضاء والمعتدة اذا وطنت
 بشبهة وجبت اخرى وتدا فلنا والمرى سواء كان الوحي صاحب

العث الا الى اوسية كحول المعصود وقد علمت ما اخرنا منه
 بقولنا من خمس واحد وبقولنا ولم يختلف معصود بها وبقولنا غايبا
 والله الموفق الثامنة اعمال الكلام اولى من اهلالة
 متى امكن فان لم يكن اهل ولد اتفق اصحابنا في الاصول على ان
 الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يعاير الى الجواز فلو علف
 لا باكل من بذر الخس او بن الدقيق نث في الاول باكل ما يخرج
 منها ويقتلها ان باعها واشترى به ما كولا في الثاني بما يتخذ
 منه كالجوز ولو اكل غلة الشجرة والله قين لم يثبت على الصحيح والمهر بشرط
 او غير فالكفارة وان تعددت الحقيقة والجواز كان اللفظ
 مشتملا كما يجمع اهل عدم الامكان فالاول قوله لامرأة المعروفة
 لا يسهان بنتي لم يكره بذلك ابدأ الثاني لو اوصى لمولا به ولو
 معتق بالكره ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكره معتق بالكره ولو موال
 اعتقهم ولهم موال اعتقهم ثم انصرف الى مواله لانهم كحقيقة ولا شتي
 لموالي مواله لانهم الجواز ولا يجمع بينهما على بذر القاعسة
 ما في الثانية رجل راغرا مان فعال لا مدية انت طالق اربعاً
 الثلاث كمنعني فعال الزوج او قعت الزبادة على غلظة لا يقع على الا
 شتي وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي لصا بملك
 لا تطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاهل لان التبرع
 حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ابتعا على احد وفيها مكانة الاستاد

الطحاوي حكى في تيمية النسب من الطلاق ولو جمع بين من وقع
 الطلاق عليهما ومن لا يقع وقال النسب كما طلق في النكاح
 ولو جمع بين مكسوتة ورجل وقال أحد كاطلق لا يقع الطلاق
 على امرته في قول أبي حنيفة رحمه الله وعن أبي يوسف انه يقع ولو
 بين امرءة واجنبية وقال طلق أحد كاطلقت امرأته ولو قال
 أحد بها طالق ولم يتو شبا لا تطلق امرته وعن أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله أنها تطلق ولو جمع بين امرته وبين مالميس محل للطلاق
 كالسبية والمحرور قال أحد بكاطلق طلقت امرته في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وأبي يوسف وقال محمد رحمهما لا تطلق ولو جمع بين امرأة أجنبية والميسرة
 وقال أحد بكاطلق لا تطلق كسبية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأة
 أحد بها صححة النكاح والآن في فاسدة النكاح وقال أحد بكاطلق
 لا تطلق صححة النكاح كما لو جمع بين مكسوتة واجنبية وقال أحد بكاطلق
 طلق انتهى وقاسد أنه إذا جمع بين امرءة وغيره ما قال أحد بكاطلق
 طلق لم يقع على امرته في جميع الصور والآا إذا جمع بينهما وبين جسد
 أو بهيمة لأن الجسد لما لم يكن أبدا على اللفظ في امرته بخلاف ما إذا كان
 المضموم أدبنا فانه صالح في الجملة الآية يشكل بالرجل فانه لا يوجب
 بالطلاق عليه ولذا لو قال لها أنا منك طالق لقي وقد بعت لأن الطلاق
 لازمة الوصل وهي مشتركة بينهما على القاعدة قول الامام
 الأعظم رحمه الله لا يكسر تمامه بذات ابني فانه انما عفا مجازا عن بني

حسه وبما ابتلاه وقال في المنار من حيث لم يرد من او
 قال اذا قال العبد ودأبته بذات وبتا بال لانه اسم مذكر
 غير عين وذلك غير محل للعق وعنده بهو كك لكن على احتمال
 التقيين حتى لزمه التقيين كما في مسئلة العبد بين العمل بالمحمل اولى من
 الا بهار فخل ما وضع الحقيقة مجازا ان استحال حقيقة ويسما
 بكر الاستعارة عند استحال الحكم انتهى فبذول لانه لو قال لعبد
 ودأبته أحد بكاطلق عن العبد بالاجماع كما في المحيط وبتا الفرق
 في شرح المنار لو وقف على ولاده وليس له الا اولاد اولاً
 حل عليهم مونا للفظ عن الایمال سلبا بالمجاز وكذا لو وقف على مولا
 وليس له موال وانما موال موال الى استحقاقها في النحر وليس
 منها مالوا في بالشرط والحواب بلا فاد فانا لا نقول بالتفريق
 لعدم امكانه فينتج ولا ينوي خلا فالما روى عن أبي حنيفة وبكر
 رحمه الله وكذا انت طالق في كمة فينتج الا اذا اراد في ذلك
 كمة فبذبت واذا دخلت كمة بتقريب وجعل الامام الاسيوطي
 من فروعها ما وقع في فتاوى السبكي فتذكر كلامها بالتام ثم تذكر
 ما يسهل الله تعالى ما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف
 عليه ثم على اولاده ثم اولادهم وسئل وعقبة ذكره وانني للذكر مثل
 حظ الانثيين على ان من توفي منهن عن ولد او سئل عا د ما كان
 جارا من ذلك على ولد ثم على ولد ثم على نسبه على النسخة

وعلى من توفي من غير نسل عاد ما كان جاريًا عليه على من في درجته
من اهل الوقف المذكور فيقدم الاقرب اليه فالاقرب ويسمى
الناح الشقيق والناح من الاب ومن مات من اهل الوقف
قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه من
ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف
المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفي فاذا انقرضوا فاعلى القدر
ومات الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولده احمد وعبد القادر
ثم توفي عبد القادر وترك اولادهم علي وعمر ولطيفة وولدي
ابن محمد المتوفي في حياوة والده وبها عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر
عن غير نسل ثم توفيت لطيفة وترك بنت اسمى فاطمة ثم توفي
علي وترك بنت اسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل
فالي من ينتقل بنصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الان
ان نصيب عبد القادر جميعه بحسب هذا الوقت على سنتين حرة وبعد الركن
منه اثنا عشر سنة وثلثه عشر سنة وثلثه عشر سنة وعشرون
ولا يستحق في الحكم في اغناهم كل وقت بحسبه قال وبيان ذلك
ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده وهم علي وعمر
ولطيفة لذكر مثل خط الانبياء لعلي عليه السلام ولطيفة بنته
الطاهر عندها ويحتمل ان يقال لينا ركنهم عبد الرحمن ومكة ولد محمد المتوفي
في حياوة ابيه ونزل لاسننه لهما فليكون لهما السبعان ولعلي

السبعان ولعلي السبعان وللطيفة السبع وبنوا ان كان محتلا فهو
مربوح عندها لان الممكن في ماخذ ثلثة امور احدها ان مقتضى
الوقف ان لا يحرم من ذريته وبذلك يغيب لان المعتمد اذا لم
عليها اللفظ لا يتسبب الثاني او فالسهم في الحكم وحسب الترتيب بين كل
اصل ونسبه لابن الطبعين جميعا وبذلك يكون كذا خلاف الظاهر
وقد كنت ملت ابدا مرة في وقف اللفظ اقتضاه فيه لست اعلم
في كل ترتيب الثالث استنادا الى قول الوقف ان من مات
من اهل الوقف قبل استحقاقه قام ولده ومقامه بذا اقوى لكن
انما يتم لو صدق على المتوفي في حياوة والده اذ من اهل الوقف
وبذلك يستدل كان قد وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسنة
وطلبوا فيها نفلا فلم يجدوه فاسلوا الى الدار المصرية يسألون
عنها ولا ادري ما اجابوهم لكنني ريت بعد ذلك في الاصحاح
فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده
ومرات ولا ولد له انتقل الى الباقيين من اهل الوقف فمات واحد
عن ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر عن غير ولد انتقل نصيبه
الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التفسير يقتضي ان انا صار من
اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر
المتوفي في حياوة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصرف
عليه سهم اهل الوقف بعد موت والده او آل اليه الاستحقاق قال

وحايتبه له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموما وضموما
من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عموما اولاده وقف
موقوف عليه في حيوته زيد لانه معين فله الوقف بخصومه
وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه
وهو موت زيد واولاده اذ ازال اليهم الاستحقاق لكل واحد
منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصومه
لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كالفقهاء
قال فنبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من
اهل الوقف أصلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينفذ على اسمه
قال وقد يقال ان المستوفى في حيوته ابنه يستحق ان لو مات ابوه
جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا
قد كنت في وقت البحث ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فله سواه من اهل الوقف
مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لا يصل اليه
الوقف فيه فل محمد والد عبد الرحمن وكله في ذلك فيستحقان ونحن
انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء واقف
ذلك عرف الغضها ام لا قلت لم نسلم مخالفة ذلك لما قلناه اما اول
فلانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون
قد استحق بناء بمار به من اهل الوقف وبترتيب استحقاق اخر

ينموت قبل فنفس الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك
الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيجوز
ان يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي بعث وان وصل اليه
الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف فديننا هو استحقاقه اما لانه
مسترد بحد كقولنا في كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر او ما شابه
ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما يستحق
من القدر شيئا اما لعدم الاستحقاق بمضى زمان او غيره
هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي في عمر عن غير نسل
انتقل نصيبه الى اخوته علالا بشرط الواقف لمن في درجة نصيبه
نصيب عبد القادر وكل بينهما اثنا عشر على الثلثان وللطفيفة
الثلث ويسمى حومان عبد الرحمن وكله فلما ماتت لطفيفة انتقل
نصيبها وهو الثلث الى بنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وكله لشيء
لوجود اولاد عبد القادر وبسم يحجبونهم لانهم اولاد وقد قدم
على اولاد الاولاد الذين هما منهم ولما توفي علي بن عبد القادر
ونلف بنته زينب انتقل ان يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر
لهما عسلا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه
لولده ونسفي بي وبنت عسما سوبين نصيب بهما زينب ثلثاه
ولغاظه ثلثه واحصل ان يقال ان نصيب عبد القادر وكل منقسم
الان على اولاده عسلا بقول الواقف ثم على اولاد اولاده فلهذا

فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاستمع لعبد الرحمن وملكه الحسن
 حصل لهما بموت علي وخصف وربع الحسن الذي لفاطمة بينهما بالقبلة
 فلعبه الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس وملكه ثلثا خمس وربع
 خمس واجتمع لزينب الحسن بموت والده با وربع خمس فاطمة
 فاجتمعا الى عدد يكون له خمس وخمس ثلث وربع وهو سكون فاستمع
 نصيب عبد القادر عليه لزينب خمس وربع خمس وهو سبعة وعشرون
 ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وبني خمس ونصف خمس وثلث
 خمس وملكه اربعة عشر وبني ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما ظهر لي ولا شئ
 احد من الفقهاء يقلد في بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله
 فانما الكلام الاسبق على الذي ظهر اختياره اولاد وعبد الرحمن
 وملكه بعد موت عبد القادر وعلا بقوله ومن مات من اهل الوقف
 الى ائمه وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف
 ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاق خلاف الظاهر من اللفظ
 وخلاف المتبادر الى الافهام بل مخرج كلام الواقف انه اراد
 بابل الوقف الذي مات قبل الاستحقاق في قوله الذي لم يدر قبل الاستحقاق
 بالكلية ولكنه بعد ان بصير اليه بشئ من منافع الوقف
 وبيل قوي لذلك فانه مكره في سياق الشرط وفي سياق كلام
 معناه التقي فنعلم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا
 صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان

يستحق الموت في لو بقي شيئا الى ان بصير اليه بشئ من منافع
 الوقف فانه لا يملكه كلنا سبكي في ائمه مات قبل الاستحقاق
 وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله ولا على ان
 من مات عن ولده عاد ما كان جارا عليه على ولد فانه يعني عنه
 ولا ينافي هذا الشطر والترتيب في الطبقات بشئ لان ذاك
 عام مختص به كما يخص ايضا قوله على ان مات عن ولد الى ائمه
 وايضا فاننا اذا اعلنا بمعوم الشطر الترتيب لزم منه الغاء هذا
 الكلام بالكلية وان لا يعمل في ضرورة لانه على هذا التقدير انما استحق
 عبد الرحمن وملكه لما استتوا في الدرجة من قوله عاد على من في درجة
 فبقى قوله ومن مات قبل الاستحقاق الى اخره مملا لا يظهر له اثر في ضرورة
 بخلاف ما اذا اعلناه وخصنا بعموم الترتيب فانه فيه اعمالا للكاين
 ومعا بينهما وبنو امرين ان يقطع به فبقول لما مات عبد القادر
 قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده اسبا على عبد الرحمن
 وملكه السبعان اثنا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخيه
 وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على ثلث ولطيفة
 خمس ولعبد الرحمن وملكه الحسن اثنان ولما توفيت لطيفة
 انتقل نصيبها بكال لبيتها فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكال
 لبيتها زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في بيتها
 زينب وعبد الرحمن وملكه قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

اعتباراً بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصف ولحقنت
ربع فاشتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف
مخمس وملكه بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع خمس فمخمس
نصيب عبد الرحمن الفادرستين جزو لزينب سبع وعشرون وهي
خمس وربع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس
ونصف وثلاث وملكه احد عشر وهي ثلثا خمس وربع ضمة ما قاله
السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن وملكه وحجهم
ح بقتة بذه الغنمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب غنمة الشوك
في استحقاقه ونحن لانتردد في ذلك وسئل السبكي ايضا عن رجل
وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان من مات
من اولاده انتقل نصيبه للباقين من اخوانه ومن مات قبل استحقاقه
لشئ من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحق المتوفى
لو كان بنات حمزة ووقف ولدين بهما عم الدين وخبكة
وولد ولد مات ابو في حيوة والده وهو نجم الدين بن مؤيد
ابن حمزة فاخذ الوالدان نصيبهما والد الولد نصيب الذي لو كان
ابو حسب لا فذه ثم ماتت خديجة فهل يخلف اخوها بالباقين او يشاركه
ولد اخيه بنهم الدين فاجاب نقار من فيه اللغظان فيحمل المشارك
ولكن الخارج انما هو الاخ ويرجح ان النصيب على الاخوة و
وعلى الباقيين منهم كالحامس وقوله ومن مات قبل الاستحقاق

كالعام فبقدم الحامس على العام انتهى بذا السبكي ما اوردده بحسب
الاسيوطى في بذا المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب
السبكي وحاصل ما خالف فيه جلال الاسيوطى ثم ذكر بعد ما عندي
في ذلك واما اصيل فيها لكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها اسرار
اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتباً بين البطون
بثم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولده
اليه وعن غيره وله الى من يهوى في ذريته وان مات قبل استحقاقه
وله ولد قام مقامه لوبقى حيات الواقف بمن ولدين
ثم مات احداهما عن ثلاثة ولدين لم يستحق ثم مات
اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل
ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما
خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاد الثلاثة ولا شئ
لولدي ابنه المتوفى في حيوة ومن مات من الثلاثة عن غير
نسل ونصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد
فصيب له مادام اهل طبقته ابيه فمن مات بعدهم بنهم نصيب
بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فبذل ولد المتوفى في حيوة
ابيه فتنقص القسمة بموت طبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولدي
المتوفى في حيوة ابيه عملاً بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل
بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول

فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وبقيت النصف
 على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول انتقض القسم ويكون بينهم
 بالتسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان يمتلئ
 اهل تلك الطبقة فتنتقض القسم ويقسم بينهم بالتسوية وبهذا يفصل
 في كل بطن وعمل فخالفة الجلال الاسيوي على ان شئ واحد وهو ان
 اولاد المتوفى في نسبه ابيه لا يحرمون مع بقا الطبقة الاولى
 وانهم يستحقون معهم ووافق على انتقاض القسم قلت اما مخالفة
 في اولاد المتوفى في نسبه ابيه فواجبة لما ذكره الجلال الاسيوي
 واما قول من ينقض القسم بعد انقراض كل بطن فقد اثنى بعض علماء
 وغروا ذلك الى اخصاف ولم ينسبوا لما صورده اخصاف وما صورده
 السبكي فانما اذكر ما ذكره اخصاف بالاخصار وابتين ما بينهما
 من الفرق فذكر اخصاف صور الاول وقف على ذرية بلا ترتيب
 بين البطون استحق الجميع بالتسوية الاعلى والاسفل فانتقض القسم
 في كل سنة بحسب قتلهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شاد طائفة
 البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شئ لاهل البطن الثاني مادام
 واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق
 من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لاهل الاول
 كونه منهنم الثالثة وقف على ولده واولادهم ومن لم يزل
 ولد من كان ابوه مات قبل الوقف كونه ضمن اولاد الولد

الموقوف عليه فخرج المتوفى في قبره اربعة وقف على اولاده
 واولاد اولاده وزرته على ان يبدء بالبطن الاعلى ثم ثم وقلنا
 لا شئ للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد
 من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انتقض القسم
 فلا مشاركة مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقرض الثاني
 شارك الثالث اكانت وقف على اولاده واولاد اولاده وبذلك
 ونسب ولم يترتب وشهد ان من مات عن ولد نصيبه له وعلمه
 فتتبع بين الولد وولد الولد بالتسوية فما اصاب المتوفى
 كان لولده فيكون لهذا الولد بينهما منسجم المجهول معهم بالتسوية
 وما انتقل اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه
 ذكر اوانثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم
 ونسبهم وعلمهم قسمه الفلز بين ولده ذكر اوانثى واولاد الذكور
 ذكر اوانثى بالتسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال عبدة
 يقدم الاعلى ثم ثم اخفى ولده لصلبه ذكر اوانثى فاذا انقرضوا
 صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولادهم ولا ابائهم
 وقف على بناته واولادهم واولاد اولادهم وعلمه ان الفلز
 لبناته ونسبهم فلو قال ويقدم البطن الاعلى آتبع فان شرط
 بعد انقراضهن ونسبهن لولده الذكور ونسبهم آتبع فان مات
 بعض ولده الذكور عن اولاد وبقي البعض ولد اولادهم وعلمه عند

عدم الترتيب ان القلة لهم سواء فان رتب فالقلة للباقيين من ولد
 فاذا انقرضوا كانت لولد الميت في الثامنة وقف على ولده وولد
 ولده وتسليم من بنات سائر طائفة من مات عن ولد فنيصبه له وعن
 غيره ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان القلة لا على ثم وم ثم فان قسمته
 ستين ثم مات بعضهم عن نسل قال فنقسم على عد اولاد الوفا
 الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده كما وثيق له بعد فما احب
 الاجابة اخذوه وما احب الميث كان لولده وانما حصل لولد
 من مات حصة ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الوقف
 شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعد ان من مات عن ولد فنيصبه
 له وكذا لو مات الاعلى الا واهدا فيجعل سهم لابنه وان كان من
 البطن الثاني لث مع وجود الاعلى ولو كان عد البطن الاعلى
 عشرة فمات اثنان بلا ولد وبلا نسل ثم مات اخوان عن ولد
 لكل ثم مات احدهم ان عن غيره ولد وحكمه ان تقسم القلة على ستة
 على بنو الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولاد فما احب
 الاربعة فهو لهم وما احب الميتين كان لاولادها ولو مات
 واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية من غير نسل فنقسم
 على سبعة سهم للميت وسهم للميت فيكون لاولاده فلو قسمنا ما
 سبعة بين الاعلى وبهم عشرة ثم مات اثنان عن غيره ولد ثم
 مات واحد عن اربعة اولاد وواحد من اولاد ثم مات من الاربعة

واحد وترك ولدا ومات اخر غيره ولد فنقسم القلة على ثمانية
 فما احب الاجابة اخذوه وما احب الميث كان لولد الميت
 لكل سهم ابيه ثم تقسم الى ما احب الاربعة بقسم اربعة عا فيسره
 سهم من مات عن غيره ولد الى اصل الوقف فتعادل القلة على ثمانية
 فما احب والميت سهم بين الاثنين الباقيين وبين اربعة الميت
 الذي مات عن ولد ثمانية فما احب الميث كان لولده فلو
 لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من البطن الثاني عن ولد
 او مات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد وحكمه
 انه لا شئ لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من النافذة
 لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفى الصورة الفاضلة
 من غير زيادة ولا نقص وقرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة
 وكان له اثنان فاما قبل الوقف وترك كل ولد الاخر لهما ما دام
 واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلا حق لهما حتى يفتقر من
 فلو مات من العشرة وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه ولا شئ
 لولد من مات قبل الوقف وان استمروا في الطبقة فان منهم
 واحد قسمت على عشرة فما احب احدى اخذ وما احب الميث كان
 لاولادهم فان مات العاشر عن ولد اتفقت القسمة
 لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاده
 العشرة واولاد الميت قبل الوقف فنقسم بالتبوية بينهم

ولا يرخص من مات الى ولده الا قبل ان يقسم ارض البطن الا اذا
 تقسم على عدد البطن الا على فما اصاب الميت كان لولده فاذا
 انقرض البطن الا على نقصنا القسمة وجلنا ما على عدد البطن الثاني
 ولم نعمل بأشياء انما انما انما الميت الى ولده هنا يكون الواقع
 قال على ولده وولده فلم يدخل اولاد من مات قبل الوقف
 فلم ينقص القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فما توافوا اربعة
 واحد وكلها مات واحد ترك اولاد حتى مات العشرة فمنهم ترك
 خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد
 ومنهم من ترك واحد ليس قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما
 العاشرة كيف تقسم بالثقة ما ان نقص القسمة الاولى واراد ذلك
 الى عدد البطن الثاني فانظر جماعة فاقسمها على عدد دهم ومطل
 قوله ومن مات عن ولد انما نصيبه لولده لان الامر يؤول الى قوله
 وولد ولدي وكذلك لو مات جميع ولد ولد القليل فلم يكن منهم
 احد فلنظرنا الى البطن الثالث فوجدنا بهم غاية الغنى وكذلك كل من
 نصيب لهم وانما قسم لهم على عدد دهم ومطل ما كان قبل ذلك انتهى
 فافهم بعض العصبية من الصورة الثانية وبيان حكمها انما انما
 فان ينقص القسمة في مثل سبعة السبكي ولم يتاخر الفرق بين الصورتين
 فان في مثل السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم ثم بنو الطبقين
 وفي سبعة اخصاف وقف على ولده وولده بالاولاد انما

قال شيخنا لا يخفى على من يفهم
 ان كلام اخصاف السبكي
 ما اراه المصنف
 من الفرق
 فافهم
 انما الفرق بين الصورتين
 بالوقف
 وذلك ما كان
 كما يكون
 فافهم
 فافهم فافهم على الاولاد
 بالوقف
 فافهم فافهم فافهم

فص سبعة اخصاف اقضي اشترى الا على مع السفلى وصد
 سبعة السبكي اقضي عدم الاشتراك فالحق ان ينقص القسمة
 مبني على هذا الذليل عليه ان اخصاف بعد ما تنقص القسمة
 كما ذكرناه قال ان قلت فلم كان هذا القول عندك المعمول به وتركت
 قوله كلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولده
 وولد ولده وليس ابدانا سلسوا قال من قياتنا وعدنا بعضهم
 به فلما قلنا ويجب حقها فيها ينقصه لا بابية فاعلمنا بذلك وبقينا
 القلة على عدد دهم انتهى فقد افاد ان سببا نقصها دخول ولد الولد
 مع الولد يصدر الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد
 مع الولد بل يخرج له كيف يعال ينقص القسمة فان قلت قد صدقت
 ان اخصاف صورها بالاولاد ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو
 تقديم البطن الا على فاستويا قلت نعم لكن هو خارج بعد الدخول
 في الاول بخلاف النقيب ثم من اول الكلام فان البطن الثاني
 لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يستدل بكلام اخصاف
 على سبعة السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقص القسمة على ان الوا
 اذا ذكر شتر طين متعارضين يعين بالاولاد قال وليس بامتنان
 الشيخ حتى يعمل بالمتناهي فان كان هذا الى السبكي في الشتر
 فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الامام الشافعي
 رحمه الله عليه فهو مشكل على قولهم ان شتر الواقع كنقص الشتر

فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان مبني كلام السبكي على ذلك
 لم يصح القول به على مذهبنا فان العمل بالمتأخر منها قال الامام
 الحنف اذ لو كتب في اول المکتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوبى
 وكتب في آخره على ان يفلان بيع ذلك والاستبدال
 بثمة كان له الاستبدال فان من قبل ان الاخر ناسخ للاول
 ولو كان على غير ما مشى به انتهى فاحتمل ان الواقف اذا وقف
 على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده ثم
 على ذرية ولسر طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن تحجب العلى السفلى
 على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات
 عن غيره ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته ودفى طبقة
 وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي
 من منافعه وترك ولدا واسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه
 ابوه لو كان حيا بهذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاسرة
 لكن بعضهم يقيرونهم بين الطبقات وبعضهم بالواو فان كان بالواو
 يقسم بين الطبقة العليا وبين اولاد المستوفى في حياة الواقف
 قبل دخوله فلم يماض اباسم لو كان قيا مع اخوته فمن مات
 من اولاد الواقف وله ولد كان نصيب ولده ومن مات
 عن غيره ولد كان نصيبه لاهوته فيستمر الحال كذلك الى انقرض
 البطن الا على ما هي سنة الحنف الذي قال فيها ينقض العتمة

حيث ذكر بالواو وقد علمت وان ذكرتم فمن مات
 عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وليس له
 له ولا ينقض مسلا بعد ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا مات
 احد ولدى الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف
 لولد من مات وله ولد والنصف للواحد والنصف للعشرة فاذا
 ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة فان استورا
 في الطبقة فعول على ان مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون
 ولا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شئ وينتقل الى ولده وبكذا
 الى آخر البطون حتى قد تران الميت عن ولد واحد خلف
 وله واحد وبكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة
 خلف كل اولادهم وصلوا الى مائة في البطن العاشر يعطى للواحد
 نصف الوقف والنصف لآخر بين المائة وان استورا
 في الدرجة ثم علم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العلى السفلى
 ان لم يستمر انتقال نصيب من مات له ولد اذ كل اصل يحجب
 فرعه وفرع غيره فلا حق لاهل البطن الثاني مادام واحد
 من البطن الاول موجودا وان شئ الانتقال الى الولد فالمراد
 ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب
 الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون يحجب الطبقة
 العلى السفلى ولا شك ان من باب التاكيد لان حجب العليا

السفلى مستغاد من قوله طبقه بعد طبقه ويطبق بعد طبق وسلا
 بعد سسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان بعد ثم تأكيد
 لان ترتيب الطبقات مستغاد من ثم كما فاده الطرسوسى لا ينع
 الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن الشحنة نقل في شرح منظومه
 عن قنابى السبكى واقعين غير ما نقله الجلال الاسير طى وذكر
 ان بعضهم نسب السبكى الى الناقض وعلى عنه ان كتب خطه تحت
 جواب ابن الفتح بسنتى ثم بين لفظه فرج عنه واطال ان يتر
 ونظم للمواقعة ابياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم
 نزل العلماء فى سائر الاعصار مختلفين فى فهمه وطا القعن
 الامن رحمهم الله وهو الموفق المتنبه لكل عسير بدخله
 القاعدة قولهم التاكيس خبر من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما
 نقى الحمل على التاكيس ولذا قال صاحبنا لو قال لزوجته انت
 طالق طالق طالق طلق ثلاثا فان قال اردت به التاكيد
 صدق ومانه لا قضاء ذكره الزيلعي فى الكتابات وفى الخلاصة
 اذا حلف على امر لا يفعل ثم حلف فى ذلك المجلس او فى مجلس
 اخر ان لا يفعل ابراهم فعلى ان نوى يمينا او التشديد او لم ينو
 فيه كفارة بين وان نوى بالثانية الاول فعليه كفارة واحدة
 وفى الخبر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا حلف بايمان فعليه لكل
 بين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء ولو قال عنيت بالثانية

الاول لم يستقم ذلك فى اليقين بالله ولو حلف بحجة او حصة
 يستقيم وفى الاصل ايضا لو قال هو يهودى هو يهودى انى ان
 كتابين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو يهودى انى
 ان فعل كذا انما يمينان وفى التوارى رجل قال لانه والله
 لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان اكلمه
 بعد سنة فعليه ثلاثة ايمان وان كتم بعد الغد فعليه يمينان وان
 كتم بعد شهر فعليه بين واحدة وان كتم بعد سنة ولا شئ
 عليه انتهى ما فى الخلاصة
 اخرج بالضم
 هو حديث صحيح رواه الامام احمد وابو داود والترمذى
 والنسائى وابن ماجه وابن قبان من حديث عايشة رضى الله
 عنهم جميعين وفى بعض طرق ذكر السبب وهو ان رجلا
 اتبع عبدا فاقام عنده ما شاء الله تعالى ان يقيم ثم وجده
 عبدا فخاضه الى السبى عليه السلام فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله
 قد استعملت عذامى فقال اخرج بالضم قال ابو عبيد اخراج فى هذا
 الحديث قوله العبد يشتره الرجل فاستعمله ما نأثم بعينه منه على عيب
 ولله البايغ فيه رده وبأخذ جميع الثمن ويغوز بقلته كلها لانه كان
 فى ضمانه ولو ملك بملك من ماله انتهى وفى الفائق كل ما سرج
 من شئ فهو خراج فخر الج الشجر ثمرة وحده ارج الحيوان وده
 وسنة انتهى وذكر فخر الاسلام فى اصوله ان هذا الحديث من جامع

قوله مستغاد من قوله طبقه بعد طبق وسلا
 بعد سسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان بعد ثم تأكيد
 لان ترتيب الطبقات مستغاد من ثم كما فاده الطرسوسى لا ينع
 الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن الشحنة نقل في شرح منظومه
 عن قنابى السبكى واقعين غير ما نقله الجلال الاسير طى وذكر
 ان بعضهم نسب السبكى الى الناقض وعلى عنه ان كتب خطه تحت
 جواب ابن الفتح بسنتى ثم بين لفظه فرج عنه واطال ان يتر
 ونظم للمواقعة ابياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم
 نزل العلماء فى سائر الاعصار مختلفين فى فهمه وطا القعن
 الامن رحمهم الله وهو الموفق المتنبه لكل عسير بدخله
 القاعدة قولهم التاكيس خبر من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما
 نقى الحمل على التاكيس ولذا قال صاحبنا لو قال لزوجته انت
 طالق طالق طالق طلق ثلاثا فان قال اردت به التاكيد
 صدق ومانه لا قضاء ذكره الزيلعي فى الكتابات وفى الخلاصة
 اذا حلف على امر لا يفعل ثم حلف فى ذلك المجلس او فى مجلس
 اخر ان لا يفعل ابراهم فعلى ان نوى يمينا او التشديد او لم ينو
 فيه كفارة بين وان نوى بالثانية الاول فعليه كفارة واحدة
 وفى الخبر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا حلف بايمان فعليه لكل
 بين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء ولو قال عنيت بالثانية

الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب
 ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب
 كالكسب والفلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله له مجازا لا ممتزا
 لم تكن حصة من البيع فلم يملكها بالتمتع وانما ملكها بالضمان وبمثل
 بطيب الترجع للحديث وبهذا سئل ان لم ارها الا ان لا صحابنا
 احد بها لو كان اخراج في معاينة الضمان لكانت الزيادة قبل الغرض
 للبائع ثم العقد وانفسخ كونه من ضمان ولا قابل به واجب
 بان اخراج يعقل قبل القبض بالملك وبعد به وبالضمان معا فانفسخ
 في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر منه البائع واقطع عليه
 واستبعاد ان اخراج للمشتري الفا في لو كانت العدة الضمان
 لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه اشده من ضمان غيره
 وبهذا استجيب لابي ح رحمه الله في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع
 الغصب واجب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان
 الملك وجعل اخراج لمن هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه وبهوته
 والغاصب لا يملك المصنوع وبان اخراج هو المنافع جعلها
 لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المصنوع
 بل اذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه فلا يبنوا في موضع خلاف
 ذكره اجمالا الاسيو على وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيها
 اذا دفع الاميل الدين الى الجبل قبل الاداء عنه فيجوز الجبل فيه

في النكاحات اجماعا للمالكين
 جميع كونه والمرد بها الكلام المنفصل
 لا المصطلح في النكاح وهو فقط
 موضع للمعنى
 وبما فاقوا من الحديث
 انفساخ الغيبات قال
 عليه السلام اؤتيت
 جوابا من الكلام في النكاح
 من الحكم بكونه كغيره
 فليلا ومثلا
 مثل غيره وقوله عليه
 السلام انفساخ الغيبات
 متى قيل بيع عليه
 انفساخ الغيبات
 في مثل النكاح
 لغوات المعاني الكلية
 في النكاح البار
 وقد جاز بعض العلماء
 الجنب من الامارة

وكان مما ينبغي ان ترجح بطيب له واستدلهما في فتح القدير
 بالحديث وقال الامام محمد بن عبد الله عليه السلام في رواية
 ويصدق به في رواية وقالوا في البيع فاسد اذا منسوخ
 فانه بطيب للبائع ما يرجح للمشتري واحتمل ان يحب ان
 لعدم الملك فان الترجع لا يطيب كما اذا رجع في المصنوع
 والا ما زولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك
 طاب فيما لا يتعين ذكره الزبيدي في البيع الفاسد قال اجمالا
 الاسيو على خرج عن هذا الاصل سئل وبني ما لو اعتق المزة عبدا
 فان ولاده يكون لابيهما ولو جنى جناية خطأ فالعقل على عصبتهما
 دونه وقيد بجي مسئلة مثله في بعض العصبية بعض ولا يرث انتهى
 واما منقول مشايخنا فيها
 في الجواب قال البرزاني في فتاواه من ادعى الوكالة غير النافذة
 لو قال امرأة زيد طالق او عبده حسرة وعليه شئ الى بيت الله
 تعالى ان دخل بين اذار فقال زيد قسم كان عالفا بكل لان
 الجواب يقتضي اعادة ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك
 ولم يقبل قسم فهو لم يكلف على شئ ولو قال اجرت ذلك
 على ان دخلت اذار والزمنه نفسي ان دخلت لزم فان دخل
 قبل الا جازة لا يقع شئ الى اخره وفيها من كتاب الطلاق
 قالت له انا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا

وان نوى قبل الست طلفت امرتك قال على طلفت لانه جواب
 الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلفت انتهى ومن كتاب الايمان قال قلت
 كذا اس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم
 فهو حالف انتهى وفي اقرار الفقيه قال لا نسري عليك كذا فافادها
 الى فقال استنزه نعم استنزهت فموا اقرار عليه وبما فذ به انتهى وقد ذكرنا
 الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الاوتار
 الفاسدة في شرح قوله والعام ذاهج مخجج اجزاء الى اسمه فمن رام
 الاطلاع فليخرج اليه وفي بيمة الدهر في فتاوى اهل العصر
 قالت لزوجها علف على فقلت طالق ثلاثا ان افدت بذاتك
 فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة
 ما في السؤال فيكون تعليفا ويكون تنجيها فقال بل يكون تنجيها
 انتهى
 لا يناسب الى ساكت قول
 فلوراي اجنبيا بيع له مسكت ولم يهده لم يكن وكبلا يسكون ولو راى
 القاضي الضبي او المعتوه او عبدها ببيع ويشترى فسكنه لا يكون
 اذنا في التجارة ولو راى المرئى الراهن ببيع الرهن لا يبطل الرهن
 ولا يكون رضى في رواية ولو راى غيره ببيع مال فسكت لا يكون
 اذنا بانماذ ولو راى عبده ببيع عينا من اعيان المالك فسكت
 لم يكن اذنا ذكره الزيلعي في المادون ولو سكت عن وطئ امته

قوله لو راى غيره
 ان قول القاضي ما لا يعادى
 في الفصل ولو سكت
 فقال استنزه نعم
 في الستات الفاسدة
 الا ان جعل امره
 على الاطلاق المكنى
 فاعلم من الوجوه الظاهرة

لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه انما من سكوت عند اطلاق
 ماله ولو راى المالك رجلا يبيع متاعا وهو حائض ساكت لا يكون
 رضى عندنا خلافا لابن ابي نسي ولو راى فتيه تزوج فسكت
 ولم يهده لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت غيبه
 فسكت الولى عن مطالبة التفريق ليس برضى وان طال ذلك
 وكذا سكوت امرة العتق ليس برضى ولو اقامت مومنين
 وبى في جامع الفضولين وفي رعاية النامية الا عارة لا يثبت
 بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت
 فيها كالنطق الاول سكوت بكر عند السبهار ولبها قبل التزويج
 وبعث الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا اغت
 بكر الرابعة علف ان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت حنت
 الخامسة سكوت المقصد في عليه قبول لا الموهوب له السادسة
 سكوت المالك عند قبض الموهوب له والمصدق عليه اذن
 السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده الثامنة سكوت المقر
 قبول ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض
 ولورده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقبل
 لا احدى عشرة سكوت احد المتبايعين في بيع الثلجينة حين قال
 ما به فذنا الى اذ جرد بجا صحى الثانية عشرة سكوت المالك
 القديم حين قسمه ماله بين الغائبين رضى الثالثة عشرة سكوت

ما حرم افذه حرم اعطاؤه كالتزبا ومهر النقي وطلوان
الكاهن والرسوة واجرة الطائفة والزامر الآتي مسائل
الرسوة لحوف على نفسه وماله او يسوى امره عند السلطان
وامير المؤمنين فانه يحرم الافذه والا عطاء كما بيناه في شرح الكنتنة
من القضاء وكذا الاسيرة واعطاء شئ لمن يخاف بهجوه ولو
خاف الوصي ان يستولى فاصب على المال فلا اداء شئ
لنخلصه كذا في الخلاصة وبل كل وقع تصدقة لمن سأل ومعه قود
يومه ترة والاكمل في شرح المشارون فيه فقطضي اصل القاعدة
الحكمة الا ان يقال ان التصدقة منها سببة كالصدق في اللغة
يقرب منها ما حرم فله حرم طلبه الا في مسئلتين الاولى
ادعى دعوى صادق فأكفر الغريم فله كلبيعة الثانية يجوز
طلبها من الذمي مع انه يحرم عليه اعطاؤه لانه يمكن من ازاله
الكفر بالاسلام فاعطاؤه آيا بانما هو لاسمراه على الكفر

قدوة من فروعها
اقول غالب
مستحب او مخفنا وليست
قال واما مع احكام
لاستغفرتني من
الفضل الذي تقبله
المبطل ان يكون البطل
للفضل في الامان العتي
والجسمون او اقل
مورثه لا يحرم على البطل
لان حرمان المميز
عقوبة وبها لب من
ايل العقوبة انني
سلاح

76

يجوز ان يفت بعد استيفاء معموله فان نعت قبل المنع عمل
 من امس انتهى السادة عشر الولاية الخاصة احولى
 من الولاية العامة ولهذا قالوا ان القاضى لا يزوج البنيم
 والبنيمة الا عند عدم ولى لها فى النكاح ولو ذارسم
 محرم او انا او متعقا ولو اولى انما هو استيفاء القصاص والصلح
 والعفو مجتانا والا مام لا يملك ولا يباع ما قال فى الكنته
 ولا بلى المعتود القود والصلح لا العفو يقتل ولنه لانه فيما اذا قتل
 ولى المعتود كما به قال فى الكنته والقاضى كالأب فى الوصى
 يصاح فقط فلا يقتل ولا يعفو الولى قد يكون ولنا فى المال
 والنكاح وهو الأب وحده وقد يكون ولنا فى النكاح فقط
 وهو سائر العصبات والام وذو الارحام وقد يكون فى المال
 فقط وهو الوصى الاجنبى وظكلام المشايخ انها مراتب الاولى
 ولاية الأب وحده وبه وصف ذاتى لها ونقل ابن السبكي
 الاجماع على انها لو غلا انفسها لم يغلز الثانية السنطى وبه ولاية
 الوكيل وبه غير لازمة فلمن وكل عزله ان علم ولو كحل غل نفسه
 بعلم موكله الثالثة الوصية وبه بينهما فلم يجزله ان يعزل نفسه
 الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان مجوز الثاني للوقف
 عزاله بلا استنراط ومنه الثالث واختلف الشيخ والمعتد
 لا الا وقاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج

القاضى حرج كفى الغيبة وفى الغيبة لا يملك القاضى المتقضى
 ما فى مال البنيم مع وجود وصية ولو كان مضمومة انتهى وعلى هذا
 لا يملك القاضى المتقضى فى الوقف مع وجود ظاهر ولو
 من قبل السادة عشر لا عبرة بالنظر البين خطأ وصرح
 به المحابنا فى مواضع فى باب قضاء الغوايب قالوا لو ظن
 ان وقت العجز ضايق ففصل العجز ثم بين ان كان فى الوقت
 سعة بطل العجز فاذا بطل بطل فان كان فى الوقت سعة
 بطل العجز ثم بعيد العجز فان كان فيه عدم السعة بعيد العجز
 فقط ونامه فى شرح الزيلعى لو ظن الماء نجسا فتوضا
 به ثم بين ان ظاهر جاز ومنه كذا فى الخلاصة لو ظن
 المدفوع اليه غير مصرف للزكوة ودفع اليه ثم بين ان مصرف
 اجزاءه اتفاقا وشرح عن هذه القاعدة مسائل لو ظنه
 مصرفا للزكوة فدفع ثم بين ان عسى او ابنه اجزاه عنده خلافا
 لابى يوسف ولو بين ان عبيد او مكاتبه او جرنى لم يجز اتفاقا
 لومسلى فى ثوب وعنده ان نجس ثم ظهر انه طاهر
 عاد لومسلى وعنده ان محدث فظهر انه منوطى
 لومسلى الف من وعنده ان الوقت لم يدغل فظهر انه كان قد دخل
 لم يجزه فيها وبه فى نسخ القدير من الصلوة والثانية تقتضى
 ان يحمل مستر انما سابعاً على ما اذا لم يصلى اما اذا صلى فانه

بعيد ففي هذا المسائل الاعتبار لما طنة المكلف لما في نفس الامر
 وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صحت وعند ان الثوب
 طاهر وان الوقت قد دخل او انه متضمن في ان حلا في اعاد
 وينبغي ان لو تزوج امرأة وعند اننا غير محل فثبت اننا محصل
 او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود
 لو وطئ امرأة وجدها على فراشه ظاننا انها امرأة فانه يحرم
 ولو كان اعمى الا اذا نادى بها فاجابته ولو انفسه بطلاق زوجة
 ظاننا الوقوع بانفسه المفسى فثبت عدمه لم يقع كما في القنية
 ولو اكل طنة ليللا فبان انه بعد الطلوع قضى بانه كفيرة ولو طعن
 الغروب فاكل ثم ثبت بقاء النية قضى وقالوا واسودوا
 فظنوه عدمه واقتلوا اصله مخوف فبان خلافه لم يقع لان الشرط
 حضرة العدة وقالوا لو اسناب المريض في حج العرض ظاننا انه
 لا يعيش ثم صح ادائه بنفسه ولو طعن ان عليه دين فبان خلافه
 رجح باادي ولو غاطب امرأة بالطلاق ظاننا انها جنيبة فبان انها
 زوجة طلق وكذا في العناق الثامنة عشر بعض ما لا يتجزأ
 كذكر كراهة اذا طلق مضاف تطلقه وقت واحدة لو طلق نصف
 المرأة طلق العفو عن العتاص اذا عفا عن بعض القاتل
 كان عفو عن كل وكذا اذا عفا بعض الاولياء سقط كل وان
 انقلب نسيب الباقيين مالا الشك اذا قال احرمت

بنصف

بنصف شك كان محرما ولم اره الا ان يحسب كذا وخرج عن القاعدة
 العنق عند ابى حنيفة رحمه الله عليه فانه اذا اعتق بعض عبده
 لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه ما يجزئ عنده والكلام فيما لا يتجزأ
 لا يربط البعض على الكل الا في مسئلة واحدة هي ما اذا قال
 انت على كذا فاني فانه صحيح ولو قال كذا فاني كان كتابه
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرة والسبب اضيف الحكم لا المباشرة
 فلا ضمان على ما فر اليه بقدر ما تلف بالغائه غيره ولا يضمن من دل
 سارقا على مال السنان فسرقة ولا سهم لمن دل على صبي في دار
 احرب ولا ضمان على من قال تزوجها فاشترى فظن بعد الولد
 انها امه ولا ضمان على من دفع الى صبي سكين او سلاحا
 لم يسكره فقتل بنفسه وخرج عنها مسائل الاولى لو دل المودع
 السارق على الوديعه فانه يضمن لشركه يحفظ الثانية لو قال
 ولي المرأة تزوجها فاشترى الثالثة قال وكليها ذلك فوكفه
 ثم ظهر انها امه الغير رج المعسر وبقيمة الولد دل محرم
 طلالا على صبي فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لانه
 الامن بخلاف الدلالة على صبي احرم فامثالا فوجب شيئا لبقاء
 امه بالمكان بعد ما اتمت الا فتا بضمين الساعي وهو قول
 المشايخ بن تغلب السعاة السادسة لو دفع الى صبي سكين
 لم يسكره فوقع عليه مجسه كان على الدافع في حرم

البشير قال لو اسقط وقال المحقق اسقط نفسه فالقول للحافر
 كذا في التوضيح بضاف الحكم الى حفر البئر وفتح الترق وقطع
 جبل القنديل وفتح باب القفص على قول محمد حرمته وعندنا لا
 كحل فيه العبد وتامر في شتمه على المنار والله علم وهذا اخر ما كتبنا
 وحرناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية
 وهو الفرق المهم منها والى منها صارت خمسة عشر في قاعدة
 كلية وينتبه الفرق الثاني من القواعد بعنوان الله بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فقد كنت اظن
 النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو القواعد على سبيل القدم
 حتى وصلت الى خمسة فائدة ولم اجد لها ابوابا ثم رايت ان اربتها
 على كتب الفقه المشهورة كالهداية والكنز لميسر الرجوع اليها
 وصنعت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول كثيرة القواعد وفي
 الحقيقة هي الضوابط والاستثنائات والفرق بين الضابط والقاعدة
 ان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمعها من باب
 واحد هذا هو الاصل
 شر انظروا نواعا شتى
 وجوب وهي سوا الاسلام والعقل والبلوغ ووجوه احدث
 ووجوه الماء المطلق الظهور الكافي والقعدة على استعمال
 وعدم الحيف وعدم النفاس وتجزئ الخطاب المكلف بضييق الوقت
 وشروط صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الظهور لجميع

الى اصطفايهم من بين الخلق
 بالعبادة من السوء الى الحسن
 انفسه من انفسه بالعبادة
 من التوسل والاشياء
 وغيره من الاوليات
 والاصطفايهم من بين الخلق

القواعد في الفقه هي القواعد
 وحكمها الدرس وفي
 الشرح عبارة عن
 ابحاث في علمها
 شرع على كل باب
 تصنيفها وتقسيمها
 احداثها وهو ما كان
 وهو ما يوجب الفصل
 مطلقا او مقصورا
 ما يوجب الوضوء

الاعضاء وانقطاع الحيف وانقطاع النفاس وعدم التلبس
 في حالة التطهير فانقصه في حق غيره المعذور بذلك المطهرات
 للنجاسة خمسة عشرة الماء الطاهر القالع وذلك التقل بالارض
 وخفاف الارض بالشمس وسح الضيق وكث الخشب وفرك المني
 من الثوب وسح المحاجم بالجذوف المبستر بالماء وانقلاب العينين
 والرباطة والنقور في الفارة اذا ماتت سمن والزكوة من
 الابل في الحمل وتزوج ودخول الماء من جانب وخروج من اخر
 وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمه المشاي من
 المطهرات فلو تجسس برتقم طهر وفي التحقيق لا يطهر وانما جاز
 لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت الثوب يطهر بالفرج
 من المني الا في مسنتين ان يكون الثوب جديدا او امنى عقب
 بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكفاية الا بوال كلهما
 نجسة الا بول الخناش فانه طاهر واختلف الضيق في بول المرأة
 ومرارة كل شئ كبول وجرة البعير كسرة الدماء كلها نجسة
 الا دم الشبذ والدم الباقى في اللحم الممزول اذا قطع والباقي
 في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم
 في الانسان على المنخار ودم البن ودم البراعين ودم الفضل
 ودم الشك فالسنتى عشرة بجزئ تجسس الاخر طهر الماكول وغيره
 مأكول على عد القولين ونسب الفارة على حد الروايتين

وجب كسب جميع ما يقع به عبادة
 وهي التي تجزئها من
 وقت ما يوجبها
 يعرف اعداد شئ
 هذا كتاب في احوال

في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة

بجزء المفصل من الحكي كهيئة كاذن المظنونة والسن الساقط الا
في حق صاحبه فظاهر وان كثر ما لا يعطى اذا تجس فلا بد من التخييف
الا في البدن فتوالى الغسلات يقوم مقامه يشترط في الاستنجاء
ازالة الرايحة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى
الا اذا عجز الناس عنه عافلون توفوا من ماء بحس وبنسك
من علم غيبته من غيره الا اعلام في ثوب غيره نجاسة مانع ان غلب
عاطلة انه لو اخبره اذ هما وجب والا فلا المراقبة اذا انشبت
لا يجس الطعام اذا تغير واشتد تغيره تجت وحرم اللبن والبر
والسمن اذا انش لا يحرم الكماله جارة اذا دبت وتفت رثما
واغلبت في المال قبل شق بطنها ما رالماء بحس وصادرت بحس
بحس لا طريق الى اكلها الا ان يحل المنة اليها فاكلها
اذا شرب في صلوة وقطعها قبل اكلها فانه يفتسها الا
الفرض والسن فلا فضا فيها وانما يوجبها وكذا اذا شرب
فانا ان عليه فرضا ولم يكن عليه قضاء الانسان باء في حاله
فاسد مطلقا وبالا على صحيح مطلقا وبالماتلة صحيح الاثارة المنسحق
والضالة والخشي الفرض في الفرض الرابع في فرض في ركعتين الا
فيما حدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قمر فيها فاشتمل
مسبو فابها فاشتمل فرض عليه ما الاربع المسبوق منفسد
فيما يقضي الا في اربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كبره تاديا لا

اذا شرب في صلوة وقطعها قبل اكلها فانه يفتسها الا
الفرض والسن فلا فضا فيها وانما يوجبها وكذا اذا شرب
فانا ان عليه فرضا ولم يكن عليه قضاء الانسان باء في حاله
فاسد مطلقا وبالا على صحيح مطلقا وبالماتلة صحيح الاثارة المنسحق
والضالة والخشي الفرض في الفرض الرابع في فرض في ركعتين الا
فيما حدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قمر فيها فاشتمل
مسبو فابها فاشتمل فرض عليه ما الاربع المسبوق منفسد
فيما يقضي الا في اربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كبره تاديا لا

منع وينابيع امامه في سجود السهو فاذا لم يعد اليه سجد اخرها
ويا في بكبيرة التشر بن اجماع المسبوق لا يكون اماما الا اذا
الامام لمحدث كما ذكره ملائكة والمسبوق يقضي اول صلوة في حق
الفراة وانسبه في حق التشهد وتامه في البهرازية لا اعتبار بنية
الكافر الا اذا قصد التسليم ثم اسلم في انشاء المدة فانه يقصر
بناء على قصد السابق بخلاف القسبي اذا بلغ كما في المحدث
اذا كرر اية سجدة في مكان متحد كفته واحدة الا في منسل اذا فرما
خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكان في الصلوة فانه يلزمه
اخرى لا بكبيرة هبر الا في مسائل في عيد الامني وفي يوم غزو للتشريع
وبازاد عدة وبازاد قطاع الطريق وعند وقوع حربه
وعند المحارفة كذا في عيد البناية النية بالطلب ولا يقوم اللسان
معامر الا عند التغذركا في الشرح الدعوة المسجاة يوم جمع
في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في البنية اذا
صحت صلوة الامام صحت صلوة المأموم الا اذا حدث الامام
عامة بعد العفو والانسبة وخلفه مسبوق فان صلوة الامام
صحيحة دون هذا المأموم اذا صحت صلوة المأموم لا نقصد
صلوة الامام الا في مسئلة اقندي فارقى باحي فصلونها فاشدة
والمستلذان في الايضاح اذا ادرك الامام ركع الفاشدة
لتجصيل الركعة في الصف الانسية فضل من وصل الصف الاول مع

في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة
في حاشية بول المصحة والقارة في نسخة

[illegible]

على الطاعة والابتناء
فانه لا يابس لانه امانه
مختلف عاقله من
وفيل من بني طي
منه من بني
منه من بني
منه من بني
منه من بني

مکتبہ داروکی عن ابی حنیفہ
 رحمہ اللہ و ابو الفرج
 و کتب التالیف الاقدمہ
 فی خبر العترة و ذاکان
 التاسع کبر و ثانیہ
 و ان کانوا لا یزولون
 فیدل علی التقدیم
 کما فی التمارین
 علیہ

[illegible]

ط
سوار كان بعد جميع القواف
او بعد العشاء وانا اذ انبدر
الجبل والابواب كبرياء
سكنة فوجدت من غلابة
ضيقى ما من غلابة
في الضحى او ما يوقى
مكة نلت ظلمات
او انتم وكنى ان الحج
في غلابة او غلابة
نلت غلابة او غلابة
نلت غلابة او غلابة
نلت غلابة او غلابة

انا انما كنت
 عبدك غلاما سيرا
 لما انفق سارا
 نفع فلو راك
 جبر نازا
 في عاقبة عمر
 وفيها من مال
 المال الذي رفق
 بالبراء ان كان
 منكم جازا
 لا يقع عن
 ابيك او ابي
 في ذمتك
 انا انما كنت

فقد اعطاه غيره من الفقهاء. لكن الافضل ان يعطيه
ملكها على ان اعطى هذا الطعام على ملكها من بين المصارف

المنذور كما لو قال الله على أن أطعم هذا المسكين شيئا فإنه يتبعين
 ولو عتق مسكينين لا الاقتصار على واحد بحسب الممنوع عن أداء الزكاة
 واختلفوا في أخذها منه حرة أو مملوكة لا حول الزكاة فترى لا شتمى
 كل الصدقات حرام على نبي باسم ركة أو عمالة فيها أو عشرة
 أو كفارة أو مندورة أو التطوع والوقف سكتة أدنى الزكاة
 أم لا فإنه يؤدى بها لآن وقضها العراوة مالاً ونسبه ثم تذكره
 لم يجب الزكاة إلا إذا كان المودع من العارف ودين العباد
 مانع من وجوبها إلا المهر الموقبل إذا كان الزوج لا يريد أداءه
 بكرة إعطاء مضارب لفقير منها إلا إذا كان مدبونا أو صاحب
 عيال لو فرقه عليهم لم يخص كل مضارب بكرة فكلها إلا إلى قرابة
 أو أخرج أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم
 أو إلى الزنا أو كانت زكاة معجزة المنحارة لا يجوز دفع الزكاة
 لأهل البيع دفعها لأخت المنه وتجه أن كان رزقها من
 جاز وأن كان موسرا أو كان مهر ما أقل من المضارب فكل ذلك
 وإن كان المعقل قدره لم يجوز ويحسب وكذا في لزوم الأصحية
 الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شتى الآفاق الشهادة
 لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني إلى الولد
 من الزنا إلا إذا كان من امرأة لها زوج موقوف كما في جامع
 الفصولين الزكاة وأبسته بعدة مبشرة فتنسقط بهلاك

والفقير من الزكاة
 ويؤخذ من الفقير
 ونصف سبعة مائة

لأن الله تعالى
 يجوز له بالفقير
 بعد الأداء لا أن يقر
 منه فقير من الفقير
 فربما من الفقير

على ما ذكره في الزكاة
 من الفقير من الفقير
 من الفقير من الفقير
 من الفقير من الفقير

المال

المال بعد انحول وسدقة الفطر وجبت بقدره فلو انقضى
 بعد يوم العيد لم تسقط النفق على قاربه بنية الزكاة جاز
 إلا إذا علم عليه بفقته ثم وكل صدقة لمن له غلة عفا ولا يكفبه
 وعبال سنة ومن معه ألف وعليه مثلها كره لا الأخذ والبسرة الدفع
 ولو له قوة سنة يساوي مضابا أو كسوة مشوية لا يحتاج إليها
 في الصيف فالصحيح أن الأئمة عجلها عن مضارب عنه فتم انحول
 وعند أقل من مضارب أن دفعها إلى الفقير لا يسره بها مطلقا
 وإلى الساعي استند ما أن قاما وان قسمها الساعي بين الفقير
 فمنها من مال الزكاة فلا للمحمد حمته ولو عمل زكاة حل السوام
 بعد وجوبها جاز لا قبل وفي الملتقط من الجارة المعلم إذا عطي
 تليفه شتانا وبأ الزكاة فإن كان بحيث يعمل له لو لم يقطعه
 يصح عنها والآلا نذر صوم الأبد فكل
 لعذر بعدي لما اكل نذر صوم اليوم الذي يفهم فيه فلان
 فقدم بعد ما نواه مطلقا بنويه عن النذر للزوج أن يمنع زوجه
 عن كل صوم وجب بإيجابها لا عن صوم وجب بإيجاب الله
 تعالى وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان إذا انقطع
 بغيره عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتداد على قول المجتهدين
 ومن محمد بن مساتل أنه كان يسلمهم ويعتدق لهم بعد أن يتحقق
 على ذلك جماعة منهم وردة الإمام الحسيني رحمه الله بالحدوث

اشترى عن غائب الشئ قبل الصوم افضل
يعني وعاشه فاشترى ما من شعبان
الرباس ان يقطع يوم من رمضان

من صدق كائنا او من كافر ما نزل على محمد صلى الله عليه
وسلم شبه الصوم في صلوة صحيحة ولا تحسد با اذا اكل او شرب
ما يغدق به او يداوي به فغلبه الكثرة والا فلا الا الدم
اذا شربه فان عليه الكثرة فانه طعام لبعض الناس الصوم
في السفر افضل الا اذا غاف على نفسه او كان له فقه اشترى
معه في الزاد واخاروا الفطر صوم يوم الشك مكره الا اذا
نوى نطقه او واسبأ اخر على الصحيح والا ففطره الا اذا وادى
صوما كان يصومه او كان مضيقا لا يصوم العبد والامة والمدة
واقم الولد نطقه الا باذن المولى لا الصوم المره نطقه الا باذن
الزوج او كان مسانسه الا يصوم الاجير نطقه الا باذن المولى
اذا اضطر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب
وكان من سنه واجب على القيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا
بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة ولو نذر
صلوة سنة وعنى الفرائض لاشئ عليه وان عنى مثلها لم تلزمه
ويكحل المغرب ولو نذر عيادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر
التسبيحات وبر الصلوة لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوجته
الا تحك في ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكسر
اذا دعيه واسد من اخوانه وهو صائم لا يكسر الفطر الا اذا كان
صائما عن قضاء رمضان سنه في رمضان ثم رجع الى اهل

على ذلك ما من نجس القاموس
بأنه في رمضان فوقع الشك
في يوم الاثنين واما اذا
عسى كان شعبان فوقع
الشك في الصوم الشبهة
من شعبان او محاددا
والشك في منه على

لحاجة ميتها فاكل عند سب فغلبه القضاء والكثرة راي صائما
ياكل ما يشاء بحمة الا اذا كان يضعف عن المسانحة يعطى صدقة
فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهل يعطون عن أنفسهم حيث
وان اعطى عنهم في موضعه باز قال الامام الاعظم رحمه الله
اذا اشتد واحد بالسهل فضا مواتا يثن لم يفطر وصح يصوموا
يوما اتته رمضان يقطع التاج في حق المقسم لا فرق بين المجنونة
والعائز في وجوب الكفارات بجائهما اجماع في التدبر وجوب
الكفارة اتعاها على الاصح انجاز في نهار رمضان لا يجوز له
ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيمنه مضف النهار ويستج
الباقى وقوله لا يكفى كذب وهو باطل ما فطر ايام الشتاء
نطق طلوع الفجر فكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة
ضمان الفعل متبعة وبعد والغافل وضمان
الحمل لا فطر اشترى كحرمان في قتل صيد نقتد وانجاء ولو حلالا ان
في قتل صيد يحرم لا كفارة حقوق العباد جامع مراد فعلية
لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فكيفيه دم واحد
لا ياكل من الهدايا الا ثلاثة يدرى المتعة والعفة ان والظهور
يجب نطقه على افضل من الصدقة الناسلة يكبره الحج على المحاربين
الرباط بحيث يستفيع به المسلمون افضل من الحج الثانية اذا كان
الغالب السلامة على الطريق فالحج فرض والا لا حج الفرض

اولى من طاعة الوالد بن بخلاف النفل اذ الم يكن الاب مستغنيا
 لم كل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العترة لا يقبل طائفة
 ولا يافذ من شعر راسه قال ابن المبارك السنة لا يوضع وبها
 الغيبة مع الف درهم وهو يخاف الغيبة فيه فليس يخرج ولا يخرج
 اذا كان وقت خروج اهل بيته فاذا كان قبله جاز له التفرج
 الحائج عن الميت اذا غلط ما دفع اليه بال يجوز فان افذ المأمور
 المال والتجربة ورجح حج عن الميت قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمه الله عليهما لا يجزيه حج فلا فالحمد لله المحرم من لا يجوز له
 نكاحها ما تبسبب الا العترة والفاسق والمجوسى انفق المأمور
 بال حج الكل في الذهاب ورجع من مال ضمن المال مبدء بالحج
 الفرض قبل زبارة النبي عليه السلام ويحتمل ان كان تطوع عالج الغيبة
 افضل من حج الغيبة لان الغيبة يودي الفرض من مكة وهو
 منقطع في دنياه وفضل الفرض افضل من فضل التطوع اذا
 جمع بين الصلوتين بعسرة لا يتنفل بعد بها كما في التسمية المأمور
 بالحج له ان يوضعه عن السنة الاولى ثم يحج ولا يصح من كان في الثانية
 ولو عين له هذه السنة لان ذكره بالاستعجال للتنفيذ كما في
 النجاسة والصبي وقوعه عن الامر والعامل من النفقة للامر
 ولو اراد ان كان ميتا الا ان يقول وكلتكم ان متب الفضل
 من نفسك وتقبل نفسك ولو وصى عند الاطلاق الحج بغيره

الا اذا قال ادفع المال لمن حج عني او كان الوصى وارث
 الميت فيوقف على اجازتهم وللمأمور الانفاق من مال الامر
 الا اذا قام بعبادة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الحج
 قبل القادر واقامته بعد الحج اقامة معادة كسفره وغزاه الا اذا
 زياده على المعاد وبطل للنفقة الا اذا عزم بعده على الخروج
 فانها بقود الا اذا اتخذت دارا ونفقة خادم المأمور عليه
 الا اذا كان ممن لا يجزم نفسه وللمأمور غلط الدراهم مع النفقة
 والا بدفع وان ضاع المال بمكة او بقرب منها فانفق
 من مال نفسه رجع به وان يغيب قضاء للاذن دلالة المأمور
 اذا امسك مئونة الكرا وجج تاشيا ضمن المال ادعى المأمور
 انه منع عن الحج وقد انفق في الرجوع لم لا يقبل الا اذا كان
 امر اطالب اليشهد على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب
 فالقول له الا اذا كان يدبون الميت وقد امر بالانفاق منه
 ولا يقبل فيه الوارث انه كان يوم النحر بالكون الا اذا برئوا
 على افراده انه لم يحج ليس للمأمور بالحج الاستمرار قبله وبعده وكل
 وموجب على المأمور فنفق في مال الا ادم الاحصار في قول الامام
 رحمه الله وصى الميت بالحج فتبيع الوارث او الوصى لم يحج ولو اوجج
 الوصى بالسير حج بازور الرجوع وكذا الزكوة والكفارة بخلاف
 الا بسبب ليس للمأمور الامر بالحج ولو لم يرش الا اذا قال له الامر

اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استبجار الكفاية عن الغيرة
وله اجر مثله المأمور اذا امسك البعض ورجع بالبقية باز
وصمن ما خلف واذا من ماله الميت فله بضمين الا اذا كان اكثر ما
من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكر او عامة النفقة كذا
في النجاشية المقصود على سوم النكاح مضمون
كذا في جامع الفصولين احتاط المحققون في الفروع الآتي منسلا
ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل واحد منهما من
شريكه وطلب الوضغ عند عدل لا يكاب الى ذلك وانما يكون عند
كل بويما شتم للملك كذا في كرامة المعراج ما ثبت بجماة فهو
بينهم على الاشتراك الآتي مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير
والصغيرة ثابتة للاب والابا على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام رحمه الله
للوارث الكبير سنيقا ود قبل بلوغ الصغير خلاف ما اذا كان
للبالغين فان كانا شريكين لا يملك في غيبة الاخر اتفاقا لا احتمالا العفو
الثالثة ولاية براءة العتق العام عن طريق المسلمين بين
لكل من رجع المروور على الكمال والضابط ان الحق اذا كان متاخرا
فانه ثبت لكل على الكمال فلا استخدام والملوك ما لا يتخفى ليس
للعامة وشرعت من عهد اوم الى الان ثم تستمر في الجنته
الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على عبيد وبنات المهر

ان زوج عبده من امته ولا ضمان عليه بخلاف مال سيده
ولو قتل العبد مولاه وله ابنان فقفا احد بهما سقط القصاص
ولم يجب شئ لغير العا في عند الامام رحمه الله الفروع ثلاثة عشر
فقره سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لا فالاول الفقرة
بالحب والعتق وبخيار البلوغ وبعد النكاح وبمقتضى المهر
وباء بقاء الزوج عن الاسلام وبالبطاع والثاني الفقرة
بختيار العتق بالايلاء وبالرقة وبشباين الدارين وبملك
احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل
الفسخ قبل التام لا بعد فلم يفسخ اقله ولا يفسخ باجماع والآتي
مسائل ثمانية بعد رودة احدهما وملك احدهما الا انه
يحل المهر باربعة بالذخول وبالمخلوة الصحيحة وموجب العدة عليها
منه سابقا ومجوز احدهما للزوج ان يضره امرته على اربع
وما يبعثها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى
فراشه وهي طاهرة من الجفص والنفاس وعلى شتر وجهها
من منزلة بغير اذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة في زوايته
وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان بمعنا لهما ان يخرج
بغير اذنه قبل انهاء الميعل مطلقا وبعد اذا كان لها حق او عليها
او كانت قابلة او غسالة او زبارة ابويها كل جمعة مرة
ولزبارة المحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زبارة الاجانب

وعيا ونهم والوليمة لا يخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاينين
واختلفوا في خسه وجهها للحام والمعتد بجواز بشره طعدم
الزينة والتطبيب منقيد النكاح بافاذ ملك العين للحال الا في لفظ
المنفعة فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخاوية لو قال مستك
بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به الوطى في دار
الاسلام لا يخلوا عن قده ومهر الا في مستثنين تزوج صبي
امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا قهرا ولا مهر
كما في الخاوية ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا مهر ولا مهر
ويسقط من المهر ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع الوالدية
لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يخل لها وصل
شعر غير ما يشعره تزوجها على انها بكرة فاذا هي بنت فعليه
كمال المهر والقدره نهيب بشيا فليحسن الظن بها كذا في الملتقط
لو غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن ماهرة
لا ينعقد النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا بعدل لاسيما
ذلك وان علم انه بعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة
مكنا على مدة بازاله ان يفعل وان لم يفعل فهو ما جور لترك
النعم عليهما وفي زماننا ومكاننا نطلب الى مجمل منهن من مثل
وانما نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد يمر حشرين الف دينار ولا يعمل
الا اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر محسبلا

فاوفا با ذلك ليس لها ان تمنع وكذا الشر وطعادة كالحن
والمكعب وديباج اللقافة وداهم السكر على ما هو عرف
سمقند وان شرط الا يدفع شيئا لا يجب وان سكنوا الا بطلب
الا ما صدق العرف من غير تردد في الا عطا بطلبها من مثل
والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشر وط كذا في الملتقط
الفقيه لا يكون كفوا للفتنة كسيرة او صغيرة الا ان يكون عالما
او شرعا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت
بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زو
بنت فتمها الاب الى الزوج فبرئت ولا ندرى ابن بنى لا يبرم
الزوج عليها كذا في الملتقط لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة
الا اذا كانت مرا بقة تطلب ذلك منه ايضا كبس منه من خلع
بنت رجل وامرأة وانشرهما من منزلة كبس الى ان ياتي به
او يعلم موثقا كذا في الملتقط اختلفا في الصبيحة والعشا والقول
لمدعى الصبيحة كذا في الخاوية الا انه ارى بولد من حرة اقرارها
لا الاقرار بغيرها وقوله فدى هذا من نفقة عدك لا يكون اقرارا
بطلاقها وقوله اعطى مهرى اقرار بالنكاح كذا في الفسار
التيمة يجوز غلو النكاح عن القداق والنكاح باقل من مهر
المثل الا في صغيرة بزوجه غير الاب واجدة ومجورة ومنوكل
عينه النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام بكذا وكذا وبنوا عليه

ان يجوز له لا يكون فسحا قلت يقبل بعد في ردة احدهما ككتمان
 في الشرح واما طرة الرضاع عليه والمصاهرة فغندة فغندة
 ولا يغندة كما في الشرح
 السكران كالصالح
 الا في الاقرار باحد ودخالة و الردة والاستمارة على شهادته
 نفسه كذا في منع النكاحية الشداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الغدا
 باطلاق وفي العلق بانه وفي احدى ديارانية وفي التعذر
 ياسارق فتخرج على الاول لو قال الجارية ياسارق فبازانية
 يا مجنونة وباعها فظعن المشتري يقول البائع لا بركة لانه للاعلام
 لا للتحقيق ولو قال لزوجة ياكافه لم يفرق بينهما كذا في الجامع
 وله الملازمة لا ينتفى نسبة في جميع الاحكام من الشهادة والركوة
 والمناكحة والعتق بملك القريب الا في عكس الارث والنفقة كذا
 في البدائع المجنون لا يقع طلاق الا في مسائل اذا علق عا فلا تخم جن
 فوجد الشوط وفيما اذا كان مجبو بافارة يفرق بينهما بطلبها
 وهي طلاق وفيما اذا كان غنيا يؤجل بطلبها فان لم يصل فرق بينهما
 بخصومة ولية وفيما اذا اسلمت وهو كافر واني ابواه الاسلام
 فارة يفرق بينهما وهي طلاق العسبتي لا يقع طلاق الا اذا اعلنت
 فخرض عليه تيزا فاني وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبو با
 وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له كونه مستحق عليه
 كعتق قريب كذا في عتق المعراج المعلق بالشوط لا ينفق سببا

للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والتذرة فاذا
 قال انت حر عند الم ملك بعبه اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غدا
 ولو قال انت على التصديق بدرسه عند الملك التبعيل كذا في اذا
 غدا الا في مستثنين فقد سوتوا بينهما الا في ابطال نكاح
 الشرط فالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال
 اذا جاء غدا فاذ بطلت فباري وقال بطلت غدا فجاء غدا بطلت فباري
 كذا في خيار الشرط من النكاحية الثانية قال الفقيه ابو الليث
 والاسكا في لو قال اجرتك غدا واذا جاء غدا فقد احبسه بك
 صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها ونسخ اضافتها ومن
 فروع اصل المسئلة ما في ايمان الجاهل مع لو علف لا يكلف
 ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حث بخلاف ان دخلت
 وفي النكاحية نصح بنسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقه بطلب
 المدة المخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالباين بشرط تشهدوا
 بوجوده فلم يقض بها فعليه ان يحاط في طلب الغد للمقارنة
 القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيها لا يعلم من جهتها
 الا في مسائل لو علقه بعدم وصول نفقتها شهرا فاعاده واكثر
 فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة
 وفيما اذا اطلقها للشيء وادعى جاعها في الحبس واكثر
 وفيما اذا ادعى المولى شيئا بانها بعد المدة فيها واكثر

وفيها اذا علق عطف بطلا قها ثم خبره فاذا عي انما اخارت بعد المجلس
وبى فيه كما في الكافي اذا علق بعلها القلبي تعلق باخبارها
ولو كان ذبها الا اذا ان سرك فانت طالع فخرها فالت
سرت لم يقع كما في النجانية من الطلاق اذا علق بطلا يعلم
الا صنها كحضرها فالقول لها في حقها واذا علق عطف بالاعلم
الآمنة فالقول له على الامح كقول للعبد ان احملت فانت
حرفا احملت وقع باخباره كما في المحبط و فرق بينهما في النجانية
بامكان النظر الى خروج المني بخلاف انه مخرج من الرحم
كرر الشرط ثلاثا و اجزاء واحدة فوجد الشرط مرة طلق واحدة
ولو تعدد اجزاء تعدد الوقوع كما في النجانية ولو طلقها ثم عطفها
مع اخرى بالوقوع بالواد او ثم او الفاء طلق الاولين
والاخرى واحدة ولو طلقها ثم احضر و اثبت لها لا يفسد
الا بالنية ولو جمع الاولى مع اخرى في الاضطراب بقدر
الاولى اذا دخل كلمة او في الابعاع على امرتين واعقبه بشرط
فان التقيين له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم اتى باو فان كان
ما بعد او كذا باو وقع بالاول والا كذا الشرط ثم اعقبه اجزاء واحدة
تعد الشرط لا اجزاء ولو ذكر اجزاء بين شرطين تعد الشرط
كل مرة اتزوجها حث بالمباعدة عندها خلافا للثاني وبه استند
الغني ابو الليث بكسر زاجها الشرط كلما دخلت فكذا كلما

كلما تعدت عندك فكذا انقعد ساعة طلقث ثلاثا كلما ضربت
ففسد بها ببد طلقث ثنتين وان كيف واحدة فواحدة
كلما طلقك فطلقها وقع ثمان كما وقع عليك طلاقا فطلقها طلقث
ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين بحسب الثاني وتعلق الاول
وذكرنا وى بين شرط وجزء ثم نادى اخرى بتعلق طلاق الاول
وبتوى الاخرى ولو بدأ بالثاني لوانسدة ثم ذكر الشرط و اجزاء
ثم نادى اخرى فاذا وجد الشرط طلقها كلمة كل في التعليق عند
عدم امكان الا عا ط بالافرا ومقتضى فة الى ثلاثة لقولهم
لو قال لها ان لم اقل عندك لا حينك بكل فبيع في الدنيا فانت
كذابة ثلاثا انواع من الفبيع اذا علق بوصف قائم بها كان على
وجوده في المستقبل كقول للحائض ان حضت وللربضة ان مرضت
الا اذا قال يصح ان صححت والضابط انما يمتد فله وانه حكم الابد
والالا ان على الشراحي الالبسة بنية الفور ومنه طلب بها عما
فاثبت فعال ان تدخل مع البت قد خلعت بعد سكون شهوة ومنه
طلقني فعال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهد على اقراره به
وقع وان على المعانية لا كما لو شهد اذ يوجب فعدل منهم ثمان
قال لاربع المدخولات كل امرأة لم اجامعها منكس الذيلة فالاجرات
طوالن فجامع واحدة ثم طلع العجب طلقث التي جامعها ثلاثا وعنه
ثنتين اخافة وعنه فان قدم اجزاء و اخر الشرط و وسط الوقت

تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر
 شرطاً او لاماً جزاءً ثم عطف عليه بالواو ونحو ذلك من غير ان يعلق
 الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان المعلق بالثاني
 حصة للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول بين
 المسائل المتعقبات مع ايضاها من انما ينفك كل من علق على معقبة
 لم يقع ودون وجودها الا اذا قال انت طالع اسس فانها
 تعلق للحال ولم اره الا ان ما اذا عطف برؤيتها السطال قراءة
 غير ما ينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل
 من الكل باطل و فرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاة
 انه لو اقر بقبض عشرة دورهم جيا او قال مضى الا انها زلت
 لم يفتح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال رطل
 مائة دورهم و دينا لم يفتح انتهى وفي الايضاح قبل الايمان اذا
 قال غلاماى حسره ان سالم وبريع الابريغ اصبحت الاستثناء لانه
 فصل على سبيل نفسه فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرها
 جزء ففتح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم وبريع حرالا بربغا
 لانه افرد كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجمله ما تكلم فلا يصح
 انتهى في ايضاح الكرماني رطل
 الخمس من الرقبتين فعال عشرة من مما يليك الا واحد احسرا
 علق الخمس لان تقديره تسعة من مما يليك احسرا واحد خمسة

ففتقوا ولو قال مما يليك عشرة احسرا الا واحد اعتق اربعة
 منهم لانه ذكر عشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلتقا
 فافتق الى ما كذا اذا وجبت قيمة على انسان واختلفوا المقومون
 فانه يقضى بالوسط الا اذا كانت على قيمة منفصلة فانه لا يفتق حتى
 يوزن الا على كافي كافي كافي الظهيرة احد الشريكين في العبد اذا اعتق
 نفسه باذن شريكه وكان موصرا فان الشريك ان يضمن
 حصته الا اذا اعتق في مرضه فراضمان عليه في الامام رحمه الله
 لما كذا في غنم الظهيرة وعوثة الاستنباط والتسليم والنحو منقصر
 والاولى اولى وبيان في الجامع مع سبق البعض كالمكاتب الا في ثلث
 الاولى اذا تجزى لبرق في الرق الثانية او اجمع بينه وبين فرق
 في البيع بقدرى البطران الى العن بخلاف المكاتب اذا اجمع الثالثة
 اذا قبل ولم يترك وفاء لم يجب الفضايل بخلاف المكاتب اذا قبل
 عن غيره وفاء فان الفضايل واجب وكذا الرق في الجبايات
 والثانية في السراج الوهاج والاولى في السنون الثومان
 كالولد الواحد فالتا في سبع للاول في احكامه فاذا اعتق
 ما في بطنها فولدت مؤمينا الاول لا قبل من ستة اشهر والثاني
 لتامها فانه لا يفتق واحد منها الا في مسلمين الا ولى من جبايات
 المبسوط لو ضرب بطن امرة فالغت جنين فخرج احدها قبل
 موتها والاشهر بعد موتها وهما ميتان ففي الاول عزم فقط الثانية

نفس التوفيق من الاول وماراته عفت الثاني لا من ملك ولد
 من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخيه لا يبرئ من الزنا لم يعتق
 ولو كان اخيه لامة من الزنا عتقت والعرق في غاية البيان
 من باب الاستسلا والتبدير وصية فاعتق المدة من الثلث
 الا في ثلاث لا يبيع الرجوع عنه ويبيع عنها وتبدير المكبر مسج
 لا وصية ولا يبطل الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرة
 الثالث الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تايمم في التبدير
 على النحر فيكون مطلقا في الابارة فتقف الى نحو ما بنى سنة
 الا في الشكاح فتاقت ففسد الحكم بالا يعلم معناه يلزم مكره الطلاق
 والعناق والشكاح والتبدير الا في مسائل البيع والكف على البيع
 فلا يلزمها المال والابارة والسهبة والابراء عن الدين كما في
 شكاح النخاية المستق لا يبيع اقراره بالترق قلت الا في مسئلة
 لو كان المعتق محمول النسب فافترق لرجل ومدة المعتق
 فانه اعتق فكم افسد التخيض الوالا لا يجتهد الا بطلان قلت الا في مسئلة
 وهي المذكور فانه يبطل الولاد بانساره ويبطل الولاد الا في
 اقرار التخيض لو اختلف المولى مع عبده في وجود النسب فالقول
 للمولى الا في مسائل كل امته الى حصة الامه خبازة الا امه اشترتها
 من زيد الا امه تكتسبها البارحة الا امه ثيبا فغني بزه الاربعه او اكثر
 ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا

بكر اولم اشترها من فلان اولم يظاهرها بالبرائة والاخر اسائه
 فالقول له ونماه في ايمان الكا في المدبر اذا اشترج من الثلث
 فانه لا سابعه عليه الا اذا كان السبع فيها وقت التدبر فانه يسعي
 في قيمته مدبر كما في النخاية من الحجر وفيما اذا قبل سبعة كما في شرا
 المدبر في زمن سعيه كالمكاتب عند فلا يقبل شيئا من كافي البرية
 وفي المعتق في المرض وجباية جباية المكاتب كما في الكا في
 وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي وعندهما خرد يون في الكل
 المعروفة لا تدخل تحت النكحة الا المعروفة
 في انجر اكد في ايمان الظهيرة بين اللغو لا من حنونة فيها الا في
 ثلاث الطلاق والعناق والتذكر كذا في المحلثة لا يجوز
 تعميم المنكر الا في اليقين حلف لا يحكم مولاه ولا اعلون ولا يغفلون
 فاتهم كلم حنث كما في المبسوط فبطلت الوصية للمولى وانما تبين
 ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون اجمع للمواحد الا في
 مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف
 على اقراره المقيمين في بلد كذا انهم يبق منهم منها الا واحد كما في العدة
 حلف لا يحكم اخذ فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل
 ثلاث ازغفة من يذبح وليس له الا واحد كما في الواقعات
 حلف لا يحكم الفقراء او المساكين او الرجال حنث بواحد
 بخلاف رجال حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثياب

لا يكلم عبده ففعل مثلاً حنت لا يكلم زواجاً فلان واصداً
 واخوة لا يكمن الآباء الكل والاطعمة والنساء والشياب تايكن
 فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يكمن كالحالف بفعل بعض
 المحلوف عليه الآتي مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن اكل
 في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا و فلانا ويا اعداهما كلام
 يقول القوم على امر وكلام اهل بغداد على حرام فكلم واحد
 الكل من الواقعات الصغيرة امرة فيجوز بها في قوله ان تزوجت
 امرة الآتي مستند لا يشترى امرة لم يكمن بالصغيرة الايمان
 مبني على الفاظ لا على الاعمال من فدية حلف لبغدة اليوم بالف
 فاشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتقت الآتي مسائل حلف
 لا يشترى بعشرة حنت با عشرة ولو حلف البائع لم يكمن
 به لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة ولو اشترى
 او باع بنسوة لم يكمن لان المشتري مستقص والبائع وان كان
 مستزيد لكن لا حنت بالغرض بلا شئ وتامر في اجماع من
 باب المساومة حلف لا يكلف حنت بالتقليق الآتي مسائل
 ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشجار
 او بالتقليق ويقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت
 فانت رقيق او ان حنت حيفة او عشرين حيفة او بطلوع
 الشمس كما في الحالف على عهد لا يكمن الآباء الابواب والقبول

الآتي سبع فانه يكمن بالابواب و عده الهبة والوصية
 والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والابغارة والقرض
 والكفالة ان تزوجت النساء او اشترت العبيد او كلف الناس
 او بني ادم او اكلت الطعام او طعام او شربت الشراب
 او شربا يكمن بواحد للجنس ولو قال سنا او عبيدا فبنوا
 للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للتحقيق المعلق بانه
 والمضاف بقران قال لا جنسية انت طالق قبل ان تزوجك
 بشرا او طلق لا ينفك ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق
 قبل ذلك بشهر فترجى قبل الشهر لا تطلق وبعد تطلق النسبة
 انما تفسد في المفقود وبني مستند ان اكلت ونوى طعاما دون
 طعام الا اذا قال ان خربت ونوى السفر المستغرق وفيها اذا
 لا يتزوج ونوى حنة او عتبة المعرف لا بد من كنه المسكر
 قال ان دخل دارى هذه واحد لا يكلم غلامى هذا او ابنتى هذا
 او ضاف الى غيره لا بد من المالك متعديا بخلاف النسبة ولو لم
 يدخل التنكير الا في الاحبة كاليد والرأس ولو لم يضاف للافعال
 الفعل يتم بفعل مرة وبمحل حنة او قال ان شتمتني المسجد
 او رميت اليه شط حنة كون الفاعل فيه وان حنة او خرقه
 او قتلته او رميته كون المحل فيه الشط منى اعترض على الشط
 يقدم المتوهم المعلق بشط من ينزل عندهما و باعدهما عند الاول

والمضاف بالعكس مغايرة الجمع بالجمع مقسم وبالفرق لا وصف
 الشرط كالشرط المجزئ للصدق وغيره الا ان يصلح بالباركة الحكمة
 والعلم والبخارة على الصدق في النظر فيه ويجعل شرطه لا للصدق
 صفة الماكينة ترؤل بزوال ملكه وكونه مشبه بالاول اسم لغيره
 سابق والاوسط فزوين عدوين متساوين والاخر فزول لاحق
 او في التخييل مقسم وفي الاثبات كخلف الوصف المعاد معتبر
 في الغائب لا في العين اضافة ما يمتد الى زمن الاستعارة بخلاف
 غيره الوقت الموصوف معروف لا شرط

والتعريف اذا صار التخييل خفيا ثم عاد الى مذهبه بغير عند البعض
 لانقال الى المذهب الاول كذا في شقفة البرازية من اذى
 غيره بغير او فعل تعجب تركا في التنازع فانية ولو بغير العين ولو
 قال لذي باكا فرم ان شق كذا في القينة ومناط التعريف كل محبة
 لبس فيها مدققة فقيها التعريف وظاهر انفسا بهم انه بغير على مافة
 الكفارة ولم اره مسلم دخل دار الحرب واركنك يا يوجب احدة
 والعقوبة ثم رجع اليها لم يوافق في القتل فوجب الذية فمالي
 عدا او ظاهرا بغيره على الورع البار وكثير من كونه كذا في
 التنازع فانية قال له يا قاسم ثم اراد اثبات فسق بالنية
 لم يقبل لانه لا يثبت تحت الحكم كما في القينة التعريف لا يسقط بالنوبة
 كما كذا في البيعة من له دعوى على رجل فلم يجد فامسك ابله

بالعلم تعجب كذا فقيده بهم وحسبوا بهم ومنهم من عزموا بهم
 عن ركنا في التهمة رجل ضاع امره انشا واخرجهما وزوجها
 من غيره او صغيرة بجيبس الا ان يحدث نوبة او يموت لانه سماع
 في الارض بالفساد كذا في قضاء الولو الجبسة علق بغيره زمان
 فادعى العبد وجو دت شرط علف المولى فان لكل علق واختلغا
 في كون العبد فاذا كما في قضاء الولو الجبسة وفي مناقب
 الكروى حى حى من اللواط عقلية فلا وجود لها في الجبسة وقبل
 سمعية فلها وجود فيها وقبل كجلى نية طائفة يكون نصفها
 الاعلى على صفة الذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث
 والصحيح هو الاول انتهى وفي القينة ان الاب بغيره اذا شتم
 ولده مع كونه لا يجزله واستثنى الامام الثاني فمالي من لزوم
 التعريف وروى الهيات فلا تعجب عليهم واختلفوا في تعبيره
 فيقول صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا ادنب ندم ولم اره لا جانا
 رحمهم الله بنجل الكافر كفر ولو سلم على الذي
 بنجل كفر ولو قال المجوسي يا ستا فنجلا كفر كذا في صلوة الطيرة
 في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا اجل المؤمن كافر امتي وجدت
 رواية انه لا يكفر لا نفع ردة السكران الا بترودة سبب النبي
 مستل انت عليه وسلم فانه يقتل ولا يعقاعه كذا في البسرة اذية كل
 كافر نائب فتوبة مقبول في الدنيا والاخرة الاجامة

الكافر سبب بني وسبب الشيخين او اعداءها او بالاسم ولو امره
 وباتزندقه اذا اجتنب قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقبل ان لم
 الا المردة من كان اسلامه متعاضدا على اسم والمكره على الاسلام
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرئين ومن ثبت اسلامه
 برجلين ثم رجعا كما في شهادته اليتمية حكم التزندق وجوب القتل
 ان لم يرجع وخط الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج
 كالكا فر الاصل الى اذا اسلم وبطل ما رواه لغيره من الحديث فلا يجوز
 للشامع منه ان يرويه عنه بعد رده كما في شهاداته ولو لو كجبة
 وبميتة امره مطلقا وبطلان وقعه مطلقا واما اذا مات
 او قتل على رده لم يدر في مقابر اهل مله واما يلحق في حنيفة
 كالكلب والمرند افع كفر من الاصل الى ان يقيد بنحو مسلم
 في جميع ما جاء به من الدين منه ورواه الكفر كذب محمد مستعم
 في شتي ما جاء به من الدين منه ورواه ولا يكفر احد من اهل الفل
 الا بجوده ما اذ فلفيه وما مل ما ذكره اصحابنا في الفتوى من الفاظ
 التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي بما فيه
 خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وان قتل عليا عليه رضيا الله
 فبشع كذا في الخلاصة وفي مناف الكفر وروى يكفر اذا انكر
 خلافتها او ابغضها المجهز النبي صلى الله عليه وسلم واذا اجت
 عليا اكثر منها لا يوانس به انتهى وفي التنزيل ثم انما يصبر مرتدا

بأنكار ما وجب الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلا مراد واحد
 من الانبياء بالااستمراء انتهى يقبل المردة ولو كان اسلامه بفعل
 كالعترة بجأته وبشهود مناسك الحج مع التلبية انكار التزندق
 توبة فاذا استشهد وعلى مسلم بالتزندق وهو مسكر لا يقبل من لا يكفر
 الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير
 فان قلت قد قال يقبل الشهادة وانكارها توبة فنبت الاحكام
 التي للمردة ولتواب من خط الاعمال وبطلان الوقت وبميتة التزندق
 وقوله لا يقبل من لا يقبل توبته في مرتبة يقبل توبته في الدنيا اما من لا يقبل
 توبته فانه يقبل كالتزندق بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين
 رضيا الله عنهما كما قد مناه واختلفوا في كفاية معتقة قطع المسافة
 البعيدة في زمن يسير للولى ولا يكفر بقوله لا يقبل الا جودا
 لا يشترط في صحة الايمان لمحذ عليه السلام معرفة اسم الله بكنية
 معرفة اسمه وصف الله تعالى بجملة روجه فعالت كنت
 طنت ان الله تعالى في السما كفرن فلا يكفر بقوله انا فرعون
 وانا ابليس الا اذا قال اعتقادى كاعتقاد فرعون واختلفوا
 في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قبل لها انت
 فعالت انا كافرة كفرن استحل للوطى تزوجه كفر عند الجمهور
 يكفر بوضع رجله على المصحف مستحيا والا الاستمراء بالعلم والعلم
 كفر ويكفر بأنكار اصل التزندق والاصح فيه وبترك العبادة بها

او استخفا واما اذا ركبها نكاحا او موقلا فلا وهي في المجنبي
ويكفر باو غا علم الغيب ويكفر بقولها عيسى الله تعالى الاستخفا
بالاذان كفر لا بالمؤذن قال القاسم ان النكار وادحرب
غير من اد الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم
خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رويت الاسلام ان نكبت
كبيرة عظيمة ولا يكفر بقول لا تعجب فمنك كان موسى عليه
السلام اعجب نفسه منك ويستفسر فان فيه ما يكون كفرا
كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان
قال امر في امت الى من الله تعالى ان اراد الشهوة وان اراد
محبة الطاعة ككفر عبادة القنم ككفر ولا اعتبارا بها في قلبه وكذلك
لو سخر بقوله عليه السلام او كشف عنده عورته وكذا الوصوري
يسجد وكذا اتخاذ القنم كذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن
والمسجد وكذا بها مما يعظم ولو استعمل نجاسة لعقد الاستخفاف
فكذلك فلو تزينت زينة اليهودي والنصارى دخل كنسبتهم او
لم يدخل ولو قال كنت استهزى بهم ولا اعتقد وينهم صدق
ديانة ويكفر اذا شك في صدق النبي او سببه او منعه او صفوه
وفي قوله بسجد خلاف والاصح لا كتمية ان لا يكون العقد بعينه
ان لم يكن عداوة ولو ظن القاسم نبيا فهو كافر لا كتمية
ويكفر بنسبة الانبياء الا الفواحش كفر على الزنا وسخوفا

في يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم وقبلوه قال لم يصحوا
ماز النبوة وقبلها كفر لانه رد الموضوع او لم يعرفه ان محمد
ان الانبياء فليس لمسلم لانه من الضروريات
واللقبضة والابن والمفقود يجعل لكل لراو الابن
الا اذا رد من في عيال السيد او رد واحد الابوين مطلقا
او الابن الى السيد او احد الزوجين للآخر وصلى اليتم او من
يعول او من اسعان به ما كذا في رد اليه او رد السلطان
او الشخصية او الخيرة فالمستثنى عشرة من اطلاق المنون لو اراد
الملتقط الانتفاع بها بعد التعرض وكان غنيا لم يجعل له وان كان
فقيرا فله ذلك الا باذن القاضي كما في النخاية الصنعية والالتقاء
كالبائع والعبد كالحرة وان رد العبد الا بقى فاجعل لمولاه ان يشهد
رواها بقى ان احده ليرة على ما كذا انتفاع الشمان عنه واستحق
اجل والا فلا فيها الفتوى على جوازها
بالفلوس البتة لا يصلح الا في موضع تجرى تجرى النقود للمقاوض
العقد مع من لا تقبل شهادته لا يجوز شهادته القراء والوفاط
والدالين والشحابين واحقت بهم شهوة في المحاكم وان شرط
الترج للعامل اكثر من ردس مالم يبيع ويكون مال الدافع عند
العامل مضبوطة لكل منهما يرج مالهما في الشراعية اذ عمل الشكركين
دون الاتساع بعذر او بغيره فالترج بينهما بخلاف ما اذا تقبل غلظة

علما من غير عقد شتر كذا فعلا اصد بم كان له ثلث الاسب ولا شتي
 للاخرين شتر بت اليوم من انواع التجارة فهو يسي وبنيك
 قال نعم جاز ولو اشترى شيئا فعال شتر كني فيه فقال قد اشترى
 فيه جاز ليس لا مد بها الشتر غير اذن الا شتر فان سافر فملك
 لم يضمن فيما حل له ولا مونة والرجع بينهما كذا الشتر كذا مع الذي خلف
 رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب
 وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولى مع غرضا العبد
 فالقول لهم
 الوقف لو وقف على المصالح فني الامام
 والمخليب والقيم وشتر اذ الدين والخصية والمراوح كذا في ابن بزياد
 كل بني في ارض غيره بامر فالبنا لما لكها ولو بني لنفسه بلا امر
 فهو له وله رفعه الا ان يعينه بالارض فاما البناء في ارض الوقف
 فان كان الباقي المستولى عليه فان كان بال الوقف فهو وقف
 وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه
 فهو له وان لم يكن ممتلكا فان باذن المستولى ليرجع فهو وقف
 والا فان بني للوقف فوق وقف وان لنفسه او اطلق رقه ولم يغير
 وان منته فهو المصنع لما في غير نص الى خلاصه وفي بعض الكتب
 للثالث ملك باقل البنين للوقف من زواجر وغير من زواجر بال
 الوقف الثالث اذا اجرتم مائة فان الاجارة لا تفسخ الا اذا كان
 هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فاشترى بمائة كاحرة

ابن وهبان مفسر بالعدة كتب ولكن اطلاق المتنون بخلافه
 الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا اشترى البها المصلى الوقف
 كغيره وشتر اذ يذ فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني
 ان لا يتيسر اجارة العين والوقف من اجرتها كذا ابن وهبان
 وليس عن الفقرة القرط على المستحقين كما في القنية والاستدانة
 الغرض او الشتر بالنسبة وبطل يجوز للمستولى ان يشترى متاعا
 باكثر من قيمته وبيعه وصيره على العارة ويكون الرجوع على الوقف
 اجواب نعم كما حرة ابن وهبان لا يشترط صحة الوقف على شتي
 وجود ذلك الشتي وقت فلو وقف فلو وقف على اولاد زيد
 ولاولد له الصبح ونصف الفقرة الى الفقرة الا ان يوجد له ولد
 واختلفوا فيما اذا وقف على مد رسته او سجد وبها مكانا فبنا
 قبل بينه والصحيح اجواز شتر كما في فتح القدير قاله الناظر عقدا
 لا جارة جائزة الا في منسلين الاولى اذا كان العاقبة تفعل
 الاجرة قبل كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الثالث تفعل
 الاجرة كما في القنية وشتي عليه ابن وهبان استبدل الوقف
 العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شتره الواقف الثانية
 اذا غصبه غاصب واجرى الماء عليه حتى صار كبحر الا يصح للزراعة
 فيضمنه المقيم القنية ويشترى بها ارضه لا الثالثة ان يجره
 الغاصب ولا يبي في اربعة الراعية ان يربع الساقية

بعد اكثر غلة واحسن ضعفا فيجوز على قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه
 الفتوى كما في فتاوى الهداية اباردة الوفاء باقل من اجرة
 المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتهما الا بالاقل
 وفيما اذا كان النقصان بسبب شرط الواقف يجب اتباعه
 لقولهم شرط الواقف كفض الشارح في وجوب العمل وفي المفهوم
 والله لا يكاتبنا في الشرح الا في مسائل الاولى في شرط ان
 القاضي لا يغزل الناس فله عزل غير الابل الثانية بشرط ان لا يجر
 وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغب في استجاره سنة او كان
 في الزيادة تنفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناس
 الثالثة لو شرط ان يفر على قبره فالمتقين باطل الرابعة بشرط
 ان يقصد في بغائل الغلة على من يسائل في مسجد كذا كل يوم
 لم يرع شرطه للمقيم القصد على سائل غير ذلك المسجد
 او خارج المسجد او على من يسأل محامته لو شرط للمستحقين
 خبر اولهما معينا كل يوم للمقيم ان يرفع القيمة من التقدير موضع
 احسن لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة
 من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما ببقاء
 التسابعة بشرط الواقف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال
 اذا كان اصح لا يجوز للقاضي عزل الناس بشرطه بلا خيانة
 ولو عزل لا يصير الثاني متوقفا كذا في فصول العمادي ويصح عزل

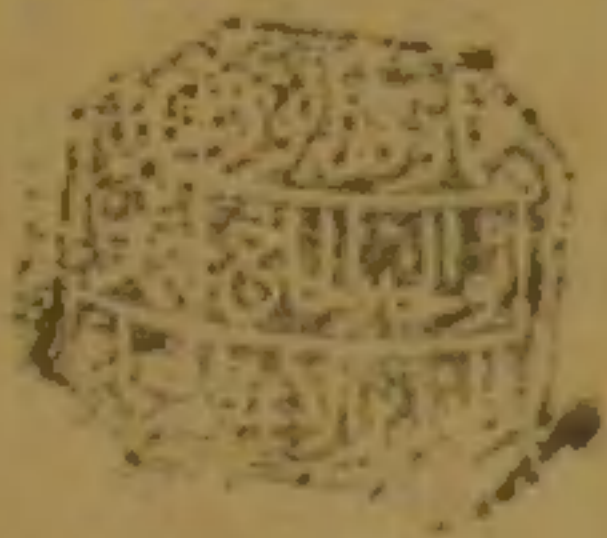
الناس بلا خيانة ان كان مضمون القاضي اذا عزل القاضي
 الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الا الثاني ان الاول غل
 بلا سبب لا يعيده ولكن يأمره بان يثبت عند اهل الدولة
 فاذا ثبت اعاده ليس للقاضي عزل الناس بمجرد شكاية
 المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل
 الناظر فان شرط العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا عند
 محله ويصح عند ابي يوسف ومثاقيل بن جابر واقول الثاني
 والصدرا اختيار قول محمد رحمهم الله تعالى وعلى هذا الاختلاف
 لو مات الواقف فلا ولاية للناس بكونه وكيل عنه فيملك
 غل بلا شرط وبطل ولايته بموته وعند محمد رحمه الله ليس بوكيل
 فلا يملك غله وبطل ولايته بموته واختلف فيها اذا لم يشترط
 له الولاية في حياته وبعد ماله اما لو شرط ذلك لم يبطل
 بموته اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى
 على قول ابي يوسف كما في الولو لجبته وفي الفتاوى لو لم يملك
 الواقف له فيها نصب القاضي له فيها قضى بقوامته ولم يملك
 الواقف احسنه جبر انتهى ولم ار حكما عزل الواقف للمدرس
 والامام الذي ولاهما ولا يمكن الاكاف بالنظر لتعليقهم
 لصحة عزل عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة
 وكلا عن الواقف ولا يمكن منه عن العزل مطلقا لعدم الاشترط

في أصل الأيقاف ككونه جملوا النسب للإمام والمؤذن
 بلا شرط كما في البرزانية الباني أو في نصب الإمام والمؤذن
 وولد الباني ونسبه أو من غيرهم من سجد في محله
 فنزحوا إلى المحلة في العمارة فالباني أو في مطلقا وإن تنازعوا
 في نصب الإمام والمؤذن مع أهل المحلة إن كان ما أخاره
 أهل المحلة أو من أتى أحسنه الباني فما أخاره أهل المحلة
 أو من كانا سواء فنصب الباني أو من استثنى كثره فأنما
 أجارة أرض الوقف مقبلا ومراعا فاستبدن بذلك لزوم الأجر
 وإن لم تزواها بالنيل ولا شئت في صحة الأجارة لأنها لم تستاجر
 للزراعة وبها منفعتان معقودتان لما في أجارة السداية
 الأرض تستاجر للزراعة وغيره قال في البناء أي لغير الزراعة
 نحو البناء والفرس ونصب النسط ونحوها في المعراج ونسج
 القدر من بيع القصب ولا يجوز أجارة المراعى أي الحلال ويجوز
 في ذلك أن يستاجر الأرض لبيع فيها نسطا أو لبيعها
 حطيرة لغنم ثم يبيع المرعى وذكر الزيلعي أنه يستاجر ما
 لا يعاف الدواب أو منفعة أخرى استثنى وأما محل أن المقبل
 مكان القبلة وهي النوم نصف الثمار قال الإمام الرازي
 في تفسير القرآن المقبل زمان القبلة أو مكانها وبني الغردوس
 في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وحسن

مقبلا وفي القاموس روح الأبل ردوبا إلى المراح بالفتح
 أي الماوى والماوى في الصحاح أراح البردوبا إلى المراح بفتح
 الميم حيث ماوى الماشية بالليل والنخل والمناوى مشد
 ونسج بهذه المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان
 والمصدر منه أفل بالالف مفعول بفتح الميم على صيغة اسم
 المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف
 والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون إليه
 انتهى فرج معنى المقبل في الأجارة إلى مكان القبلة ويدل
 على صحتها قولهم لو استاجر بالسبب الفسطاط جاز لانه
 للقبلة ورجع معنى المراح إلى مكان ماوى الأبل ويدل على صحتها
 قولهم لو استاجر بالايقاف الدواب أو ليجعلها حظيرة لغنم
 جاز تخليته البعيد باطلا فلو استاجر قرية ويوم بالمصر لم نسج
 تخليتها على الأصح كما في الخانية والظهيرية في البيع والأجارة بيع
 وهي كثيرة الوقوع في أجارة الأوقاف فينبغي للمتنوع أن
 يذهب إلى القرية مع المستاجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله
 أو رسوله أجبأ المال الوقف أقر الموقوف عليه بأن فسلان
 يستحق مائة أو أنه يستحق الربع وونه وصدة فلان نسج
 لأحق المقرودون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكنته
 الوقف مخالف له حلال على أن الواقف يرجع عن ما شرطه

وشه طما اقرته المقر ذكره الخفاف في باب مستقبل
 واطال في تقريره ما شهد الواقع لاثنتين ليس لاحدهما
 الا نفر والا اذا شرط الواقع الاستبدال لنفسه والاخر
 للواقع الا نفرا ولا لفلان كما في فناء ذي فاني فان ومقتضاه
 لو شرط لهما الاداء حال والاخراج ليس لاحدهما ذلك
 ولو بعد موت الاخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا
 لو شرط النظر لهما فمات احدهما اقام القاضي غيره وليس
 للحي الا نفرا والا اذا اقامته القاضي كما في الاسعاف القاسية
 وكبل الواقع عند ابني يوسف رحمه الله وكبل الفقراء عند محمد
 رحمه الله فيبطل بموت الواقع عند ابني يوسف ولا عند
 ويبطل بموت خلافا لمحمد في الكل في الله ورواها نيت المبطل في يد
 المشاجر بكنيتها بغبن فاشش نصف المثل او نحوه لا بعد راي
 المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم ان يامر
 بالاستجار باجر المثل ويجب عليه تسليمه والتين المائتين
 ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة
 عليه وانما هي على المشاجر واذا اظفر بالالتاكن فلا حصة
 النقصان منه فيصرفه في نصه فوفضا. ودبانه كذا في القينة
 غل القاضي فاوحي القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مشا
 وصدة المعزول فيه لا يقبل الا بينية نعم ان كان ما عينه اجر المثل

علا وود يعطيه الثاني والا يحيط التزايد ويعطيه الباق
 انتهى بفتح تعليل القسمة في الوطائف اخذ من جواز
 تعليل القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات المعلن
 بطل التقرير فاذا مال القاضي ان مات فلان او سمرت
 وطلب كذا فقد قررت في نفسها صح وقد ذكره في انفع الوسائل
 نفقها وهو فقه حسن وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمؤيد
 وقف فلم يستوفيا حتى ما تسقط لانه في المعنى القسمة وكذا
 القاضي وقبل لا يسقط لانه كالتسوية انتهى ذكره في الدرر
 والغرر وحزم في البقية تلخيص القينة بانه يورث قال خلاف
 رزق القاضي وفي النبوع للجلال الاسبوعي فرع ذكره
 ذكره اصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالامانة
 او طاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت
 المال وترجع اليه فيجوز لمن كان الاستخفاف من عالم للعلوم
 الشرعية وطالب العلم كذا وصوفي على طريقة الصوفية
 اهل السنة ان ياكل مما وقعوه غير متعبد بما شمل طوره ويجوز
 في هذه الحالة الاستئابة لعز وعينه وتبادل المعلوم وان
 لم يباشه ولا استجاب واشتركا اثنين فاكثرة في الوطيفة
 الواحدة والواحد عشرة وطايف ومن لم يكن يعنف
 الاستخفاف من بيت المال لم يكل الاكل من هذا الوقف



ولو قرره الناظر وباشته الوظيفه لان هذا من بيت المال لا يتحول
 عن حكمه الشبه في يجعل احد وما يتوهمه كثير من الناس من يقول
 في ملك الذي وقف فهو توتهم فاسد ولا يقبل في بطلان الا
 اما واقف ملكها واقفوا بافلها حكم احسن وبه قابله بالشبه
 الى ملك واذا عجز الوقف عن العرف بالجميع المستحقين
 فان كان اسلم من بيت المال روى فيه صفة الاحقية من بيت
 المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
 من بيت المال وليس كذلك قدم الا اولون على غيرهم من العلماء
 وطلبة العلم قال الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم
 بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفوا
 في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس ثم المتوذن ثم الامام
 ثم القبة وان كان الوقف ليس بما حوزا من بيت المال اوسع
 فيه شبهة الواقف فان لم يشته طعنه بحد لم يقدم فيه احد
 بل يغنم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعائر
 وغيرهم انتهى بلفظ وقد اجبر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا
 فاستباحوا تناول معايم الوظائف بغير مباحة او مع
 مخالفة الشريعة وطوال حال ان ما نقله الاسيوطي عن قضاة منهم
 انها هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناكل اما الا تراضي التي
 باعها السلطان وحكم ببيعته ببيعها ثم وقفها المشرك في فناء

